بسم الله الرحمن الرحيم

كلية العلوم المالية والمصرفية

قسم المحاسبة

أطروحة دكتوراة بعنوان :

العلاقة بين المستحقات الاختيارية، كمؤشر على إدارة الأرباح، وبين نوع تقرير مدقق الحسابات.

"دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان"

Relationship Between Discretionary Accruals as an Indicator of Earnings Management and the Auditor's Report.

"An Empirical Study on Industrial Corporations Listed at Amman Stock Exchange"

إعداد الطالب

بكر احمد محمد العدوان

إشراف

الأستاذ الدكتور/ منصور إبراهيم السعايدة

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة دكتوراة الفلسفة في تخصص المحاسبة، كلية العلوم المالية والمصرفية

عمان / المملكة الأردنية الهاشمية

(2009)

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول الله عز وجل:

{فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاء وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللّهُ الأَمْثَالَ}

صدق الله العظيم

)17(سورة الرعد، الآية

الإهداء

إلى من رحل قبل أن يقطف ثمرة عطائه وجهده، إلى الروح الطاهرة التي ربتني فأحسنت، وعلمتني فأنتجت، وفارقتني فأحزنت..

والدي رحمه الله

والدتي

أمدها الله بالصحة والعافية

إخوتي وأخواتي

سندي في الحياة

عمي العزيز

حبا وتقديرا وعرفانا

أساتذتي الأفاضل

أصحابي

زملائي

لأنكم الأغْلَوْن في حياتي إهدي إليكم هذا الجهد المتواضع

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، وعلم آدم الأسماء كلهـــا، ورفـــع ذوي العلم درجات، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد بن عبــد الله، النبـــي الصادق الأمين، وعلى آله وصحبه الطاهرين.

يسعدني أن أتقدم بعظيم الشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضـــل الـــدكتور منـــصور إبـــراهيم السعايدة على كل ما قدمه لي من توجيه وإشراف ورعاية منذ لحظة قبولـــه الإشـــراف وحتـــى إخراج هذا العمل إلى حيز الوجود، داعياً الله، عز وجل، أن يوفقه ويسدد خطاه .

كما يسعدني أن أتقدم بأرفع معاني الشكر والتقدير إلى رئيس الأكاديميـــة الأســـتاذ الـــدكتور محمد الحلايقة، وإلى الأستاذ الدكتور الفاضل محمد الطروانـــه مـــدير فـــرع الأردن، والأســـتاذ الدكتور خالد أمين عبد الله عميد كلية العلوم المالية والمـــصرفية، ورئـــيس قـــسم المحاســـبة، وأعضاء هيئة التدريس، وإلى العاملين بالأكاديمية لما يبذلونه من جهـــد فـــي ســـبيل الارتقـــاء بالمستوى الأكاديمي لهذه المؤسسة العلمية.

كما أتقدم بالشكر والاحترام الجزيلين لرئيس لجنة المناقـــشة وأعـــضائها جـــزاء قبـــولهم مناقشة هذه الأطروحة، وجهدهم في قراءتها، وما قدموه مـــن ملحوظـــات قيمـــة تهـــدف إلـــى تصويبها والارتقاء بمستواها.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى زملائي الطلبة، لما قدموه من دعم وتشجيع خـــلال مرحلـــة إعداد هذه الأطروحة.

كما أتقدم بعظيم الشكر والتقدير إلى كل من مد لي يد العون والمـــساعدة، وأخـــص بالـــذكر سعادة الأستاذ الدكتور عبد الرزاق بني هاني، وعطوفة الأستاذ الدكتور ياسر العدوان.

التفويض

أفوض الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية بتزويد نسخ من أطروحتي للمكتبات والمؤسسات والهيئات والأشخاص عند طلبها.

الاسم: بكر احمد محمد العدوان

التوقيع:

التاريخ: 11 / 2 / 2009

بسم الله الرحمن الرحيم

الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية

برنامج الدكتوراه / قسم المحاسبة

التاريخ: 2009/2/11

قرار لجنة المنـــاقشة

اجتمعت اللجنة المكلفة بمناقشة أطروحة الدكتوراه للطالب **بكر احمد العدوان** من كلية العلــوم المالية والمصرفية / قسم **المحاسبة** اليوم **الاربعاء الموافــق 2009/2/11** الـساعة الحاديــة عشرة صباحاً **برئاسة الأستاذ الدكتور خالد أمين عبد الله / عميد الكلية** وحــضور أعــضاء اللجنة السادة:

1. أ.د. منصور السعايدة — مشرفاً رئيساً
2. د. حسام خداش — عضواً
3. د. توفيق عبد الجليل — عضواً

وبعد المداولـــة، توصي اللجنة بنتيجة:

......ناجح......

....

اعتماد أعضاء اللجنة:

1. أ.د. منصور السعايدة ....
2. د. حسام خداش ....
3. د. توفيق عبد الجليل ....

....

أ.د. خالد أمين عبد الله

رئيس اللجنة

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

العلاقة بين المستحقات الاختيارية، كمؤشر على إدارة الأرباح، وبين نوع تقرير مدقق الحسابات

الملخص باللغة العربية

هدف الباحث إلى اختبار العلاقة بين المستحقات الاختيارية، كمؤشر على إدارة الأرباح للشركة (باستخدام نموذج جونز المعدل)، ونوع تقرير مدقق الحسابات.

ولتحقيق أهداف الدراسة اختبرت العلاقة أعلاه من خلال بيانات 75 شركة من الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة ببورصة عمان للأوراق المالية، للفترة من عام 2001 إلى 2006، وبلغ عدد المشاهدات الكلية 450 مشاهدة سنوية خلال فترة الدراسة كاملة، وتم استخدام أسلوبين للتعبير عن إدارة الأرباح، هما، أسلوب القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية، وأسلوب المتغير الوهمي (Dummy Variable)، ولم يؤثر تغيير الأسلوب على نتائج الدراسة، وتم استخدام برنامجين إحصائيين لاختبار فرضيات الدراسة، هما (SPSS و E-Views).

وقد دلت الاختبارات الإحصائية لفرضيات الدراسة على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية إدارة الأرباح والتقرير المعدل لمدقق الحسابات، وهي علاقة طرديه، علما بأن هناك شركات تدير أرباحها ولم تتلقَ تقارير مدققي حسابات معدلةً. أظهرت النتائج وبشكل مفصل وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية وحصول الشركة على تقرير معدل من مدقق حساباتها بسبب إحدى الحالات التالية: (1) الشك في الاستمرارية، و(2) حالات عدم التأكد الجوهرية، و(3) التغييرات المحاسبية. ولم تدل الاختبارات الإحصائية على وجود علاقة بين المستحقات الاختيارية والأسباب الأخرى لخروج المدقق عن التقرير النظيف القياسي.

وانطلاقا من النتائج السابقة، يوصي الباحث بضرورة توسيع عملية التدقيق الخارجي لتشمل الرقابة على إدارة الأرباح، وذلك من خلال بذل المدققين المزيد من الجهد للتحقق من معقولية المستحقات الاختيارية، والعمل على رفع التقرير المناسب بها إلى لجنة التدقيق إن تجاوزت المستحقات الحدود المعقولة، والأخذ بعين الاعتبار المضامين الناشئة عنها ودلالاتها.

Relationship Between Discretionary Accruals as an Indicator of Earnings Management and the Auditor’s Report.

Abstract

The Researcher examines the relationship between discretionary accruals, as an indicator of earnings management (measured by using Jones’ modified model), and the type of the auditor’s report.

To achieve the above objectives, the study tested the said relationship utilizing data of 75 Industrial Companies listed in at Amman Stock Exchange, from the period 2001-2006. Total annual observations of these Companies are 450 ones.

The study employed two methods of expressing earnings management. The Absolute Value of Discretionary Accruals and a Dummy Variable. No significant differences in the study results were observed as a result of that. Moreover, the study used E-Views and SPSS to test study’s hypotheses.

The fallowing conclusions were reached:

- A significant positive relationship exists between Earnings Management and Auditor’s Modified Report, though, not all companies who managed their earnings received modified reports.
- A significant relationship exists between discretionary accruals, as an indicator of Earnings Management and Auditor’s Modified Report due to the following reasons: (1) Going Concern Suspicion.(2) Material Uncertainty, and (3) Accounting Changes.
- No relationship exists between the discretionary accruals and other reasons for issuing Modified Audit Reports.

The Researcher recommends expanding the role of external audit to control Earnings Management, through exerting more efforts in examining and verifying the reasonability of discretionary accruals, including the submission of a proper report to the Audit Committee when discretionary accruals appear to be outside the reasonable limits.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 مقدمة الدراسة

شهد العالم في السنوات الأخيرة انهيار عدد من الشركات الكبرى وإفلاسها، مثل (Enron and World com and Xerox)، وترتب على تلك الانهيارات أضرار مادية واجتماعية واقتصادية ناتجة من تضليل وطمس للحقائق وتلاعب في القوائم المالية، و تورط بعض شركات التدقيق الكبرى في انهيار بعض هذه الشركات، وعلى رأسها شركة آرثر أندرسون (Nelson et al, 2002; Hamilton et al, 2005). وقد أدت هذه الفضائح المالية لتلك الشركات، وشركات أخرى، إلى ثلاثة تساؤلات مهمة، وهي: كيف تدار الشركات بهذه الصورة الخاطئة؟ وهل يمكن الثقة بالقوائم المالية لتلك الشركات؟ وأين كان مدققو الحسابات في أثناء التلاعب في القوائم المالية؟، إذ أضعف ذلك ثقة المجتمع بمهنة التدقيق (Rezaee, 2005).

لذلك نظر عدد من المنظمات المهنية في كثير من دول العالم، وخاصة في الولايات المتحدة الأميركية وإنجلترا في الأسباب والدوافع وراء ممارسات تلاعب الإدارة في المعلومات المحاسبية، في محاولة منها لإيجاد بعض الحلول أو المعالجات للحد من التلاعب، عن طريق اتخاذ خطوات أكثر إيجابية لتطوير معايير التدقيق، وإلقاء بعض المسئولية على مدققي الحسابات في اكتشاف تلاعب الإدارة بالأرباح، تأكيداً لطبيعة عملية التدقيق والدور الرقابي الذي تؤديه (Bradshow et al, 2000; Steven & Ann, 2006; Francis and Krishnan, 1999).

فالمتأمل في أدبيات تدقيق الحسابات يلحظ تعددا في البحوث التي تعتبر مدقق الحسابات مسؤولاً عن كشف تلاعب الإدارة في المعلومات المحاسبية، وذلك بوصف تدقيق الحسابات مهنة

يضبطها مجموعة من قواعد السلوك المهني والأخلاقيات والمعايير المهنية التـــي تعـــزز نزاهـــة القائمين عليها، ورفضهم لمظاهر التضليل والتلاعب في القوائم المالية (Loed, 1988; Vinten, 1990; Flory et al, 1992)

وينشأ التلاعب في الأرباح من تعارض المصالح بـــين إدارة الـــشركة وجهـــات خارجيـــة، فالإدارة وبسبب علاقتها المباشرة بإعداد التقارير المالية لها القدرة على التأثير في أرقام الأربـــاح المفصح عنها، من خلال المرونة المحاسبية المتاحة والمرونة التشغيلية (التحكم ببعض القـــرارات التشغيلية)، التي يسعى كل مدير تنفيذي من خلالها إلى فهـــم تـــأثير خياراتـــه المحاســـبية علـــى المستحقات (التي تمثل أحد أجزاء رقم الربح)، ليتمكن من اتخاذ أفـــضل القـــرارات المرتبطـــة بالمستحقات لتحقيق الأهـــداف المرجـــوة منهـــا (Qiang & Terry, 2005; Thomas, 2005; Akinobu, 2004; Ron, 1996)

فقد وجد (Sugata, 2005) دليلا على تلاعب المديرين بأنشطة حقيقيـــة فعليـــة لتجنـــب تسجيل خسائر سنوية، كمنح خصومات عالية على المبيعات مقابل زيادة مؤقتة في المبيعـــات، أو القيام بإنتاج زائد مقابل تسجيل تكاليف أقل للسلع المباعة، وخفض المصروفات الاختيارية لتحسين هامش الربح، وتخفيض الخسائر، فالمديرون يعتمدون أساسا على حرية تصرفهم في المـــستحقات المحاسبية ([1]) كوسيلة من وسائل إدارة الأرباح.

1. تقسم المستحقات المحاسبية إلى مستحقات اختيارية تحددها الإدارة، ومستحقات غير اختيارية تحدد اقتصاديا.

ومع ذلك، يتوقف المدى الذي يستطيع فيه المدققون اكتشاف التلاعب في الأرباح على جـــودة التدقيق. وتستخدم شركات التدقيق عالية الجودة مدققين محترفين قادرين على وضـــع اختبـــارات أكثر فعالية للكشف عن إدارة الأرباح مقارنة مع شركات التدقيق الأخرى(Palmrose, 1988).

ويصنف مدققو الستة الكبار(آنذاك) في أدبيات التدقيق أنهم مدققو الجودة العالية ([1])، لأنهم يمتلكون المقدرة التكنولوجية والعلمية في اكتشاف تلاعب الإدارة بالمعلومات المالية والقدرة على الكشف عن الدوافع الكامنة وراء إدارة الأرباح.

وعليه، فان هذا البحث يعنى بدراسة العلاقة بين المستحقات غير العاديـــة (الاختياريـــة) ([2]) (كمؤشر) على إدارة الأرباح باتباع نموذج جونز المعدل ([3])، ورأي مدقق الحسابات المـــتحفظ أو المعدل ([4])، في محاولة لمعرفة ما إذا كانت الآراء المعدلة مؤشراً أكيداً على إدارة الأربـــاح مـــن خلال بيانات الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة أسهمها ببورصة عمان، وواقع هذه العلاقة.

---

1. ولقد عرف (DeAngelo, 1981) جودة التدقيق أنها القدرة على كشف الأخطاء واكتشاف الممارسات المحاسبية المشبوهة والحد من ممارسة إدارة الأرباح، ورفع تقرير بها.

2 . المستحقات غير العادية (الاختيارية): سيعبر عنها لاحقا بالمستحقات الاختيارية.

3. نموذج جونز: مقياس للمستحقات الاختيارية للشركة التي تحدد بالفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غيـــر الاختيارية (Dechow and Saloan, 1995). وأشارت دراسة (Jean et al, 2004)، إلى أن النموذج المعـــدل يعد الأقوى بين النماذج المستخدمة في الكشف عن إدارة الأرباح، ثم إن (Subramamyam,1996) قدم الدليل على أن المستحقات الاختيارية المقدرة بواسطة هذا النموذج يتم تسعيرها بوساطة السوق، لذا فهي مقيـــاس صـــالح لإدارة الأرباح.

4 . تقرير مدقق الحسابات المتحفظ: سيعبر عنه لاحقا بالتقرير المعدل، إذ يطلق مصطلح الرأي المعدل على جميع أنواع آراء مدققي الحسابات باستثناء التقرير النظيف أو القياسي (معيار التدقيق الدولي رقم 700).

1-2 مشكلة الدراسة وأسئلتها

يقتضي إعداد التقارير المالية التي تقدمها الإدارة للأطراف ذوي العلاقة في إطار معايير الإبلاغ المالي الدولية، وأن تحتوي تلك التقارير المالية على معلومات صحيحة وعادلة، لكي تحقق الغرض الذي أعدت من أجله، إلا أن المعايير المحاسبية تعطي مرونة واسعة في الاختيار من بين السياسات والإجراءات والطرق المحاسبية البديلة وممارسة التقديرات الشخصية، التي قد تستغل من قبل المديرين لتحقيق أهدافهم الشخصية (Piot, 2005)، وذلك لإخفاء نتائج الأعمال الحقيقية، والتأثير في رقم الربح الظاهر في التقارير المالية المنشورة (مثل: استخدام طريقة معالجة معينة في تقدير قيمة استهلاك الأصول)، أي أن تتلاعب الإدارة بالأرباح من خلال الخيارات المحاسبية المتاحة، التي تؤثر في حجم المستحقات المحاسبية حسب الخيار المحاسبي المستخدم، فكلما ابتعدت الأرباح المقدرة عن التدفقات النقدية، تعاظم خطر الأرباح التي تضم تقديرات خاطئة غير مكتشفة، سواء أكانت (متعمدة أم غير متعمدة)، (Francis & Ksishnan, 1999; Dechow and Saloan, 1995).

وافترض عدد من الدراسات أن المستحقات تحتاج من المديرين إلى التقدير الشخصي للنتائج المستقبلية، ولا يمكن التحقق من هذه التقديرات موضوعيا من المدققين قبل وقوعها([1])، ومن إستراتيجيات تعامل المدققين مع هذه الحالات أن يميلوا إلى إصدار تقارير معدلة للشركات التي لديها مستحقات اختيارية عالية، وأن حجم المستحقات الاختيارية يرتبط مع تقرير مدقق الحسابات

1. مثل احتياطيات الديون المعدومة و خسائر القروض، تقديرات الاستهلاك والإطفــاء، والــضمانات، ونفقــات التقاعد، والتزامات الطارئة. للمزيد انظر بيان معايير التدقيق (SAS 57).

بعلاقة طردية، فكلما ازداد حجم المستحقات الاختيارية، ازدادت احتمالية تلقي الشركات لتقرير مدقق حسابات معدل (Francis and Krishnan, 1999; Bartov et al, 2000).

ويطلق على مخاطر عدم التأكد الناشئة عن المستحقات الاختيارية مخاطر التدقيق الضمنية أو الطبيعية (Inherent Risks) التي عرفها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين American Institute of Certified Public Accountants 1983 (AICPA) بموجب SAS 47 " أنها مخاطر احتواء البيانات المالية على تحريفات مادية تتسم بالأهمية النسبية قبل الأخذ بعين الاعتبار فعالية الرقابة الداخلية"، لذلك ينتج من هذه التحريفات المحتملة مخالفات للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما Generally Accepted Accounting Principles (GAAP) بما فيها سوء تقدير المستحقات، التي يقتضي من المدقق إصدار رأي معدل حولها (Francis and Krishnan, 1999).

وبناء على ما سبق، فان مشكلة الدراسة تتمثل في محاولة استكشاف العلاقة بين المستحقات الاختيارية (بوصفها مؤشراً إلى إدارة الأرباح)، ونوع تقرير مدقق الحسابات، من واقع بيانات الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، من خلال دراسة وتحليل طبيعة الآراء المعدلة التي تلقتها الشركات من مدققي حساباتها، والأسباب التي أدت إلى إصدار هذه الآراء.

ويمكن التعبير عن مشكلة الدراسة بموجب التساؤلين التاليين:

1. هل يوجد علاقة بين المستحقات الاختيارية كمؤشر على إدارة الأرباح وبين نوع رأي مدقق الحسابات للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ؟
2. هل يوجد علاقة بين المستحقات الاختيارية كمؤشر على إدارة الأرباح وبين سبب إصدار مدقق الحسابات للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية الرأي المعدل (المتحفظ) ؟

1-3 أهمية الدراسة

حاول الباحثون جاهدين الكشف عن إدارة الأرباح، إلا أن جهودهم لم تقدم دليلا كافيا على خصائص المعايير المحاسبية التي تفتح المجال أمام إدارة الأرباح، من خلال دقة التعليمات التي توفرها هذه المعايير، أو مدى القدرة على إحباط إدارة الأرباح من خلال عمليات التقرير المالي المرتبطة بفعالية المدققين الخارجيين (Healy and Whalen 1999).

لذلك راجع (Kinney and Martin, 1994) تسع دراسات تتحدث عن مقدرة عمليات التدقيق في ضبط إدارة الأرباح واكتشافها، وخلصوا إلى أن التدقيق يقلل التحيز في الأرباح قبل التدقيق. وبين (Hirst, 1994) أن المدققين حساسون تجاه التلاعب بالأرباح من خلال المستحقات المتزايدة والمستحقات المتناقصة، وأن المدققين قادرون على الكشف عن الدوافع الإدارية وراء إدارة الأرباح، وأشارت الاختبارات التي قام بها إلى أن هنالك ارتباطا بين تحفظات التدقيق وعوائد الأسهم.

كما استخدمت دراسات أخرى منها (Subramanyam, 1996) ببيان الارتباط بين عوائد الأسهم والمستحقات الاختيارية والأرباح، وخلصت هذه الدراسات إلى أن المديرين يستخدمون المستحقات الاختيارية لتوصيل معلوماتهم الخاصة إلى المستثمرين.

ويستنتج من دراسات إدارة الأرباح (Jones,1991; DeAngelo, 1985) أن المستحقات الاختيارية المرتفعة تعد مؤشراً إلى تلاعب في الأرباح، فإذا أشارت المستحقات الاختيارية إلى تلاعب في الأرباح، فلا بد أنها تقترن بإصدار المدققين لتقارير تدقيق معدلة، إذ يعمل المدقق على فحص البيانات المالية، فإذا تضمنت البيانات تزويراً أو تزييفاً مادياً أو انحرافاً عن المبادئ المقبولة قبولا عاما (GAAP)، فإن هذه المبادئ تلزم المدقق التبليغ عن الانحراف للإدارة – أو

مباشرة إلى لجنة التدقيق أو هيئة الأوراق الماليـــة Securities and Exchange Commission (SEC) في حالات الاحتيال – والطلب من الإدارة تعديل البيانات المالية وفق ذلك، فـــإذا رفـــضت الإدارة، يخرج المدقق بتقرير معدل يوضح فيه سبب التعديل (O'Malley et al, 2000).

لذلك تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تعالج موضوعا على قدر كبيــر مـــن الأهميـــة، من خلال التقييم التجريبي لمقدرة نموذج المستحقات الاختيارية (نموذج جونز المعدل) على ضبط إدارة الأرباح واكتشافها. وتحاول الدراسة استكشاف العلاقة بين نوع تقرير مدقق الحسابات وبين المستحقات الاختيارية في البيئة الأردنية، للربط بين الرأي الذي يصدره مدقق الحـــسابات وإدارة الأرباح، ومعرفة إن كان الرأي المعدل يعطي إشارة دالة الى وجود إدارة أرباح لدى الشركة التي تلقت مثل هذا الرأي المعدل.

1-4 أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى استخدام نموذج جونز المعدل في الكشف عن إدارة الأرباح في البيئة الأردنية، وارتباط ذلك بإصدار مدقق الحسابات رأياً معدلاً، من خـــلال اختبـــار الارتبـــاط بـــين المستحقات الاختيارية للشركة والمتولدة عن النموذج ([1])، واحتمال أن تتلقى الشركة تقريراً معدلاً من مدقق حساباتها ناتجاً من إدارتها للأرباح، وذلك كهدف رئيسي، تتدرج تحته الأهداف الفرعية التالية:

---

1. إذا دلت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية المتولدة عن نموذج جونز المعدل لقياس إدارة الأرباح على زيادة المستحقات الاختيارية، فإن هذه الزيادة تعني زيادة احتمال أن تتلقى الشركة تقرير تدقيق معدلاً، (Jones, 1991: DeAngelo, 1986: Healy, 1985).

- توضيح مفهوم إدارة الأرباح، والنماذج المستخدمة في اكتشافها، وهل لإدارة الأرباح مبرر أخلاقي؟ وفقا لما جاءت به نتائج الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.
- توضيح مفهوم تقرير مدقق الحسابات، وأنواع رأي مدقق الحسابات، ومدى مسؤولية مدقق الحسابات عن اكتشاف إدارة الأرباح أو التلاعب والتقرير عنها، والإصدارات المهنية المتعلقة بهذا الموضوع.

وسيحدد من خلال الدراسة التطبيقية ما يلي:

- تحديد العلاقة بين تقرير مدقق الحسابات المعدل وبين المستحقات الاختيارية كمؤشر على إدارة الأرباح.
- تحديد العلاقة بين نوع رأي مدقق الحسابات، وبين المستحقات الاختيارية كمؤشر على إدارة الأرباح، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الآراء المعدلة التي تلقتها الشركات من مدققي حساباتها.

1-5 محددات الدراسة

1. الآراء المعدلة التي سيؤخذ بها لغايات الدراسة هي فقط: (وجود شك بالاستمرارية، وحالة عدم التأكد الجوهرية، والتغيرات المحاسبية، والآراء المعدلة الأخرى بصورة إجمالية)، وسنستعرضها لاحقا في الفصل الرابع.
2. اقتصرت فترة الدراسة على ست سنوات فقط من 2001 إلى 2006، بسبب عدم توفر بيانات الشركات الصناعية الأردنية التاريخية المتعلقة ببعض البنود، حيث كان يتم الإفصاح

عنها في تقارير بورصة عمان بشكل إجمالي، ولا توجد بيانات تفصيلية عنها إلا بعد عام 1999 م ([1]).

1-6 مصطلحات الدراسة

فيما يلي تعريف بأهم المصطلحات المستخدمة في الدراسة:

رأي مدقق الحسابات المعدل Modified Audit Opinions

حسب معيار التدقيق الدولي رقم (700) فان تقرير مدقق الحسابات أحد خمسة أنواع (الرأي النظيف أو القياسي، والرأي النظيف مع فقرة تفسيرية، والرأي المتحفظ، والرأي السلبي، والامتناع عن إبداء الرأي) ويطلق مصطلح الرأي المعدل على جميع أنواع آراء مدققي الحسابات باستثناء التقرير النظيف أو القياسي.

إدارة الأرباح Earnings Management

ويقصد بها تحكم (تلاعب) المديرين بالأرباح لتحقيق أهداف خاصة، وعدم إظهار الصورة الحقيقية عن الدخل، وهذا يؤدي إلى تقديم أرقام محاسبية قد تختلف عما يمكن أن تكون عليه في غياب التلاعب.

المستحقات الكلية Total Accruals

تتمثل في إجمالي مستحقات الشركة، وهي الفرق بين صافي الدخل والتدفق النقدي التشغيلي للفترة، وتنشأ المستحقات الكلية عن تطبيق أساس الاستحقاق (**Accruals Accounting**) في

---

1. يتطلب إدخال سنة 2000 ضمن فترة الدراسة معلومات عن سنة 1999، وهي غير متوافرة ببورصة عمان، لذلك اقتصرت الدراسة على فترة ست سنوات، من سنة 2001 إلى سنة 2006 م.

المحاسبة، وتنقسم المستحقات الكلية إلى جزأين هما: المستحقات غير الاختيارية، والمستحقات الاختيارية.

المستحقات غير الاختيارية Non Discretionary Accruals

وهي المستحقات التي لا تكون إدارة الشركة قادرة على التحكم بها، وتنشأ من طبيعة عمل الشركة.

المستحقات الاختيارية Discretionary Accruals

وهي الفرق بين المستحقات الكلية للشركة والمستحقات غير الاختيارية (الإجبارية)، وتكون إدارة الشركة قادرة على التحكم بمستواها، لذلك اعتمدتها أغلب الدراسات السابقة ممثلاً لإدارة الأرباح، مثل التحكم بمصروف الاستهلاك، ومبيعات الذمم.

الفصل الثاني

الإطار النظري

2-1 المبحث الأول: تقرير مدقق الحسابات.

2-1-1 تمهيد

في هذا المبحث من هذه الدراسة، سنناقش مفهوم تقرير مدقق الحسابات وأهميته وتعريفاته، وماهية رأي المدقق وأنواعه، من خلال تقديم البعد النظري لمتغيرات الدراسة المتعلقة بتقارير مدققي الحسابات وآرائهم، بوصفه أحد المحاور ألرئيسة لهذه الأطروحة.

2-1-2 مفهوم تقرير مدقق الحسابات وأهميته

تخلص عملية التدقيق في نهايتها إلى إيصال نتائج عمل المدقق إلى المستخدمين المهتمين من خلال صياغة هذا الرأي في تقرير كتابي يرفق مع القوائم المالية، ويمثل تقرير مدقق الحسابات المنتج النهائي لكل عملية تدقيق، ويهدف إلى إبلاغ مستخدمي القوائم المالية بمدى عدالة هذه القوائم، آخذين في الاعتبار أن معظم هؤلاء المستخدمين لا يملكون صلاحية الاطلاع على السجلات والبيانات التي أعدت القوائم المالية بناءً عليها، لذا يمثل تقرير مدقق الحسابات الوسيلة الوحيدة التي يستطيع من خلالها مستخدمو القوائم المالية الاطلاع على ماهيتها (Gupta and Aurora, 1996).

ولتقرير مدقق الحسابات تعريفات منها: أنه خلاصة عمل مدقق الحسابات، ويهدف إلى إيصال معلومات واضحة لمستخدمي القوائم المالية استناداً إلى عملية تدقيق الحسابات، وإبداء رأي فني محايد فيما إذا كانت القوائم المالية تعبر بصورة صادقة وعادلة عن المركز المالي للمنشأة محل التدقيق وعن أدائها المالي خلال فتره زمنية محددة (Porter, et. al., 2003).

وحسب تعريف الجمعية الأمريكية للمحاسبين، فإن عملية التدقيق تخلص في نهايتها إلى إيصال نتائج عمل المدقق إلى المستخدمين المهتمين، وقد اوجب هذا على مهنة التدقيق أن تحدد هؤلاء المستخدمين أولاً، وطريقة إيصال نتائج عمل مدقق الحسابات (American Accounting Association, 1972).

ويعد تقرير المدقق المنتج الملموس والمحصلة النهائية لعملية التدقيق، وسيلة الاتصال الأولى وربما الوحيدة بين المدقق والأطراف الخارجية، والذي يستطيع من خلاله مستخدمو القوائم المالية الاطلاع على رأي المدقق (السقا و أبو الخير، 2002).

ويعرف تقرير مدقق الحسابات أنه "بلورة نتائج الفحص والتحقيق وإثباتها في تقرير يقدم إلى من يهمه الأمر داخل المشروع وخارجه، وهو ختام عملية التدقيق، ويبين فيه المدقق رأيه الفني المحايد في القوائم المالية ككل، من حيث تصويرها لمركز المشروع المالي وبيانها عملياته بصورة سليمة وعادلة " (عبد الله، 2004).

مما تقدم، يتضح أن أهمية تقرير مدقق الحسابات تنبع من كونه الوسيلة التي يستطيع المدقق من خلالها التعبير عن رأيه في عدالة القوائم المالية، كما يعد تقرير المدقق أحد المراجع الرئيسة التي يعتمد عليها لتحديد مسؤوليات المدقق المدنية والجنائية (الصبان وسليمان، 2005).

وتنبع أهمية تقرير مدقق الحسابات كذلك من انه وسيلة تخدم الكثير من الفئات المختلفة التي تستخدم القوائم المالية المدققة، إذ تولي هذه الفئات تقرير مدقق الحسابات عناية فائقة، بسبب اعتمادها عليه في اتخاذ قراراتها ورسم سياستها وخططها الحالية والمستقبلية (عبد الله، 2004).

3- 1-2 أنواع الرأي التي يصدرها مدقق الحسابات

تعد فقرة الرأي الفقرة الأكثر أهمية في تقرير مدقق الحسابات، ويعبر المدقق فيها عن رأيه بأن البيانات المالية تعطي صورة عادلة عن المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية (أو تعبر بعدالة من كافة هذه النواحي الجوهرية)، بما يتفق مع إطار إعداد التقارير المالية الدولية عن المركز المالي للمنشأة.

لذلك، فإن رأي المدقق لا يخرج عن الاحتمالات التالية، ويتضح لنا هذا الرأي من نوع التقرير، وهي كما يلي:

1. التقرير النظيف، والتقرير النظيف مع فقرة تفسيرية

التقرير النظيف

يمكن النظر إلى تقرير المدقق النظيف القياسي أنه إشارة لمستخدمي القوائم المالية عن عدالتها في ضوء عمل مدقق الحسابات الذي قام به، ويرى (Arens, et al, 2006) أن إصدار مدقق الحسابات لتقرير نظيف قياسي يكون مرتبطاً بالشروط التالية:

1. شمول كامل القوائم المالية بعملية التدقيق.
2. الوفاء بمعايير التدقيق العامة الثلاثة خلال جميع مراحل عملية التدقيق.
3. جمع الأدلة الكافية والوفاء بمعايير العمل الميداني الثلاثة.
4. عرض القوائم المالية بما يتفق مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليه.
5. عدم وجود ظروف تستدعي إضافة فقرة تفسيرية أو تعديل في التقرير.

التقرير النظيف مع فقرة تفسيرية

في حال وجود ظروف لا تؤثر في رأي المدقق، تضاف فقرة شرح لتقرير المدقق النظيــف، مع بقاء رأي المدقق نظيفاً، ويسمى التقرير في هذه الحالة تقرير المدقق النظيف مع فقرة تفسيرية (Unqualified With Explanatory Paragraph Opinion).

وفي بعض الحالات، يعمل مدقق الحسابات على تعديل تقريره بإضافة فقرة إيــضاح لتبيــين أمر ما يؤثر في القوائم المالية، إذ يكون هذا الأمر موضحاً أصلاً في ملحوظات القــوائم الماليــة، ويعمل المدقق على التركيز عليه في تقريره، مع العلم بأن رأي المدقق في هذه الحالــة لا يتــأثر، وتضاف فقرة الإيضاح بعد فقرة الرأي في تقرير المدقق مباشرة (المعيار الدولي للتــدقيق رقــم 700، الفقرة 30) و (المعيار الدولي للتدقيق رقم 701، الفقرة 5).

2. الخروج عن تقرير المدقق النظيف

يتم الخروج عن تقرير المدقق النظيف عندما يرى المدقق حاجة لإضافة فقرة شرح للتقريــر، ويشير المعيار الدولي للتدقيق رقم (700) والمعيار رقم (701)، إلى ضرورة قيام المدقق بإعطاء رأي متحفظ أو رأي سلبي في حال اختلاف المدقق مع الإدارة حول السياسات المحاسبية المختارة أو طرق تطبيقها، أو ملاءمة الإفصاح في البيانات المالية عندما تكون هذه الاختلافات جوهرية.

- الرأي المتحفظ (المقيد) Qualified Opinion

يتم إبداء الرأي المتحفظ عندما يستنتج المدقق عدم إمكانية إبداء رأي نظيف، وأن تــأثير أي اختلاف مع الإدارة أو تقييد نطاق عمله ليس شاملاً وجوهرياً لدرجة تتطلب إبداء رأيٍ ســلبي أو عدم إبداء رأي، ويجب أن يتم إبداء الرأي المتحفظ على شكل استثناء لأمر ما.

(المعيار الدولي للتدقيق رقم 700) .

- **الرأي السلبي (المعاكس) Adverse Opinion**

يتم إبداء الرأي السلبي في حالة كون أثر الاختلاف مع الإدارة جوهرياً وشاملاً للبيانات المالية، لدرجة يستنتج فيها المدقق أن مجرد التحفظ في التقرير لوحده ليس كافياً للإفصاح عن طبيعة الانحراف أو النقصان في البيانات المالية (المعيار الدولي للتدقيق رقم 700).

- **الامتناع عن إبداء الرأي Disclaimer of Opinion**

يتم إصدار تقرير الامتناع عن إبداء الرأي في حالة كون الأثر المتوقع من القيود المفروضة على نطاق التدقيق جوهرياً وشاملاً، وبدرجة لا يتمكن فيها المدقق من الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة، فلا يستطيع إبداء رأيه (المعيار الدولي للتدقيق رقم 700).

2-2 المبحث الثاني: إدارة الأرباح.

1- 2-2 تمهيد

يتناول هذا المبحث أهم المواضيع النظرية ذات العلاقة بموضوع إدارة الأرباح، وهي مفهوم إدارة الأرباح، وإدارة الأرباح من منظور أخلاقي، كما يتحدث عن عددٍ من الأساليب التي يمكن من خلالها اكتشاف قيام الإدارة بإدارة الأرباح من خلال نماذج المستحقات.

2- 2-2 مفهوم إدارة الأرباح

تعدّ ظاهرة إدارة الأرباح (Earnings Management) من أكثر الظواهر انتشارا بين الشركات التي تعاني تراجع أرباحها أو وجود خسائر في نتائج أعمالها، إذ تسعى من خلال إدارة الأرباح إلى الحصول على معدلات أرباح ونمو ثابت، أو التهرب من إصدار تقارير مالية تظهر فيها خسائر حقيقية تكبدتها الشركة. وتتم إدارة الأرباح عادة من خلال استخدام مجموعة من

الأساليب تؤثر في رقم الربح، باعتباره من أهم الأرقـام فـي البيانـات الماليـة، وينظـر إليـه المستثمرون عند اتخاذهم لقراراتهم الاسـتثمارية (Burgstahler & Dichev, 1997). ولهـذه الأساليب تأثير سلبي أو إيجابيٌ في صافي الدخل، فهناك العديد من الحالات التـي يحـرف فيهـا المديرون الأرباح بالتخفيض، وهذا يحدث بصورة خاصة عندما تفوق أربـاح الـشركة الـدخل المستهدف، ويرى بعض الباحثين هذا نوعاً من التحايل أو التلاعب فـي المعلومـات المحاسـبية (Beidleman, 1984; Lambert and Larker, 1984).

ويستخدم بعض المديرين الاجتهاد المحاسبي لجعل التقارير المالية أكثر فائـدة للمـستخدمين، ويتم ذلك أحيانا بهدف التأثير في الأرقام المحاسبية (وخصوصا الأرباح المحاسـبية) مـن خـلال استغلال بعض المرونة في بعض السياسات المحاسبية، وممارسة التقديرات الشخصية (Parfet, 2000).

إن إدارة الأرباح التشغيلية التي تحدث عندما تتخذ الإدارة قرارات اختيارية تهدف من خلالها إلى المحافظة على أداء مالي مستقر تعتبر إدارة جيدة للأرباح، وبالمقابل، فإن هنـاك إدارة سـيئة للأرباح يتم من خلالها إخفاء الربح التشغيلي الحقيقي، بوضع بعـض القيـود الاصـطناعية أو استخدام تقديرات غير منطقية أو تضخيم الأرباح تضخيماً مبالغاً فيه، ومن الأمثلة عليها تخفـيض تقديرات مخصص الديون المشكوك فيها، وغالبا ما تنطوي ممارسات إدارة الأرباح السيئة علـى بعض الممارسات المحاسبية والإدارية غير المقبولة وغير القانونية.

وفيما يلي أهم التعريفات لإدارة الأرباح:

تعرف إدارة الأرباح أنها أي سلوك تقوم به الإدارة ويؤثر في الدخل الذي يظهر في القوائم المالية ولا يحقق مزايا اقتصادية حقيقية، وقد يؤدي في الواقع إلى إضرار بالشركة على المدى الطويل (Merchant and Rockness, 1994).

وتعرف إدارة الأرباح أنها محاولة من الإدارة للتأثير في الأرباح المفصح عنها، أو للتلاعب بها باستخدام أساليب محاسبية معينة، مثل الاعتراف ببنود غير متكررة (تظهر مرة واحدة) على أنها متكررة، وتأجيل أو تعجيل الاعتراف ببعض المصروفات أو الإيرادات، أو استخدام أساليب أخرى مصممة للتأثير في أرباح المدى القصير (Michael et al, 2007).

وعرفها (Healy and Wahlen,1999) أنها استخدام المديرين للاجتهاد في إعداد التقارير المالية للتعتيم على القيمة الأساسية للشركة، أو للتأثير في عملية توزيع الموارد.

كما عرفها (Partha, 2003) أنها "التحريف المتعمد للأرباح، الذي يفضي إلى أرقام محاسبية تختلف عما يمكن أن تكون عليه في غياب التلاعب، عندما يتخذ المديرون قرارات لا تخضع لأسباب إستراتيجية بل لمجرد التعديل على الأرباح".

3-2-2 الطرق المستخدمة في الكشف عن إدارة الأرباح

فقد أشارت الدراسات السابقة (Mohanram, 2003) إلى وجود طريقتين لاكتشاف إدارة الأرباح، هما طريقة التحليل المحاسبي (التحليل النوعى)، وطريقة تحليل المستحقات الاختيارية (التحليل الكمي).

طريقة التحليل المحاسبي(التحليل النوعي) ([1])

§ تحديد السياسات المحاسبية الرئيسية.

[1]. للمزيد عن طريقة التحليل المحاسبي(التحليل النوعي)، ارجع إلى دراستي (الفار، 2007) و (ابوعجيلة، 2008).

- تقدير المرونة المحاسبية للشركة.
- تقييم الإستراتيجية المحاسبية للشركة .
- تقييم جودة الإفصاح للشركة.
- تحديد احتمالات المخاطر.
- منع التشوهات المحاسبية

طريقة المستحقات (التحليل الكمي)

نظرا لصعوبة قياس إدارة الأرباح مباشرة، فقد قدم عدد من الدراسات طرق مختلفة لتقديرها، منها: طريقة تحليل المستحقات (التحليل الكمي) (Dechow & Saloan, 1995; Bartov et al, 2000)، والصعوبة التي تواجه استخدام هذه الطريقة هي الحاجة إلى تحديد المستحقات الإجمالية وفصلها إلى مكونات مدارة (مستحقات محددة إداريا او اختيارية)، وغير مدارة (مستحقات محددة اقتصاديا او غير اختيارية) التي تعود بشكل أساسي على مستوى النشاط.

وتعرف المستحقات أنها الفرق بين الدخل الصافي والتدفق النقدي من العمليات التشغيلية، فإذا ما افترضنا أن التدفقات النقدية لا يمكن التلاعب بها، فيكون المجال الوحيد للتلاعب، هو بالدخل (الربح) عن طريق رفع المستحقات أو خفضها (Schipper, 1989).

يجب أولا أن نحدد المستحقات الكلية، ثم نحذف منها المستحقات غير الاختيارية للوصول إلى المستحقات الاختيارية، والعلاقة التالية تظهر طريقة الوصول إلى المستحقات الاختيارية (Belkaoui, 2005).

1. المستحقات الكلية = الدخل المعلن عنه – التدفقات النقدية التشغيلية.
2. المستحقات الكلية= المستحقات غير الاختيارية + المستحقات الاختيارية.

وتحسب المستحقات الكلية بناء على مدخل الميزانية من خلال النموذج التالي:

$$TACC_{i,t} = \Delta CA_{i,t} - \Delta CL_{i,t} - \Delta Cash_{i,t} + \Delta DCL_{i,t} - DEPTN_{i,t} \ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث :

- $TACC_{it}$ = المستحقات الكلية للشركة i خلال الفترة t.
- $\Delta CA_{i,t}$ = التغير في الأصول المتداولة للشركة i خلال الفترة (t).
- ΔCL_{it} = التغير في الخصوم المتداولة للشركة i خلال الفترة (t).
- $\Delta Cash_{I,t}$ = التغير في النقدية وما يعادل النقدية للشركة i خلال الفترة (t).
- $\Delta DCL_{i,t}$ = التغير في أقساط الديون طويلة الأجل المستحقة والديون قصيرة الأجل الأخرى للشركة i خلال الفترة (t).
- $DEPTN_{i,t}$ = مصروف الاستهلاك والإطفاء للشركة i خلال الفترة (t).

نماذج المستحقات الاختيارية

تتألف المستحقات الإجمالية من مستحقات اختيارية تحددها الإدارة، ومستحقات غير اختيارية تحدد اقتصاديا. وبالتالي نجد أن هذه الطريقة تتطلب فصل المستحقات الإجمالية إلى مستحقات اختيارية وغير اختيارية، وتستخدم المستحقات الاختيارية ممثلاً لإدارة الأرباح، وتفترض أن المديرين يعتمدون أساسا على حرية تصرفهم في جزء من المستحقات بوصفها وسيلة من وسائل إدارة الأرباح (Dechow & Saloan, 1995) . ومن أهم النماذج المستخدمة في تقدير المستحقات الاختيارية ما يلي:

نموذج جونز The Jones Model, 1991

اقترحت جونز (1991) نموذجا حاول أن يضبط فيه تأثير التغييرات في ظـروف الـشركة الاقتصادية على المستحقات غير الاختيارية، ويعد هذا النموذج من أكثر النماذج التي اسـتخدمت لقياس إدارة الأرباح، باستخدام نموذج الانحدار لقياس المـستحقات الاختياريـة، وبفـصلها عـن المستحقات الكلية.

ويفترض هذا النموذج متغيرين يعبران عن مستوى المستحقات الكلية، التـي تحـدث نتيجـة الصفقات الاقتصادية للشركة، وهما مستوى الملكية الكلية (مثل المـصانع، والمعـدات، والآلات، وغيرها)، والتغير في حساب رأس المال العامل (مثل التغير في الإيرادات)، وهي كما يلي:

1. التغير في مستوى الملكية، استخدام إجمالي المصانع والمعدات والآلات بوصفه ضابطاً لنسبة المستحقات الكلية العائدة إلى مصروف الاستهلاك الإجباري (غير الاختياري).
2. التغير في مستوى رأس المال العامل يعنى التغير في الإيرادات الناتجة من التغير في الظروف الاقتصادية للمنشأة، مثل التغير في المبيعات.

والنموذج المستخدم هو:

$$NDA_t = \alpha_1 (1/A_{t-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_t) + \alpha_3 (PPE_t)$$

حيث:

- NDA_t= المستحقات غير الاختيارية.
- A_{t-1} = إجمالي الأصول نهاية السنة السابقة.
- ΔREV_t = التغير في إيرادات الشركة.
- PPE_t = إجمالي الممتلكات والمعدات والتجهيزات في السنة t المعدلة حسب إجمالي

الأصول في نهاية السنة السابقة.

- $\alpha_1 ,\alpha_2 ,\alpha_3$ = المقدرات أو المعاملات الخاصة بالشركة.

وباستخدام النموذج التالي، تستخرج المقدرات أو المعاملات $\alpha_1 ,\alpha_2 ,\alpha_3$ لفترة التقدير:

$$TA_t = a_1 (1/A_{t-1}) + a_2 (\Delta REV_t) + a_3 (PPE_t) + Et$$

حيث ترمز a_1 , a_2 , a_3 إلى المقدرات أو المعاملات، أما TA_t فهي المستحقات الكلية المعدلة وفقاً لإجمالي الأصول في نهاية الفترة السابقة، وE_t هي الخطأ العشوائي.

وتشير نتائج دراسة (Jones, 1991) إلى أن النموذج ناجح في تفسير ما يقارب 25% من التفاوت في المستحقات الإجمالية، لكن يوجه انتقاد لهذا النموذج ناجم عن الطريقة التي يعمل بها في تقدير إدارة الأرباح، والمتمثلة في فصل المستحقات الكلية من ناحية الإيرادات، وخاصة عندما يتم اللجوء إلى إدارة الأرباح من خلال إدارة الإيراد، إذ يعمل على استخراج هذا المكون من الاستحقاق الكلي جاعلا من إدارة الأرباح تتجه نحو الصفر.

نموذج جونز المعدل The Modified Jones Model, 1995

يعد هذا النموذج امتداداً للنموذج السابق(Jones, 1991)، إلا أنه حاول تفادي بعض القصور في ذلك النموذج السابق، وأصبح من أفضل النماذج التي تستخدم لقياس إدارة الأرباح فيما بعد (Dechow and Saloan, 1995).

ويفترض النموذج أن معامل المستحقات الاختيارية أقل قيمة من معامل المستحقات غير الاختيارية، وأن أطراف السوق تنظر إلى المستحقات الاختيارية بوصفها عنصراً أقل موثوقية، وهذا يعني أن المستحقات الاختيارية أكثر عرضة لتلاعب المديرين، لذا فهي مقياس صالح لإدارة الأرباح، ويكمن الفرق بين النموذجين كما يلي:

أن نموذج جونز الأصلي يفترض ضمنيا أن الاختيار لا يمارس من خلال الإيراد، ولكن يـــتم في فترة التقدير أو فترة القياس، أما النسخة المعدلة لنموذج جـــونز، فتفتـــرض ضـــمنيا أن كـــل التغيرات في المبيعات على الحساب في فترة القياس ناتجة من إدارة الأرباح، ولقياس المـــستحقات الاختيارية باستخدام جونز المعدل يجب القيام بما يلي:

<u>أولا:</u> قياس المستحقات الكلية التي يمكن قياسها بطريقتين بديلتين، هما: طريقة التدفق النقدي التـــي تحتسب فيها المستحقات الكلية بالفرق بين صافي الدخل والتدفق النقدي من العمليات التشغيلية كما رأينا سابقاً.

وطريقة قائمة المركز المالي التقليدية التي تحتسب فيها المستحقات الكلية مـــن خـــلال النمـــوذج التالي:

$$TACC_{i,t} = \Delta CA_{i,t} - \Delta CL_{i,t} - \Delta Cash_{i,t} + \Delta STDEBT_{i,t} - DEPTN_{i,t} \ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث :

- $TACC_{it}$ = المستحقات الكلية للشركة i خلال الفترة t.
- $\Delta CA_{i,t}$ = التغير في الأصول المتداولة للشركة i خلال الفترة (t).
- ΔCL_{it} = التغير في الخصوم المتداولة للشركة i خلال الفترة (t).
- $\Delta Cash_{I,t}$ = التغير في النقدية وما يعادل النقدية للشركة i خلال الفترة (t).
- $\Delta STDEBT_{i,t}$ = التغير في أقساط الديون طويلة الأجل المستحقة والديون قصيرة الأجـــل الأخرى للشركة i خلال الفترة (t).
- $DEPTN_{i,t}$ = مصروف الاستهلاك والإطفاء للشركة i خلال الفترة (t).

ثانياً: تقدر معالم النموذج الذي تحتسب من خلاله المستحقات غير الاختياريــة $(NDACC_{i,t})$ مــن خلال معادلة الانحدار التالية التي تتم لمجموعة شركات العينة في كل سنة على حدة:

$$TACC_{i,t}/A_{i,t-1}=\alpha_1(1/A_{i,t-1})+\alpha_2(\Delta REV_{i,t}-\Delta REC_{i,t})/A_{i,t-1}+\alpha_3 PPE_{i,t}/A_{i,t-1}+E_{i,t} \quad ......(2)$$

حيث:

- $TACC_{i,t}$ = المستحقات الكلية للشركة (i) في الفترة (t) .
- $\Delta REV_{i,t}$ = التغير في إيرادات الشركة (i) في الفترة (t) .
- $\Delta REC_{i,t}$ = التغير في حسابات تحت التحصيل للشركة (i) في الفترة (t) .
- $PPE_{i,t}$ = العقارات والممتلكات والآلات للشركة (i) في الفترة (t) .
- $A_{i,t-1}$ = إجمالي أصول الشركة (i) عند نهاية الفترة (t-1).
- $E_{i,t}$ = الخطأ العشوائي.

ثالثاً: تحديد المستحقات غير الاختيارية $(NDACC_{i,t})$ لكل شركة من شركات العينة على حدة في كل سنة من سنوات الدراسة، باستخدام معالم النموذج السنوية المقدرة أعــلاه (α_1 و α_2 و α_3)، ومن خلال المعادلة التالية:

$$NDACC_{i,t} = \hat{a}_1\,(1/A_{i,t-1}) + \hat{a}_2\,(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t})/A_{i,t-1} + \hat{a}_3 PPE_{it}/A_{i,t-1} \quad ....(3)$$

رابعاً: احتساب المستحقات الاختيارية $(DACC_{i,t})$ لكل شركة بــالفرق بــين المــستحقات الكليــة والمستحقات غير الاختيارية.

$$DACC_{i,t} = TACC_{i,t} - NDACC_{i,t} \quad ....(4)$$

النماذج المقطعية Cross-Sectional Models

وهما: نموذج جونز المقطعي و نموذج جونز المقطعي المعدل، ويشبه هذان النموذجان نموذجي جونز وجونز المعدل، وتقدر المعالم باستخدام بيانات المقطع العرضي، وليس السلسلة الزمنية (DeFond and Jiambalvo, 1994).

وعليه، فإن تقديرات $\alpha1, \alpha2, \alpha3$ من المعادلة هي خاصة بالصناعة والسنة وليس بالشركة، ويتم الحصول عليها من المعادلة (3) باستخدام البيانات من جميع الشركات في سنة الحدث، إذ يستند كل نوع من النماذج أعلاه على مجموعة مختلفة من الفرضيات التي لا يحتمل أن تنطبق على جميع الشركات، ويقوم الاختيار بين السلسلة الزمنية والشكل المقطعي لنموذج جونز، على فرضيات مختلفة، فحسب السلسلة الزمنية، يقوم النموذج على فرضية أن طول دورة الشركة التشغيلية لا يتغير على مدى فترة التقدير وسنة الحدث، أي إن الفرضية التي يقوم عليها الشكل المقطعي تقول بأن لجميع الشركات في نفس الصناعة دورة تشغيل متشابهة، وفي الحقيقة، لا يتوقع لكلتا الفرضيتين أن تنطبقا على جميع الشركات.

2-2-4 الشركات متزايدة الدخل ومتناقصة الدخل

اُختبرت فرضيات الدراسة باستخدام القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية، بهدف إظهار حجم التدخل الإداري في عملية إدارة الأرباح، لكن تقتضي الضرورة بيان أثر إشارة المستحقات الاختيارية سواء أكانت سالبة أم موجبة، بالتعريف بالشركات متزايدة الدخل أو متناقصة الدخل، وإظهار أثر القرارات الإدارية في تخفيض رقم الربح الظاهر في بياناتها المالية أو زيادته، أي: كيف تقوم الإدارة بإدارة المستحقات؟.

وقد صنف كلاً من (Dechow and Sloan, 1995; Bartov et al, 2000) الشركات إلـــى شركات متزايدة الدخل أو متناقصة الدخل، وافترضوا أنه إذا كان الــدخل للــشركة رقمــا ســالبا والتدفق النقدي التشغيلي رقما موجبا، فإن صافي المستحقات الاختيارية للشركة تعــد مــستحقات اختيارية موجبة أو متزايدة الدخل (صافي المستحقات الاختيارية الموجبة). وإذا كان صافي الدخل للشركة رقما سالبا والتدفق النقدي التشغيلي رقما سالبا، فان صافي المستحقات الاختيارية للــشركة تعتبر مستحقات اختيارية سالبة أو متناقصة الدخل (صافي المستحقات الاختيارية السالبة). فــيمكن التحكم بحجم الدخل من خلال خفض المستحقات الاختيارية السالبة، (مثل مصروف الاستهلاك)، أو بزيادة المستحقات الاختيارية الموجبة، (مثل مبيعات الذمم المتراكمة)، وتصنيف المــشاهدات التي تقع فوق المتوسط على أنها شركات المستحقات الاختيارية الموجبة العالية، وتلك التــي تقــع دونه على أنها شركات المستحقات الاختيارية الموجبة المتدنية، ويتبع الإجراء نفــسه للمــشاهدات ذات المستحقات الاختيارية السالبة، إذ تدل القيم التي تقع فــوق المتوســط علــى أنهــا شــركات مستحقات الاختيارية عالية سالبة، وتلك التي تقع دونه على أنها شــركات مــستحقات الاختياريــة متدنية سالبة.

وقد قاس (Francis and Krishnan, 1999) حجم المستحقات بطريقة مختلفة نوعــا مــا عن الطريقة السابقة، باستخدام البيانات المالية التي تفصح عنها الشركات، وفصلها إلــى عناصــر تولد مستحقات بشكل فردي، وحسب افتراض الباحثين حــددت العناصــر المكونــة للمــستحقات الاختيارية تحديداً منفرداً على النحو التالي:

(1) التغير في الحسابات المدينة، (2) التغير في المخــزون أو البــضاعة، (3) التغيــر فــي الأصول المتداولة الأخرى، (4) التغير في الحسابات الدائنة، (5) التغير في الضرائب المــستحقة،

(6) التغيرات في الالتزامات المتداولة الأخرى، (7) الاستهلاك، (8) التغير في الالتزامات طويلة الأجل، وصنفها في مجموعتين:

1. عناصر فردية موجبة (تجعل الدخل أعلى من التدفق النقـدي للعمليـات)، وتنـشأ العناصر الموجبة نتيجة الزيادات في حساب الأصول المتداولة ونقص فـي حـساب الالتزامات المتداولة، وتجميع العناصر الفردية الموجبة، وتصنف المـشاهدات التـي تقع فوق المتوسط على أنها (شركات مستحقات عاليـة موجبـة)، والتـي تقـع دون المتوسط على أنها (شركات مستحقات متدنية موجبة).
2. عناصر فردية سالبة (تجعل الدخل أقل من التدفق النقدي للعمليات)، وتنشأ العناصر السلبية من نقص في حساب الأصول المتداولة، وزيادة فـي حـسابات الالتزامـات المتداولة، ومن الاستهلاك ونفقات أخرى طويلة الأجل، وتجميع العناصـر الفرديـة السالبة، وتصنف المشاهدات التي تقع فوق المتوسط على أنها (شـركات مـستحقات عالية سالبة)، والتي تقع دون الوسط على أنها (شركات مستحقات متدنية سالبة).

5- 2-2 إدارة الأرباح من منظور أخلاقي

إدارة الأرباح من منظور أخلاقي موضوع خلاف كبير، فقد يكون سلوك الإدارة في ممارسة إدارة الأرباح سلوكاً قانونياً، ولا يتعارض مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليهـا، ويـدور فـي نطاق صلاحيات الإدارة، إلا أن هدف الإدارة من خلاله قد يكون تحسين لبعض الجوانب المتعلقة بإستراتيجياتها المستقبلية، أو التضليل المتعمد للأطراف ذات العلاقة، وللإجابة عن هـذا الـسؤال فيما إذا كانت ممارسة إدارة الأرباح تتفق مع القيم الأخلاقية أم لا، ستراجع الأدبيات التي تناولـت هذا الموضوع.

أهم الدراسات التي تناولت ممارسة إدارة الأرباح من منظور أخلاقي.

قام (Merchant, 1987) بدراسة استقصى فيها آراء عدد من معدي القوائم المالية، ومستخدمي المعلومات المحاسبية، والمراجعين القانونيين، والمشرعين بخصوص ستة عوامل تحكم ممارسة إدارة الأرباح خلال الفترة المحاسبية وهي: التوافق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ووضوح القصد من الخداع والتضليل، ووضوح الإفصاح، والأهمية، والفترة التي تتأثر، واتجاه الأرباح بالزيادة أم بالتخفيض، وقد عرض الباحث بعضاً من نماذج القرارات التي تتخذها الإدارة بغرض التأثير على صافي الدخل بصفة خاصة أو المعلومات المحاسبية بصورة عامة، وتضمن نموذج الاستقصاء ثلاث عشرة حالة، وكان المطلوب من المشتركين في الاستقصاء أن يقوموا كل حالة من الحالات على ضوء التصنيفات الأخلاقية التالية: (ممارسة أخلاقية- ممارسة مشكوك فيها- مخالفة بسيطة – مخالفة خطيرة ويجب تأنيب المدير بقسوة – السلوك غير أخلاقي بالكامل ويجب الاستغناء عن المدير، كما وأجرى الباحث نفسه سنة 1990 بحثاً اعتمد على الاستبانة نفسها السابق ذكرها، إذ وجه الاستقصاء إلى مجموعة من مديري القطاعات في بعض الشركات، وقد توافقت نتائج البحثين في أن التلاعب في الأرباح عن طريق القرارات التشغيلية يعد مقبولاً أخلاقياً، أما التلاعب عن طريق السياسات المحاسبية فهو غير مقبول أخلاقياً، وقد أثارت هذه النتائج قلق الباحثين وأشارا إلى أن هذه الممارسات قد تضلل مستخدمي المعلومات المحاسبية، وقد تؤدي مع مرور الزمن إلى انخفاض الثقة في المعلومات المحاسبية، ويؤثر سلبياً على مهنة المحاسبة (Merchant, 1990).

واجرى الباحثان (Rosenzweig and Fisher, 1994)، بحثاً بعنوان هل إدارة الأرباح خلال الفترات المحاسبية مقبولة أخلاقياً؟ وقد اعتمدا على نموذج الاستقصاء الذي أعده

Merchant سنة 1987، وكانت نتائج هذه الدراسة على النحو التالي: أن استخدام المبادئ المحاسبية وسيلة لتبرير سلوك الإدارة غير مقبول من الناحية الأخلاقية، وأن المحاسبين يحتاجون إلى مزيد من إدراك وتفهم لأثر تحريف القوائم المالية ليتمكنوا من مقاومة ضغوط الإدارة، وقد يشعرون أيضا بأن تقييم الإدارة العليا أدائهم مرهون بإعداد القوائم المالية بالطريقة التي ترغبها الإدارة، ويقترح الباحثان أن يتحمل المحاسبون الإداريون مسؤوليتهم نحو مقاومة هذا النوع من السلوك، أما أهمية التأثير على الأرباح، فتبين أن السلوك الذي يؤدي إلى أرباح كبيرة غير مقبول أخلاقياً.

وقام (Palmrose, 1988) بدراسة استقصائية وجد فيها أن التركيز المتزايد على الأرباح في المدى القصير يُهدد القيم الأخلاقية في قطاع الأعمال الأمريكي، وعندما تظهر حالة غش أو تدليس في القوائم المالية، فإنها لا تعد مؤشراً على تخلي الشركات عن بعض القيم الأخلاقية.

2-3 المبحث الثالث: مفهوم التلاعب في البيانات المالية وصوره والتقرير عنها

2-3-1 تمهيد

يتناول هذا المبحث مسؤولية مدقق الحسابات عن اكتشاف التلاعب في البيانات المالية، والأسس التي يتم من خلالها التقرير عن التلاعب، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، فقد تناول الباحث مفهوم التلاعب وحدود مساءلة مدقق الحسابات عن اكتشافه، وخلص إلى أن التلاعب يعرف أنه التحريف المتعمد أو الحذف المقصود في القوائم المالية الناشئ عن إعداد تقارير مالية مضللة أو اختلاس الأصول، كما تناول الباحث في هذا الفصل الإصدارات المهنية المتعلقة بموضوع مساءلة مدقق الحسابات.

2-3-2 مفهوم التلاعب في البيانات المالية

يشير مصطلح التلاعب في البيانات المالية إلى فعل مقصود من شخص أو أكثر من بين أعضاء الإدارة أو الموظفين أو طرف ثالث، يؤدي إلى تحريف القوائم المالية، ويشمل التلاعب التزييف Falsification أو تعديل السجلات والمستندات، أو اختلاس الأصول، أو حذف Omission بعض المعاملات من السجلات والمستندات، أو تسجيل معاملات دون دليل، أو التطبيق الخاطئ للسياسات المحاسبية عن عمد (Adams et al, 2006).

ويرى (أحمد، 1990) أن الأخطاء أو المخالفات التي تهدف إلى التلاعب في البيانات المحاسبية التي تتضمنها المستندات أو السجلات أو القوائم المالية بهدف تحقيق غرض معين أمر غير مشروع قانونياً أو اجتماعياً أو مهنياً، كونه يجعل القوائم المالية غير معبرة عن الصورة الصادقة والعادلة لنتيجة النشاط والمركز المالي.

ويعرف المعيار **(International Standard on Auditing (ISA No. 240** التلاعب أنه تصرف متعمد من شخص واحد أو أكثر من بين الإدارة والموظفين أو طرف ثالث، يؤدي إلى تحريف القوائم المالية، ويشمل التزييف أو تعديل السجلات والمستندات، واختلاس الأصول، وحذف بعض المعاملات من السجلات والمستندات، وتسجيل معاملات دون دليل، والتطبيق الخاطئ للسياسات المحاسبية عن عمد.

ويعرف المعيار الاسترالي (AUS No. 210) التلاعب أنه تصرف متعمد من شخص واحد أو أكثر من بين الإدارة أو المسؤولين عن حوكمة الشركة أو الموظفين أو الطرف الثالث الذي يشمل التضليل للحصول على ميزة غير قانونية أو غير عادلة.

أما المعيار البريطاني رقم (240) فيعرف التلاعب أنه تصرف متعمد من شخص واحد أو أكثر من بين الإدارة أو المسؤولين عن حوكمة الشركة أو الموظفين أو الطرف الثالث الذي يشمل التضليل للحصول على ميزة غير قانونية أو غير عادلة، ويفرق هذا المعيار بين نوعين من التلاعب هما: التلاعب من خلال تزييف القوائم المالية، والتلاعب من خلال اختلاس الأصول.

وأخيراً يعرف (Rezaee, 2005) التلاعب في القوائم المالية أنه محاولة مدروسة أو مقصودة بواسطة الشركات لخداع مستخدمي القوائم المالية المنشورة، وخاصة المستثمرين والمقرضين عن طريق نشر قوائم مالية محرفة تحريفاً جوهرياً.

2-3-3 مسؤولية مدقق الحسابات في اكتشاف التلاعب في البيانات المالية

تؤكد عدد من الدراسات السابقة في أدبيات التدقيق مثل (;Carpenter, Ramos, 2003 (2005; Asare and Wright, 2004; Ramsay, 2005; Montogomery et al, 2002;) أن مدقق الحسابات مسؤول عن توفير تأكيد معقول بأن التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، الناتجة عن الخطأ أو التلاعب، سوف يتم اكتشافها، ثم التقرير عنها لمستخدمي القوائم المالية.

أما مسؤولية مدقق الحسابات عن اكتشاف التلاعب، فمن المسلّم به أن قبول مدقق الحسابات ووفاءه بمسؤوليته عن اكتشاف التحريفات الجوهرية غير المتعمدة والمتعمدة في القوائم المالية يعود بالنفع نوعياً واقتصادياً على مستخدمي تقريره، وعلى إدارة الشركة، وعلى مدقق الحسابات نفسه. فبالنسبة لمدقق الحسابات نفسه، تعود عليه بكثير من الفوائد النوعية والاقتصادية نظير وفائه بمسؤوليته عن اكتشاف الأخطاء والتلاعب، وهذا يزيد في ثقة المهتمين بخدماته في دوره المؤثر في تحقيق أهدافهم، وينمي الطلب على خدماته المهنية الأخرى، كما يساعد على ترشيد قرارات مستخدمي تقريره خاصة المتعاملين في سوق المال (علي، 2001).

ومن ناحية أخرى، فإن ثقة المجتمع في أحكام مدققي الحسابات وسمعتهم تؤدي دوراً مهماً في قبول عملية المراجعة بوصفها خدمة مضيفة للقيمة التي تضفي الثقة على القوائم المالية المنشورة، إلا أن التحريفات المالية الكثيرة والمصحوبة بإفلاس وانهيار لعدد من الشركات بسبب التلاعب في القوائم المالية قد أضعفت ثقة المجتمع في التقارير المالية ووظيفة المراجعة المرتبطة بها (Rezaee, 2004).

الإصدارات الدولية المتعلقة بمسؤولية المدقق في اكتشاف التلاعب في البيانات المالية

المعايير الدولية

يوضح المعيار الدولي **(ISA No. 240)** علاقة التلاعب بتخطيط إجراءات المراجعة ويوجب على مدقق الحسابات عند التخطيط لعملية المراجعة أن يقيم مخاطر تحريف القوائم المالية بسبب التلاعب، كما أن عليه الاستفسار من الإدارة عن أي تلاعب جوهري يكتشف، واستناداً إلى تقييم المخاطر، يجب على مدقق الحسابات أن يصمم إجراءات المراجعة، التي يحصل بوساطتها على قناعة ملائمة بأن المعلومات المحرفة الناتجة من التلاعب أو الخطأ، والتي تعد أساسية في القوائم المالية بشكل عام يمكن اكتشافها. وبناء على ذلك، يسعى مدقق الحسابات عادة للحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة بأن التلاعب الجوهري في القوائم المالية لم يحدث، كما يؤكد هذا المعيار أنه ينبغي على مدقق الحسابات أن يخطط عملية المراجعة وينفذها بدرجة من الشك المهني، مدركاً أن الظروف والأحداث القائمة ربما تدل على وجود التلاعب أو الخطأ.

كما ينص هذا المعيار على أنه ينبغي على مدقق الحسابات الأخذ في الحسبان الاعتبارات التالية في حالة وجود أدلة على وجود تلاعب أو خطأ:

- أن يأخذ في الحسبان التأثير المحتمل على القوائم المالية، فإذا اعتقد أن التلاعب أو الخطــأ المشار إليه قد يكون له تأثير جوهري في القوائم المالية، فعليه القيام بإجراءات ملائمة إضـــافية أو معدلة.

- أن أداء الإجراءات المعدلة أو الإضافية سيمكنه من تأكيد شكوكه أو تبريرها فـــي وجـــود التلاعب أو الخطأ، وفي حالة عدم تبرير شكوكه بشأن وجود تلاعـــب أو خطـــأ نتيجـــة تطبيـــق الإجراءات المعدلة أو الإضافية، فإن عليه مناقشة الأمر مع الإدارة، والنظر فيما إذا كان الأمر قد انعكس انعكاساً مناسب أو ُصحح في القوائم المالية.

- أن يأخذ في الحسبان التأثيرات التي يتضمنها التلاعب والخطأ وعلاقتها بأوجه المراجعـــة الأخرى، وخاصة إمكانية الاعتماد على الإقرارات الإدارية. وفي هذا الصدد، يجب عليـــه إعـــادة النظر في تقييم الخطر وصحة إقرارات الإدارة في حالة كون التلاعب أو الخطأ لا يمكن اكتـــشافه بموجب الرقابة الداخلية أو أنها غير واردة في إقرارات الإدارة.

الإصدارات المهنية الأمريكية

حظي موضوع مسؤولية مدقق الحسابات عن اكتشاف التلاعب باهتمـــام مجمـــع المحاســـبين القانونيين الأمريكي الذي أصدر مجموعة معايير في هذا الشأن، وكان أولها المعيار رقم 53 فـــي عام 1988 والمتعلق مسؤولية مدقق الحسابات عن اكتشاف الأخطـــاء وأوجـــه عـــدم الانتظـــام الجوهرية. ووفقاً لهذا الإصدار **(SAS No. 53)** ينبغي لمدقق الحسابات في أثناء تخطيط عمليـــة التدقيق تقييم خطر الأخطاء وأوجه عدم الانتظام التي تؤدي إلى تحريف القوائم الماليـــة بـــصورة جوهرية، وبناء على هذا التقييم، ينبغي على مدقق الحسابات أن يخطط إجراءات المراجعة، لتوفير تأكيد معقول لاكتشاف الأخطاء وأوجه عدم الانتظام ذات التأثير الجوهري على القوائم المالية.

وفي ضوء ذلك، يجب على مدقق الحسابات أن يبذل العناية المهنية الملائمة في تخطيط وتنفيذ وتقييم نتائج إجراءات التدقيق، كما يجب أن يمارس قدراً ملائماً من الشك المهني للوصول إلى تأكيد معقول بأن الأخطاء وأوجه عدم الانتظام الجوهرية سوف تكتشف.

الإصدارات المهنية الأخرى

تناول المعيار **الأسترالي** (AUS No. 210) بشأن مسؤولية مدقق الحسابات عن الأخذ في الحسبان التلاعب عند مراجعة القوائم المالية والصادر في عام 2002 توضيح مسؤولية مدقق الحسابات عن اكتشاف الأخطاء والتلاعب، واستهدف هذا المعيار توفير إرشادات بشأن مسؤولية مدقق الحسابات عن الأخذ في الحسبان الخطأ والتلاعب عند مراجعة القوائم المالية.

ويوضح هذا المعيار أن مدقق الحسابات مسؤول عن تخطيط عملية التدقيق وتنفيذها، للوصول إلى تأكيد معقول بأن القوائم المالية للوحدة خالية من التحريفات الجوهرية الناتجة من الخطأ أو التلاعب، كما يؤكد هذا المعيار أن المراجعة عرضة لمخاطر لا يمكن تجنبها بأن بعض التحريفات الجوهرية في القوائم المالية لا يمكن اكتشافها، على الرغم من أن تخطيط عملية المراجعة وتنفيذها قد تما حسب معايير المراجعة الاسترالية، ويؤكد هذا المعيار أنه يجب على مدقق الحسابات أن يخطط عملية التدقيق وينفذها بدرجة من الشك المهني، كما ينبغي له أن يراعي احتمال تخطي الإدارة للرقابة الداخلية، ويؤكد أنه يجب أن يكون بين أعضاء فريق التدقيق مناقشة تتعلق باحتمال تعرض القوائم المالية للوحدة للتحريفات الجوهرية الناتجة من التلاعب.

وتناول المعيار البريطاني رقم (240) مسؤولية مدقق الحسابات عن اكتشاف الأخطاء والتلاعب، وهدف إلى توفير إرشادات بشأن مسؤولية مدقق الحسابات عن الأخذ في الحسبان الخطأ والتلاعب عند مراجعة القوائم المالية.

ويوضح هذا المعيار أن مدقق الحسابات مسؤول عن تخطيط عملية المراجعة وتنفيذها للوصول إلى تأكيد معقول بأن القوائم المالية للوحدة خالية من التحريفات الجوهرية الناتجة من الخطأ أو التلاعب، وعند الحصول على هذا التأكيد المعقول، فإن عليه أن يحافظ على درجة من الشك المهني خلال عملية المراجعة، ويراعي احتمال تخطي الإدارة للرقابة الداخلية، كما يؤكد هذا المعيار أن تكون بين أعضاء فريق المراجعة مناقشة تتعلق باحتمال تحريف القوائم المالية للوحدة بصورة جوهرية بسبب التلاعب، كما يؤكد هذا المعيار أن يأخذ مدقق الحسابات في الحسبان خطر الاعتراف بالإيراد عند تقييم مخاطر التحريفات الجوهرية الناتجة من التلاعب، وإذا لم يحدد خطر الاعتراف بالإيراد كخطر للتحريف الجوهري في حالة معينة، فعليه أن يوثق الأسباب التي تؤيد ذلك.

مسؤولية مدقق الحسابات حسب قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته، وقانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية بموجب القانون المؤقت رقم 73 لسنة 2003. فبموجب القانونين المذكورين يعد مدقق الحسابات مسؤولاً عن تخطيط عملية التدقيق وتنفيذها وفقا لقواعد التدقيق المعتمدة، ومتطلبات المهنة وأصولها، والتحقق من دقة البيانات ومدى الاعتماد عليها، ويجب على مدقق الحسابات أن يبذل العناية المهنية الملائمة بهدف الوصول إلى تأكيد معقول بأن القوائم المالية للوحدة خالية من التحريفات الجوهرية الناتجة من الخطأ أو من التلاعب. ويؤكد هذا القانون أنه ينبغي لمدقق الحسابات أن يخطط عملية التدقيق وينفذها من خلال الشك المهني في إتباع عمله، مدركاً أن الظروف والأحداث القائمة ربما تدل على وجود التلاعب أو الخطأ، وان أدلة التدقيق التي قام بجمعها كافية ومناسبة لتشكل أساساً لإبداء رأيه في أن إجراءات التدقيق التي

قام بها لحسابات الشركة تعد كافية برأيه، لتشكل أساساً معقولاً لإبداء رأيه في المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للشركة وفقاً لقواعد التدقيق المتعارف عليها عالمياً.

4-3-2 التقرير عن التلاعب في البيانات المالية

حسب المعايير الدولية

تناول معيار المراجعة الدولي **(ISA No. 240)** موضوع التقرير عن التلاعب في البيانات المالية، وتطلب أن يبلغ مدقق الحسابات الإدارة والمسؤولين في توقيت مناسب بأوجه الضعف الجوهرية في تصميم أنظمة الرقابة الداخلية وتطبيقها لمنع التلاعب واكتشافه، كما يؤكد هذا المعيار أنه ينبغي لمدقق الحسابات مراعاة لما إذا كانت هناك أمور أخرى متعلقة بالتلاعب يجب مناقشتها مع المسؤولين. وتشمل هذه الأمور: فشل الإدارة في مواجهة أوجه الضعف الجوهرية في الرقابة الداخلية الملائمة، وفشلها في الاستجابة الملائمة للتلاعب في القوائم المالية، بالإضافة إلى تقييم مدقق الحسابات لبيئة الرقابة لدى الوحدة، التي تشمل الاستفسارات بشأن سمعة الإدارة وأمانتها، والممارسات الإدارية التي ربما تشير إلى تحريف القوائم المالية، مثل اختيار الإدارة ا للسياسات المحاسبية وتطبيقاتها بشكل يعكس محاولة الإدارة لإدارة الأرباح من أجل خداع مستخدمي القوائم المالية عن طريق التأثير في وجهة نظرهم بشأن أداء الوحدة وربحيتها.

أهم الإصدارات المهنية الأمريكية

وفقا لمعيار التدقيق الأمريكي (SAS No. 53) يجب أن يبلغ مدقق الحسابات الإدارة بالسرعة الممكنة بالتلاعب الذي اكتشفه الى مستوى إداري في الهيكل التنظيمي للمنشأة يكون أعلى من المستوى الإداري للأشخاص المتورطين في التلاعب، ويجب التقرير عن التلاعب الذي يشمل الإدارة العليا الذي يسبب تحريفاً جوهرياً في القوائم المالية مباشرة للجنة المراجعة، وعادة

لا يكون الإفصاح عن التلاعب للأطراف الأخرى غير الإدارة العليا للعميل ولجنة المراجعة جزءاً من مسؤولية مدقق الحسابات إلا في بعض الحالات كاستجابة للمتطلبـــات التـــشريعية أو لمـــدقق الحسابات الذي يليه عندما يستفسر منه.

أهم الإصدارات المهنية الأخرى

التقرير عن التلاعب في أستراليا

ينص المعيار الأسترالي رقم (AUS No. 210) على أنه ينبغي لمـــدقق الحـــسابات إبـــلاغ الإدارة بالسرعة الممكنة بالتلاعب الذي اكتشفه، ويتم الإبلاغ عن التلاعب إلـــى مـــستوى إداري أعلى في الهيكل التنظيمي للمنشأة، بحيث يكون أعلى من المستوى الإداري للأشخاص المتورطين في التلاعب، وإذا كان التلاعب يشمل الإدارة العليا للمنشأة، فإنـــه ينبغـــي لمـــدقق الحـــسابات أن يحصل على استشارة قانونية لمساعدته على تحديد الإجراءات الواجب أتباعها، مـــع مراعـــاة أن واجب السرية يمنعه من التقرير عن التلاعب للطرف الثالث، إلا في بعض الحالات التي يجيزهـــا التشريع أو القانون.

التقرير عن التلاعب في انجلترا

يؤكد المعيار البريطاني رقم (240)، أنه ينبغي لمدقق الحسابات أن يبلغ الإدارة والمـــسؤولين عن حوكمة الوحدة بالسرعة الممكنة بأوجه الضعف الجوهرية في تصميم الرقابة الداخلية وتطبيقها لاكتشاف التلاعب ومنعها، كما يؤكد هذا المعيار أنه ينبغي لمدقق الحسابات مراعاة ما إذا كانـــت هناك أمور أخرى متعلقة بالتلاعب يجب مناقشتها مع المسؤولين عن حوكمة الوحدة، وقد تـــشمل هذه الأمور فشل الإدارة في مواجهة أوجه الضعف الجوهرية في الرقابة الداخلية الملائمة، وفشلها في الاستجابة الملائمة للتلاعب في القوائم المالية، بالإضافة إلى تقييم مدقق الحسابات لبيئة الرقابة

للوحدة، التي تشمل الاستفسارات عن سمعة الإدارة وأمانتها، والممارسات الإدارية التي ربما تشير إلى وجود تحريف في القوائم المالية، مثل اختيار الإدارة وتطبيقها للسياسات المحاسبية التي ربما تدل على جهود الإدارة لتسوية الأرباح من أجل تضليل مستخدمي القوائم المالية، عن طريق التأثير في وجهات أنظارهم عن أداء الوحدة وربحيتها، والأمور المتعلقة بكفاية واكتمال اعتماد المعاملات التي تبدو خارج نطاق الأعمال العادية للشركة.

التقرير عن التلاعب في البيانات المالية حسب قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته، وقانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية المؤقت رقم 73 لسنة 2003. يجب على مدقق الحسابات إبلاغ الإدارة بالسرعة الممكنة بالتلاعب الذي اكتشفه، وبأوجه الضعف الجوهرية في تصميم نظام الرقابة الداخلية وتطبيقه، لاكتشاف التلاعب ومنعه خاصة المخالفات التي لها تأثير جوهري على نتائج أعمال الشركة ووضعها المالي. فمدقق الحسابات يمتلك القدرة على عدم المصادقة على البيانات وردها إلى مجلس الإدارة وبيان الأسباب الموجبة لرفضه المصادقة، وإذا كان التلاعب يشمل الإدارة العليا للمنشأة، فإنه ينبغي لمدقق الحسابات أن يحصل على استشارة قانونية لمساعدته على تحديد الإجراءات الواجب أتباعها، مع مراعاة أن واجب السرية يمنعه من التقرير عن التلاعب لأطراف أخرى إلا بموجب التشريع أو القانون، لكن إذا رفضت الإدارة التعديل، يعد المدقق تقريراً متحفظاً أو عكسياً بشأن القوائم المالية مفصحاً عن الأسباب الجوهرية كافة لرأيه.

الخلاصة

استعرض الباحث في بداية الفصل أنواع التقارير التي يصدرها مدقق الحسابات، وأهم المفاهيم والتعريفات المتعلقة بذلك، وبين الباحث أن التقرير الذي يصدره المدقق وسيلة تُمكّن

المدقق من عرض رأيه الفني المحايد عن عدالة القوائم المالية للمنشأة، وهــو وســيلة الاتــصال الأولى أو الوحيدة بين المدقق والأطراف الخارجية، فالدور الذي تؤدية مهنة التدقيق دور رقــابي يتمثل في التحقق من مدى التزام الإدارة بمسؤولياتها، من خلال بذل المدقق العناية المهنيــة فــي محاولة اكتشاف التحريفات التي تتسم بالأهمية النسبية، والتي تؤثر على عدالــة القــوائم الماليــة، فيخرج المدقق برأي نظيف إذا تبين أن القوائم المالية المركز المالي ونتائج الأعمــال والتــدفقات النقدية تظهر بصورة عادلة، وبرأي معدل إذا تبين عكس ذلك، واستعرض الباحــث بقيــة الآراء التي يصدرها مدقق الحسابات.

كما استعرض الباحث في المبحث الثاني من الفصل إدارة الأرباح ومفاهيمهــا، وتعريفاتهــا وأهميتها، والطرق المستخدمة في الكشف عنها، والمنظور الأخلاقي لها، وخلــص إلــى أن إدارة الأرباح تؤدي إلى التحريف المتعمد لنتائج الأعمال، الأمر الذي يفضي إلى أرقام محاسبية تختلف عما يمكن أن تكون عليه في غياب التلاعب، وذلك عندما يتخذ المــديرون قــرارات لا تخــضع لأسباب منطقية بل لمجرد التعديل على الأرباح، ويرى الباحث أن هناك عدة طرق يمكن للمديرين من خلالها أن يمارسوا الاجتهاد في إعداد التقارير المالية.

إن الاجتهاد مطلوب لتقدير العديد من الأحداث الاقتصادية المستقبلية، ولا يعد من باب إدارة الأرباح إذا كان يهدف إلى التحسين الجوهري عن طريق اتخاذ القرارات التشغيلية الكفوءة، أما إذا كان لغايات إدارة الأرباح نفسها، فقد أجمعت الدراسات بعدم وجــود مبــررات أخلاقيــة لــذلك، وخاصة إذا ما اقترنت إدارة الأرباح بوجود تضليل وتعتيم علــى بعــض الأحــداث الاقتــصادية المهمة، وهذا يؤدى إلى الغش والخديعة، وفى كل الأحوال، فان الخداع يتنافى دائما مع الأخــلاق، ولا يمكن أن نجد مبررا لممارسة الخداع، إذ يعد نوعاً من أنواع التلاعب، والبعد عن الشفافية.

وتناول الباحث في المبحث الثالث من هذا الفصل مفهوم التلاعب، ومساءلة مدقق الحسابات عن اكتشاف التلاعب من منظور أكاديمي، وكيفية التقرير عن التلاعب، وخلص الباحث إلى أن التلاعب يتضمن التحريف المتعمد أو الحذف المقصود في القوائم المالية الناشئة عن إعداد تقارير مالية مضللة أو اختلاس الأصول، وأن الفرق بين الخطأ والتلاعب هو أن الخطأ تحريف غير متعمد، أما التلاعب فهو تحريف متعمد، كما خلص الباحث إلى أن وفاء مدقق الحسابات بمسؤوليته عن اكتشاف التلاعب يعود بالنفع نوعياً واقتصادياً على مستخدمي تقريره وعلى إدارة الشركة وعلى مدقق الحسابات نفسه، كما سيؤدي إلى زيادة مصداقية القوائم المالية ويدعم جودة عملية المراجعة والحفاظ على سمعة مهنة المحاسبة والمراجعة.

كما خلص الباحث كذلك إلى أن هناك تغيراً في اتجاه المنظمات المهنية في كثير من دول العالم نحو تحديد واجبات مدقق الحسابات، فقد تغير الموقف الدفاعي ومعارضة قبول مسؤولية محددة عن اكتشاف التلاعب والتقرير عنه، إلى الاعتراف بواجبات مدقق الحسابات في هذا الخصوص على نحو أكثر إيجابية، إذ تبنت مهنة المراجعة مفهوم المعقولية الذي يحتم اكتشاف تلاعب الإدارة ذات التأثير الجوهري على القوائم المالية، وهذا يعني أن مدقق الحسابات أصبح مسؤولاً عن اكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية؛ لأنه يقدم تأكيداً معقولاً وليس مطلقاً بشأن صدقها وعدالتها.

وفيما يتعلق بالتقرير عن التلاعب، ينبغي لمدقق الحسابات أن يبلغ الإدارة والمسؤولين عن التلاعب الذي اكتشفه، وبأوجه الضعف الجوهرية في تصميم نظم الرقابة الداخلية وتطبيقاتها لاكتشاف التلاعب ومنعه، وأن يعد تقريراً متحفظاً أو عكسياً بشأن القوائم المالية مفصحاً عن الأسباب الجوهرية كافة لرأيه.

ويصبح التساؤل المنطقي إلى أي مدى قدمت الإصدارات المهنية ذات الصلة إرشادات كافية لتوجيه مدقق الحسابات في هذا الشأن؟ وما أهم نتائج الدراسات الأكاديمية السابقة ذات الصلة في هذا الشأن؟ وهل يدرك مدققو الحسابات مفهوم تلك المسئولية وحدودها؟ وإن أدركوها، فهل يأخذون في الحسبان آثارها الحتمية على تخطيط أعمال المراجعة.

الفصل الثالث

الدراسات الســـــابقة

3-1 مقدمة

يعرض هذا الفصل أهم الدراسات التي اهتمت بموضوع إدارة الأرباح بشكل عام أو بالعلاقة بين تقرير مدقق الحسابات وإدارة الأرباح المقاسة بالمستحقات الاختيارية للشركة وفقــاً لنمــوذج جونز المعدل، وحظي هذا النوع من الدراسات باهتمام عدد من الكتاب والباحثين خلال الــسنوات الماضية، وسنتناول هذه الدراسات من الأقدم إلى الأحدث لبيان تطور هذا الموضوع.

3-2 الدراسات العربية

1- دراسة (الفار، 2006) بعنوان: إدارة الأرباح – اثر الحاكمية المؤسسية عليها، وعلاقتهــا بالقيمة السوقية للشركة، دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بظاهرة إدارة الأرباح، ودوافعها وطرق اكتشافها، ووســـائل الحد منها من خلال علاقتها بمتغيرات الحاكمية المؤسسية الجيدة، كوجود لجنـــة تـــدقيق داخلـــي مستقلة ذات خبرة كافية تقوم بالإشراف على عملية إعداد القوائم المالية، ووجـــود مجلـــس إدارة مستقل وبحجم مناسب، ويتمتع بالخبرة الكافية، واشتمل مجتمع الدراسة كل الشركات الــصناعية المدرجة ببورصة عمان، خلال الفترة الممتدة من 2001-2004، وقد ضمت عينـــة الدراســـة 55 شركة، وبلغ العدد الكلي للمشاهدات 220 مشاهدة.

وقد استخدم الباحث نموذج جونز المعدل لاحتساب المــستحقات الاختياريـــة التـــي أثبتـــت الدراسات السابقة فاعليته في الكشف عن ممارسة إدارة الأرباح، ومن أهم النتائج التـــي توصـــلت إليها الدراسة: وجود مؤشرات ذات دلالة إحصائية على ممارسة الشركات الــصناعية المــساهمة

العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان لإدارة الأرباح خلال فترة الدراسة، وكذالك لكل سنة من سنوات الدراسة، وأن هذه الممارسة متأصلة في الشركات كبيرة الحجم أكثر منها في الشركات صغيرة الحجم، كما أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأرباح والقيمة السوقية والمخاطرة النظامية للشركة، وأن الإدارة قادرة على خداع مستخدمي التقارير المالية للشركة من خلال إدارة الأرباح، وهذا يدل على تدني مستوى كفاءة بورصة عمان .

2- دراسة (الحمومي، 2007) بعنوان: تنظيف القوائم المالية وعلاقته بالتغيرات الإدارية والأداء، دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان

هدفت الدراسة إلى استكشاف مدى ممارسة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان للأوراق المالية لتنظيف قوائمها المالية (Big Bath Accounting) كأداة لإدارة الأرباح، وعلاقة هذه الممارسة بأداء الشركات في سنة الممارسة، وبالتغيرات على مستوى الإدارة التنفيذية، وقد اختبرت العلاقات أعلاه من خلال بيانات 52 شركة صناعية مساهمة عامة أردنية، خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى2005 ، وبلغ العدد الكلي للمشاهدات 260 مشاهدة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية قد لجأت وبشكل اختياري لممارسة تنظيف القوائم المالية إذ بلغت نسبة الممارسة خلال فترة الدراسة 36.5%. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين أداء الشركة الصناعية المساهمة العامة الأردنية في سنة الممارسة و قرار لجوئها إلى ممارسة تنظيف القوائم المالية، إذ إن الشركات التي صنفت على أنها شركات تعاني مشكلات في الأداء كانت الأكثر لجوءاً إلى اتخاذ قرار بممارسة تنظيف القوائم المالية نسبة إلى تلك التي لا تعاني من مشكلات في الأداء، وتم التوصل أيضاً إلى وجود علاقة بين الفئة العمرية

الأولى التي تتكون من الشركات الأصغر عمرا في عينة هذه الدراسة التي تقل أعمارها عن عشر (10) سنوات، و قرار اللجوء إلى ممارسة تنظيف القوائم المالية.

3- دراسة (أبو عجيله، 2008) بعنوان: اثر جودة التدقيق على الأرباح. دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة استكشاف مدى ممارسة إدارة الشركة الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان لأرباحها من ناحية، وفحص تأثير أحد العوامل على تلك الممارسة، والمتمثل في خصائص جودة التدقيق(حجم مكتب التدقيق، وارتباط مكتب التدقيق بمكاتب تدقيق عالمية، وفترة الاحتفاظ بالعميل، وأتعاب التدقيق، والتخصص في صناعة العميل) من ناحية أخرى، خلال فترة الدراسة، وقد ضمت عينة الدراسة 45 شركة خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2006، وبلغ عدد المشاهدات الكلية 270 مشاهدة.

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها: أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان قد مارست إدارة الأرباح خلال مختلف سنوات الدراسة **2001-2006**، بالرغم من وجود بعض التباين خلال تلك السنوات، الذي يظهر جليا في سنتي الدراسة **2005 و 2006**، إذ كانت سنة **2005** هي أقل السنوات حدة في ممارسة إدارة الأرباح، فقد بلغت نسبة الممارسة فيها **2%** ، وفي المقابل، كانت سنة **2006** هي أكثر السنوات حدة في ممارسة إدارة الأرباح، إذ بلغت نسبة الممارسة فيها **62%**، كما اتضح للباحث من النتائج الإحصائية وجود أثر ذي دلالة إحصائية لخصائص جودة التدقيق مجتمعة والمتمثلة في (حجم مكتب التدقيق، ومدى ارتباط مكتب التدقيق بمكاتب تدقيق عالمية، وفترة الاحتفاظ بالعميل، وأتعاب

التدقيق، والتخصص في صناعة العميل) على أدارة الأرباح، وقد كـــان أكثرهـــا تـــأثيرا عنـــصر التخصص في صناعة العميل.

ومن أهم توصيات الباحث: أن تعزز هيئة الأوراق المالية تعليمات الإفصاح المصدرة، لكـــي تؤدي الغرض الذي أصدرت من أجله، للحد من الممارسات غير القانونيـــة أو غيـــر الأخلاقيـــة، المتمثلة في إدارة الأرباح، وبعض الممارسات الأخرى، مثل تمهيد الدخل.

3-3 الدراسات الأجنبية

1- دراســـة (Ron, 1996) بعنـــوان: On The Association Between Voluntary Disclosure and Earnings Quality العلاقة بين الإفصاح الاختياري وجودة الأرباح

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الإفصاح الاختيـــاري وحريـــة تـــصرف الإدارة فـــي الخيارات المحاسبية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليهـــا الدراســـة: أن المـــديرين (خوفـــا مـــن الإجراءات القانونية المكلفة من المساهمين، وفقدان المصداقية) يستخدمون المستحقات الاختياريـــة للتقليل من أخطاء تنبؤاتهم، كما أن المديرين الذين يبالغون في تقدير رقم الأرباح، يحتالون برفـــع الأرباح المقررة وبدرجة المستحقات الاختيارية مع مختلف عوامل تكلفة المقاضاة ومقدار المرونة المحاسبية، بحيث لا يكون حجم المستحقات الاختيارية الناتج من المرونة المحاسبية كبيرا، ويمكن اكتشافه خوفا من تعرض هذه الشركات لمخاطر المقاضاة والمساءلة القانونية.

2- دراســـة (Francis & Krishnan, 1999) بعنـــوان: Accounting Accruals and Auditor Reporting Conservatism المستحقات المحاسبية والتحفظ في تقرير المدقق

أجريت هذه الدراسة في الولايات المتحدة، وهدفت إلى اختبار مـــا إذا كانـــت المـــستحقات المحاسبية تزيد في احتمال تلقي الشركة لتقرير تدقيق معدل في الحالات التالية (1) في حـــالات

عدم التأكد من تحقق الأصول (2) وفي حالة المشكلات المتعلقة بقدرة الشركة على الاستمرار، وتقييم ما إذا كانت الأرباح المبنية على الاستحقاق مفيدة أكثر معلوماتيا للمستثمرين من التدفقات النقدية التشغيلية، وقد ضمت عينة الدراسة شركات مسجلة في البورصة الأمريكية بإجمالي مشاهدات بلغ 2989 للسنتين 1986 – 1987. من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة : أن الشركات ذات المستحقات المرتفعة أكثر تلقيا لتقارير تدقيق معدلة، بسبب عدم التأكد الناشئ عن تحقق الأصول ومشاكل الاستمرارية، أي إن النتائج التجريبية لعينة كبيرة من الشركات الأمريكية المسجلة في البورصة أيدت فرضية أن المدققين أكثر تحفظا، أي أكثر ميلاً لإصدار تقارير معدلة لشركات المستحقات المرتفعة.

كما بينت النتائج أن الاستحقاقات متزايدة الدخل ينشأ عنها تقرير متحفظ أكثر من الاستحقاقات متناقصة الدخل، وأن مدققي مجموعة الستة الكبار (آنذاك) هم من يصدرون التقارير المتحفظة، وأن المدققين أكثر قدرة على وضع نموذج قرار منظم للتقرير عن حالة عدم التأكد والمشاكل المتعلقة بالاستمرارية، خلافا لما عرف بالسابق بأنها تنبؤات مستقبلية ولا يمكن تقييمها من قبل المدققين.

3- دراسة، (Bradshaw et al, 2000) بعنوان: Do Analysts and Auditors Use Information in Accruals هل يستخدم المحللون والمدققون معلومات الاستحقاق

هدفت هذه الدراسة لمعرفة ما إذا كان المحللون الماليون والمدققون يكشفون عن معلومات حول الأرباح متدنية الجودة وتبليغ المستثمرين بها، عن طريق تزويدهم بالمعلومات المتعلقة بمشكلات الأرباح لشركات المستحقات المرتفعة، من خلال دور المحلل المالي في توصيل التنبؤات المتعلقة بالأرباح للمستثمرين، ودور المدقق في التقرير عن الأرباح المرتبطة

بالمستحقات العالية، وانحصرت عينة الدراسة في فترة 11 سنة من عــام 1988-1998، وبلــغ العدد الكلي للمشاهدات 35956 مشاهدة.

وتشير النتائج إلى عدم تنبيه المحللين والمدققين المستثمرين بالمشكلات المستقبلية للأربـــاح المتزامنة مع الاستحقاقات المرتفعة، وهذا يؤكد النتائج السابقة التي تقــول بــأن المــستثمرين لا يتوقعون هذه المشكلات، وتشير النتائج أيضاً إلى أن التلاعب بالأرباح من خلال المستحقات يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد بشكل مؤقت، مثل تلاعب الإدارة بأسعار الأسهم من خلال التلاعــب بحجم المستحقات.

4- دراسة (Bartov et al, 2000) بعنــوان: Discretionary-Accruals Models and Audit Qualifications نماذج المستحقات الاختيارية وإصدار تقارير التدقيق المتحفظة

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مقدرة النماذج المقطعية، نموذج جونز المقطعي ونموذج جــونز المقطعي المعدل، على ضبط إدارة الأرباح مقابل نماذج السلسلة الزمنية، بسبب عدم تقييم البحوث السابقة للنماذج المقطعية، وعدم وضوح أي النماذج أقوى، إذ إن كل نموذج يعتمد على مجموعــة مختلفة من الفرضيات، كما هدفت الدراسة إلى تقييم قدرة النماذج علـــى دراســـة الارتبـــاط بـــين المستحقات الاختيارية وتحفظ التدقيق. ويعطي الارتباط بين المستحقات الاختيارية الكبيرة وتحفــظ التدقيق الدليل على مقدرة النموذج على ضبط إدارة الأرباح، أما الهدف الثانوي للدراســـة، فهــو تقييم مدى قوة النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة على تقييم نماذج المستحقات الاختياريــة باستخدام العينة وطرق البحث المبنية على الاحتمالات، وقد انجزت هذه الدراسة باستخدام عينــة من 166 شركة تلقت تقارير مدققي حسابات معدلة.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن جميع النماذج أظهرت مقــدرة عاليــة علــى اكتشاف الشركات التي تدير الأرباح باستثناء نموذج Deange، وان نمــوذج جــونز المقطعــي ونموذج جونز المقطعي المعدل، اللذين لم يجرِ عليهما تقييم في بحوث سابقة، يعمــلان بــصورة أفضل من نظرائهما من السلسلة الزمنية في الكشف عن إدارة الأرباح.

5- دراسة (April Klein, 2000) بعنــوان: Audit Committee, Board of Director Characteristics, and Earnings Management لجنــة التــدقيق، وخــصائص مجلــس الإدارة، وإدارة الأرباح

أجريت هذه الدراسة على عينة شملت كل الشركات المدرجة ضمن مؤشــر (S&P500)، خلال عامي 1992و 1993، واستخدمت المستحقات الاختيارية أساساً لتحديــد إدارة الأربــاح، إذ تناولت الدراسة العلاقة بين وجود لجنة التدقيق وخصائص مجلس الإدارة، وإدارة الأرباح، وكــان الدافع من وراء هذه الدراسة هو التحقق مما جاءت به هيئــة الأوراق الماليــة (SEC) وســوق نيويورك للأوراق الماليةNew York Stock Exchange (NYSE)، بخصوص وجــود علاقــة إيجابية بين إدارة الأرباح وضعف آليات الحاكمية المؤسسية.

وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة سالبة غير خطية بين اســتقلالية لجنة التدقيق وإدارة الأرباح، وأن هذه العلاقة مهمة إحصائياً عندما يكون أغلبية أعــضاء لجنــة التدقيق من غير الأعضاء التنفيذيين لمجلس الإدارة، ووجدت الدراســة شــواهد علــى ارتبــاط خصائص أخرى للحاكمية المؤسسية بإدارة الأرباح، فمثلا: ترتبط إدارة الأرباح إيجابياً مع كــون المدير التنفيذي عضواً في لجنة مكافأة مجلس الإدارة، وترتبط سلبياً مع ملكية المــدير التنفيــذي لأسهم الشركة، ومع وجود مساهم خارجي كبير ضمن لجنة التدقيق.

6- دراســـة (Nelson et al, 2002) بعنـــوان: Evidence From Auditors About Managers and Auditors Earning-Management Decisions أدلة من المدققين حول قرارات إدارة الأرباح للمديرين والمدققين

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم الدليل المتعلق بإدارة الأرباح بدراسة كيفية تأثر إدارة الأرباح بالخاصية الرئيسة للمعايير المحاسبية (دقة التعليمات التي توفرها المعـــايير)، وكـــذلك الخاصـــية الرئيسة لعملية التقرير المالي (فعالية المدققين الخارجيين).

وأعطت الدراسة الأدلة من خلال 515 تجربة للمدققين مع عملاء حاولوا التلاعب بالأرباح بالاستناد إلى النظرية والنتائج، وتمكن الباحث بهذه الطريقة من تحليل قرارات المديرين كلاً على حدة عن كيفية محاولتهم إدارة الأرباح، وقرارات المدققين التخلي عن تعديل محاولات المـــديرين لإدارة الأرباح أو عدمه.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن المدى الذي يتورط فيه المديرون في هيكلة الصفقة يعتمد على دقة المعايير المحاسبية المعنية، بسبب توقع المديرين بأن دقة المعايير تؤثر في الكيفية التي يتفاعل فيها المدققون مع إدارة الأرباح، وتفترض، على وجه الخصوص، أن المديرين أقدر على إدارة الأرباح، وان المدققين يميلون إلى التخلي عن تعديل تقاريرهم، ويتوقع أن يتخلـــى المدقق عن إدارة الأرباح غير المهمة في نظره عندما يجريها عملاء كبار.

7- دراسة (Sonda et al, 2003) بعنـــوان: Corporate Governance and Earnings Management بمعنى: الحاكمية المؤسسية وإدارة الأرباح.

هدفت هذه الدراسة إلى تقصي ما إذا كان لمزاولات الحاكمية المؤسسية للشركة تـــأثير علـــى نوعية المعلومات المالية المعلنة للعموم، إذ درست العلاقة بين خصائص لجنة التـــدقيق ومجلـــس الإدارة، ومدى إدارة الأرباح باستخدام مجموعتين من الشركات الأمريكية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:أن خيارات الأسهم قصيرة المدى التـــي يملكهـــا فقط أعضاء لجنة غير تنفيذيين ترتبط بإدارة الأرباح لزيادة الدخل، وترتبط إدارة الأرباح لزيـــادة الدخل سلباً مع ارتفاع نسبة الأعضاء الخارجيين الذين لا يحتلون مناصب في الشركات الأخـــرى، ووجود تكليف واضح للإشراف والرقابة على البيانات المالية والمراجعة والتـــدقيق الخـــارجي ، وعضوية أعضاء مستقلين فقط باللجنة. أما ما يخص مجلس الإدارة، فوجـــدت أن إدارة الأربـــاح لزيادة الدخل أقل في الشركات التي لدى أعضائها الخارجيين خبرة (كأعضاء هيئة لجنة التـــدقيق في الشركة أو الشركات الأخرى)، كما أشارت الدراسة إلى أهمية حصص الملكية فـــي الـــشركة التي يماكها المديرون غير التنفيذيين وان خبرة أعضاء الهيئة (لجنة التدقيق) تقلـــل إدارة الـــربح لتخفيض الدخل.

8- دراســـة (Simon et al, 2004) بعنـــوان: An empirical analysis of auditor reporting and its association with abnormal accruals تحليـــل عملـــي لتقريـــر المدقق وعلاقته بالمستحقات غير العادية

هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين نوع تقرير مدقق الحسابات والمستحقات غير العاديـــة، وإن كان بين بعض أراء التدقيق المعدلة والمستحقات غير العادية ارتباط (كمؤشر إدارة الأرباح).

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن حصول الشركة على تقرير معدل لا يعد دليلاً على إدارة الأرباح، فربما لا تحصل الشركة على مثل هذا التقرير، بالرغم من وجود إدارة الأرباح في بياناتها المالية، وتوصلت الدراسة كذلك إلى وجود علاقة بين المستحقات غير العادية وصدور تقرير مدقق معدل بسبب الشك في استمرارية الشركة، إذ يظهر ذلك في الشركات التي لديها آراء متعلقة بالاستمرارية (Going-Concern)، و يعود ذلك إلى الدلالة السلبية التي يتركها ارتفاع قيمة المستحقات غير العادية على استمرارية الشركة، فقد يكون سبب ارتفاع المستحقات أزمة مالية حادة أو عسراً مالياً، كما توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد فروق بين الشركات (عينة الدراسة) من حيث وجود علاقة بين المستحقات غير العادية والتقرير المعدل، و بين الشك في استمرارية الشركة في المستقبل، ولم تجد هذه الدراسة دليلا يدعم استنتاجات البحوث السابقة التي تقول إن الشركات المتلقية لآراء تدقيق معدلة تعمل على إدارة الأرباح أكثر من تلك التي تتلقى آراء تدقيق غير متحفظة.

9- دراسة (Akinobu, 2004) بعنوان: Executive Compensation and Earnings Management "مكافآت المديرين وإدارة الأرباح

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الخيارات المحاسبية (بدائل الطرق المحاسبية) ومكافأة المديرين في الشركات اليابانية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:- أن استخدام المستحقات الاختيارية يزيد في مكافأة المديرين، وأن مديري الشركات الذين لا يتلقون علاوات يعتمدون على المستحقات المتناقصة والبنود غير العادية، وبالرغم من ذلك فهو ليس طريقة فعالة لإدارة الأرباح، كذلك توصلت الدراسة إلى وجود تباين في الارتباط بين المستحقات الاختيارية والعلاوات الخاصة بالمديرين بناء على ظروف الشركة، وأن استخدام إدارة الأرباح لتمهيد الدخل

يرفع من الارتباط بين الأرباح والعلاوة، وهذا يعني أن استخدام المستحقات الاختيارية لتمهيد الدخل يزيد في علاوة المديرين.

10- دراسة (Albornoz and Manuel, 2004) بعنوان: Comparing Abnormal Accruals Models: a non- parametric Approach مقارنة نماذج المستحقات غير العادية: مدخل لا معلمي

هدفت الدراسة إلى مقارنة توزيعات المستحقات الاختيارية الناتجة من نموذجي جونز المعياري والمعدل المستخدمين في اختبار فرضيات إدارة الأرباح باستخدام أسلوب اختبار لا معلمي على عينة من الشركات الإسبانية المدرجة في البورصة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة : أن توزيع المستحقات الاختيارية الناتجة من النموذجين متطابق في الغالب، وكذلك فان استخدام مستحقات رأس المال العامل بدلاً من المستحقات الكلية (بوصفه متغيراً تابعاً (ينتج تغيرات كثيرة في مراكز الشركات النسبية ضمن توزيعات المستحقات الاختيارية، سواء استخدم في نموذج Jones المعيارِي أم المعدل.

11- دراسة (Sugata, 2005) بعنوان: Earnings Management through Real Activities Manipulation إدارة الأرباح من خلال التلاعب بالأنشطة الفعلية

هدفت الدراسة إلى قياس مدى إدارة الشركة للأرباح من خلال التلاعب بأنشطة فعلية، وقد استخدم الباحث الطرق التجريبية للكشف عن التلاعب بالأنشطة الفعلية من خلال دراسة التدفق النقدي من العمليات التشغيلية، و تكاليف الإنتاج، والمصاريف الاختيارية نسبة إلى مستوى الإيراد.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن الـــشركات التـــي تحـــاول أن تتجنـــب الخسائر تمنح خصومات سعر مقابل زيادة مؤقتة في المبيعات من أجل تحسين هـــامش الـــربح أو زيادة الإنتاج لتخفيض تكلفة الوحدة، وتخفيض المصروفات الاختيارية تخفيضاً كبيراً مـــن أجـــل تحسين هامش الربح، كما ووجدت الدراسة أن تفاوتاً هناك بين الشركات في التلاعـــب بالأنـــشطة الفعلية، وأن وجود مستثمرين واعين بالشركة يحد من مدى التلاعب بالأنشطة الفعلية، وتوصـــلت الدراسة أيضاً إلى وجود بعض الأدلة على التلاعب بالأنشطة الحقيقية لتحقيق تجـــاوز للتنبـــؤات السنوية للمحللين الماليين المتتبعين لأحوال الشركة.

12 - دراســـة (James et al, 2005) بعنـــوان: Earnings Momentum and Earnings Management، زخم الدخل وإدارة الأرباح

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار ما إذا كان تسجيل الشركة لسلسلة نمو طويلـــة مـــن حـــصة السهم من الأرباح الربعية Earning Per Share (EPS) يعد دليلاً على قيـــام الـــشركة بـــإدارة الأرباح للمحافظة على النمو في حصة السهم من الأرباح، ومدى حصول الشركة علـــى عوائـــد استثنائية خلال السنوات الخمس الأولى من هذه السلسلة، وكيفية استخدام مديري هـــذه الـــشركات لمختلف أدوات إدارة الأرباح لتمكين شركاتهم من البقاء وتوسيع هذه الـــسلاسل، كمـــا فحـــصت الدراسة مدى اختلاف هذه العوائد عن عوائد الشركات التي تسجل ما لا يقل عن خمـــس ســـنوات من الزيادة في حصة السهم من الأرباح السنوية وليس ربع السنوية.

واستخدم الباحثون عينتين من الشركات: الأولى ذات سلاسل متتالية النمو في حصة السهم من الأرباح ربع السنوية، والأخرى ذات سلاسل متتالية النمو في حصة السهم من الأرباح الـــسنوية. وبينت نتائج الدراسة أن كثيراً من الشركات تعمل على إعداد سلاسل طويلة من الزيادات المتتالية

في حصة السهم من الأرباح، وقد فسر الباحثون ذلك بأنه دليل على إدارة الأرباح، ولــدعم هــذا التفسير، قدم الباحثون دليلاً على أن لدى مديري هذه الشركات الــدافع للحفــاظ علـــى سلاســل إيراداتهم، إذ وجدوا أن هذه الشركات تحظى بأداء غير عادي عندما تكون هذه السلاسل مستمرة، وتعاني تراجعاً كبيراً في أسعار أسهمها عندما تتقطع هذه السلاسل، وأن هذه العوائد غير العاديــة أكبر من عوائد الشركات التي تسجل زيادة في حصة السهم من الأرباح السنوية، كما وجــدوا أن مديري هذه الشركات يستخدمون الخيارات المحاسبية المتاحة لهــم بمــا يتفــق مــع توجهــاتهم بخصوص حصة السهم من الأرباح، للمساعدة على استمرارية سلاسل أرباح شركاتهم.

13- دراســة (Hamilton et al, 2005) بعنــوان: Audit Partner Rotation, Earning Quality, and Earning Conservatism تدوير شريك التدقيق، ونوعية الأربــاح، وتحفــظ الأرباح

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى الارتباط بين تدوير شريك التدقيق ونوع الأرباح ودرجة التحفظ فيها، وأجريت الدراسة في البيئة الأسترالية، إذ استخدم الباحث عينة من3621 شركة، في الفترة الواقعة بين عام 1993 إلى 2003، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: -

أن تدوير الشريك يرتبط ارتباطاً متزايداً بالتحفظ في التقرير المــالي فــي الظــروف التــي تتضاءل فيها مقدرة شركات العميل على مقاومة تدوير الشريك، بسبب أن متطلبات تدوير الشريك إلزامية، كما استفادت الدراسة من المتطلبات الأسترالية التي تنص على ضرورة أن يوقع الشريك بالاسم، أي إن مدقق الحسابات يوقع باسمه الشخصي، وليس باسم الشركة، وعزل حالات تغييــر الشريك بدون تغيير شركة التدقيق، ويعتقد أن هذه التغييرات هي نتيجة لشكل ما من أشكال تدوير الشريك على الغالب.

وتماشياً مع المتطلبات المهنية (قانون الشركات الأسترالي) التي سرت عام 2001، وجد الباحثون أن تدوير الشريك من مدققي الخمسة الكبار قد زاد زيادة كبيرة خلال الفترة من 1998إلى2003، وأدى إلى انخفاض حجم المستحقات غير العادية في فترة تدوير عملاء الخمسة الكبار.

14- دراسة (Jacob and Jorgensen, 2005) بعنوان: Earning Management and Accounting Income Aggregation إدارة الأرباح وتجميع الدخل المحاسبي

سعت هذه الدراسة إلى المقارنة بين المعلومات التي يمكن الحصول عليها عن إدارة الأرباح من بيانات الأرباح السنوية وبين بدائل أخرى لحساب الأرباح، وتمثل هذه البدائل فترات أخرى لحساب الأرباح السنوية، تبدأ من الربع الثاني والربع الثالث والربع الرابع ونهاية السنة المالية التالية.

وقد وجدت هذه الدراسة أدلة على إدارة الأرباح في الفترات الواسعة حول مستويات الأرباح (Thresholds) كما قورن توزيع الأرباح السنوية مع الأرباح السنوية التي تبدأ من الربع الثاني والثالث والرابع.

ووجد الباحثان أن تباين الأرباح السنوية عالٍ بالمقارنة مع الطرق التي تستخدم فترات أخرى لحساب الأرباح، والالتواء أقل في أرباح السنة المالية، و أن أفضل فترة سنوية من الفترات التي قيست الأرباح فيها هي الفترة التي تبدأ من الربع الرابع للسنة المالية، و أن إدارة الأرباح تكون أكثر بالتركيز على الأرباح السنوية منها في الأرباح السنوية التي تبدأ من الربع الثاني والثالث والرابع .

ومن أهم نتائج هذه الدراسة أيضا أن للأرباح السنوية التواء سالباً أكثر من الأرباح الخاصة بالفترات الأخرى، وأن هذا ناتج من ظاهرة أل "Big Bath" في المحاسبة، بمعنى أن الشركات تفرط في تسجيل المستحقات السالبة (الخسائر أو المصاريف)في الفترات التي تكون فيها الأرباح أقل بكثير من المستهدف.

15- دراسة (Lee, 2006) بعنوان: The Big Bath Hypothesis: Accruals Management in Response to Dividend Reduction and Omission فرضية التنظيف الكبير: إدارة المستحقات نتيجة لانخفاض توزيعات الأرباح أو حذفها

سعت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين المستحقات الاختيارية المخفضة للدخل ومدى أهمية هذه التخفيضات في توزيعات الأرباح، على فرض أن مديري الشركات المخفضة لتوزيعات الأرباح سيأخذون "Big Bath" لأرباحهم باستخدام المستحقات الاختيارية المخفضة للدخل، وسحب الأرباح إلى المستقبل. وتساعد مسبقاً هذه الوسيلة المخطط لها في العادة على إطالة أمد فترة تحسن الأرباح ، أي تمكن الشركات من تحقيق أداء جيد في المستقبل بمجرد تحقيق تغيير سريع في الأداء التشغيلي، بعد خفض كبير أو شطب للأرباح.

وشملت هذه الدراسة الشركات التي خفضت توزيعات أرباحها أو شطبتها، على الأقل ثلاث سنوات في تاريخ توزيعاتها المدفوعة من 1989 إلى 1996 ، وبلغ عدد الشركات المشمولة بالعينة 267 شركة صنفت كالتالي: 173 شركة مخفضة لتوزيعاتها، و 94 شركة ألغت توزيعاتها.

وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن المد يرين يتخذون القرار باستخدام خيارات تخفيض الدخل المحاسبية في الفترة التي تعاني فيها شركاتهم ضائقة مالية شديدة، وإذا كانت الضائقة

المالية شديدة بدرجة كبيرة، بحيث تؤدي إلى حذف التوزيعات أو إلغائها، فإن المد يرين يستخدمون المستحقات الاختيارية المخفضة للدخل لإلقاء الضوء وإظهار الصعوبات المالية التي تعانيها شركاتهم، وأظهرت النتائج أيضا أن الشركات التي استخدمت المستحقات الاختيارية المخفضة للدخل حسنت أداءها التشغيلي بعد فترة خفض التوزيعات أو حذفها، أي إن المستحقات الاختيارية المخفضة للدخل، استخدمت للتخلص من بنود خاصة ربما أدت إلى سحب الأرباح إلى المستقبل، وهذا يؤدي إلى تحقيق تغير وتحول مالي سريع بعد خفض التوزيعات.

16- دراسة (Anwer et al, 2006) بعنوان: Sarbanes – Oxley Act, Auditor Independence, Corporate Governance and Abnormal Accruals: An Empirical Analysis. قانون ساربنز واكسلي واستقلالية المدقق، والحاكمية المؤسسية، والمستحقات غير العادية: تحليل عملي

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين أهمية عميل المدقق والمستحقات غير العادية عن الفترة المالية من 2000 إلى 2001، بسبب تضارب المصالح بين المدققين وعملائهم الذين يفضلون استخدام المحاسبة الجريئة التي لا يسمح بها المدقق المستقل. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي: يساعد وجود الحاكمية المؤسسية على تخفيف تضارب المصالح بين المدققين وعملائهم، أما بعد إصدار قانون Sarbanes – Oxley Act، فقد أصبحت العلاقة بين العميل والمستحقات غير العادية غير مهمة لعينة الدراسة، واستمرت العلاقة مهمة في الشركات التي تفتقر للحاكمية المؤسسية، كما وجدت الدراسة علاقة ايجابية مهمة بين أتعاب التدقيق والمستحقات غير العادية.

17- دراسة (Steven and Ann, 2006) بعنــوان: **Earnings Management Within Europe: The Effects of Member State Audit Environment, Audit Firm Quality and International Capital Markets بمعنى: إدارة الأرباح داخل أوروبا: تأثير بيئة التدقيق في الدول العضو، ونوعية شركات مراجعة الحسابات، وأسواق رأس المال الدولية.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على إدارة الأرباح في أوروبا ومدى تأثرها بثلاثة عوامل هــي: بيئة التدقيق في الدولة العضو، ونوعية شركة التدقيق، ووجود أسواق رأس المال العالمية. ومــن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن بيئة التدقيق الأكثر حزماً تعمل على تقليل حجــم إدارة الأرباح بغض النظر عن نوع المدقق فيما إذا كان من شركات التدقيق الكبــار أم لا، وأن اعتمــاد الشركة على أسواق رأس المال العالمية لا يحد من إدارتها للأربــاح، كمــا بينــت الدراســة أن التطبيقات أو الممارسات في عملية إعداد التقارير المالية لا تزال متفاوتة بقوة بــين دول أعــضاء الاتحاد الأوروبي.

3-4 ما تتميز به هذه الدراسة.

من خلال استعراض الدراسات السابقة، فان الباحث يعتقد أن هذه الدراسة تتميز عن الدراسات السابقة بما يلي:

- تعد هذه الدراسة حسب علم الباحث، ومن خلال البحث والاطلاع الذي قام بــه، مــن أولى الدراسات باللغة العربية التي تناولت موضوع العلاقة بين إدارة الأرباح المقاسة باستخدام المستحقات الاختيارية، وبين تقرير مدقق الحسابات.
- بالرغم من وجود عدد قليل من الدراسات الأجنبية التي تناولت موضوع العلاقة بــين إدارة الأرباح المقاسة باستخدام المستحقات الاختيارية، وبين تقرير مدقق الحسابات،

فإن ما يميز هذه الدراسة أنها أجريت في بيئة مختلفة مـــن حيـــث التطـــور المهنـــي والمتطلبات القانونية والتنظيمية ، بالإضافة إلى اختلاف مستوى تطور السوق المـــالي فيها وخصائصه، ومستوى الإفصاح والشفافية.

- § اختبار هذه الدراسة إدارة الأرباح وفق أسلوبين، هما: أسلوب إدارة الأرباح باستخدام نموذج جونز (القيمة المطلقة للمستحقات) لبيـــان حجـــم التـــدخل الإداري وإهمـــال الإشارة، وإدارة الأرباح باستخدام (متوسط المستحقات)، والأسلوب الآخر هو التعبير عن إدارة الأرباح بمتغير وهمي إذ تعطى الشركات التي تدير أرباحاً الـــرقم (1)، و الشركات التي لا تدير أرباحاً الرقم (صفر) كما سيوضح لاحقاً، واختبار أهمية هـــذا العامل إحصائيا وهو ما لم تقم به الدراسات الأجنبية حسب علم الباحث.

الفصل الرابع

منهجية الدراسة

4-1 تمهيد

سيتم في هذا الفصل تناول فرضيات الدراسة التي صيغت في صورتها العدمية، وتناولت مدى وجود علاقة بين المستحقات الاختيارية للشركة وفقاً لنموذج جونز المعدل (كمؤشر على إدارة الأرباح) وبين نوع تقرير مدقق الحسابات، ومدى وجود علاقة بين المستحقات الاختيارية للشركة وإصدار المدقق تقريراً معدلاً، كما سيتم في هذا الفصل تناول منهجية الدراسة، التي اشتملت على مجتمع الدراسة وعينتها، والفترة الزمنية للدراسة، وأساليب جمع البيانات اللازمة لإتمامها، وعرض نموذج الدراسة، وكيفية قياس متغيراتها، والاختبارات الإحصائية المستخدمة.

4-2 فرضيات الدراسة

لغايات تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها، صاغ الباحث فرضيتين الأولى: تهدف إلى اختبار مدى وجود علاقة بين المستحقات الاختيارية (كمؤشر على إدارة الأرباح)، وبين الرأي المعدل لمدقق الحسابات، أما الفرضية الثانية، فإنها تهدف إلى اختبار مدى وجود علاقة بين المستحقات الاختيارية (كمؤشر على إدارة الأرباح) وبين سبب إصدار المدقق لتقرير معدل، وقد اشتقت مجموعة من الفرضيات الفرعية عنها.

لقد اعتمد الباحث في صياغة فرضيات الدراسة على نتائج الدراسات السابقة وعلى أهداف الدراسة وأهميتها، وصيغت فرضيات الدراسة على النحو التالي:

<u>الفرضية الأولى</u>

وتتعلق هذه الفرضية بدراسة مدى وجود علاقة بين المستحقات الاختيارية (كمؤشر على إدارة الأرباح) وبين الرأي غير النظيف لمدقق الحسابات، خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2006، وعليه فقد صيغت هذه الفرضية على النحو التالي:

H01: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية (إدارة الأرباح)، وبين حصول الشركة على تقرير معدل من مدقق حساباتها".

<u>الفرضية الثانية</u>

تتكون هذه الفرضية من فرضية رئيسية ويشتق عنها أربع فرضيات فرعية، وتتعلق هذه الفرضية بدراسة مدى وجود علاقة بين المستحقات الاختيارية (كمؤشر على إدارة الأرباح)، وفقاً لنموذج جونز المعدل وسبب خروج المدقق عن الرأي النظيف أو القياسي، خلال فترة الدراسة من 2001 إلى 2006، وعليه فقد صيغت هذه الفرضية على النحو التالي:

H02: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية (إدارة الأرباح)، وبين سبب حصول الشركة على تقرير مدقق حسابات معدل".

ينبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية

الفرضية الفرعية الأولى

H021: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية (إدارة الأرباح)، وبين حصول الشركة على تقرير مدقق حسابات معدل بسبب وجود شك باستمرارية الشركة محل التدقيق".

الفرضية الفرعية الثانية

H022: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية (إدارة الأربـــاح)، وبـــين حصول الشركة على تقرير مدقق حسابات معدل بسبب عدم الثبات في تطبيق المبادئ المحاســـبية المتعارف عليها".

الفرضية الفرعية الثالثة

H023: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية (إدارة الأربـــاح)، وبـــين حصول الشركة على تقرير مدقق حسابات معدل بسبب حالة عدم التأكد".

الفرضية الفرعية الرابعة

H024: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية (إدارة الأربـــاح)، وبـــين احد الأسباب الأخرى للخروج عن التقرير غير النظيف لمدقق الحسابات".

4-3 نماذج اختبار الفرضيات

سيستخدم لاختبار فرضيات الدراسة نفس النموذج الذي استخدمه كل مـــن (Bartov et al, 2000; Frankel et al, 2002; Becker et al, 1998)، وغيرهم، واثبت نجاحه فـــي قيـــاس العلاقة بين نوع تقرير مدقق الحسابات والمستحقات الاختيارية كمؤشـــر علـــى إدارة الأربـــاح، ويتألف هذا النموذج بشكل أساسي من عامل تابع (حصول الشركة على رأي معدل مـــن مـــدقق حساباتها أو السبب وراء الرأي المعـــدل)، وعامـــل مـــستقل (إدارة الأربـــاح أو المـــستحقات الاختيارية)، وعوامل ضابطة هي (القيمة السوقية للشركة، و العائد على الأصول، ومربع العائـــد على الأصول، ودرجة الرفع المالي، ونسبة التداول، وحجم مكتب التدقيق). أما بالنـــسبة للعامـــل المستقل فيقاس بأحد الأسلوبين، وهذان الأسلوبان هما:

1. القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية التي استخدمت في بعض البحوث السابقة (Bartov et al, 2000; Simon et al, 2004; Frankel et al, 2002; Becker et al, 1998)، وافترضت هذه البحوث أن ظهور المستحقات الاختيارية مؤشر إلى إدارة الأرباح، والهدف من أخذ القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية هو للتركيز على حجم التدخل الإداري في العملية المحاسبية وإهمال الإشارة، سواء أكانت مستحقات اختيارية سالبة أم موجبة.
2. التعبير عن إدارة الأرباح بمتغير وهمي، وأشارت بعض من الدراسات السابقة (الفار، 2006 وأبو عجيلة، 2008 و الحمومي،2007) إلى أن القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية لا تمثل بالضرورة مؤشراً إلى إدارة الأرباح، إذ إن هنالك جزءاً من هذه المستحقات لا يشير إلى إدارة الأرباح. وتعتبر الشركة تدير إرباحها إذا كان لديها مستحقات الاختيارية تزيد عن متوسط مستحقاتها الاختيارية خلال فترة الدراسة، فإذا كانت قيمة المستحقات للشركة X في السنة T أكبر من المتوسط، تكون الشركة قد أدارت أرباحها، وبعكس ذلك فالشركة لا تدر أرباحاً. وسيتم التعبير عن إدارة الأرباح بمتغير وهمي (Dummy Variable) بحيث يتم إعطاء قيمة (1) للتعبير عن الشركات التي قامت بإدارة أرباحها و (صفر) للتعبير الشركات التي لم تدير أرباحاً خلال سنة القياس.

وكانت نماذج اختبار الفرضيات على النحو التالي:

نموذج اختبار الفرضية الأولى كما يلي

$$\textbf{MAO} = \beta + \beta_1 MV_{i,t} + \beta_2 ROA_{i,t-1} + \beta_3 ROA^2_{i,t-1} + \beta_4 Debt/Assets_{i,t} +$$
$$\beta_5 CR_{i,t} + \beta_6 J\ Big\ 5_{i,t} + \beta_7 E\ M + \varepsilon_{i,t} \quad ....(1).$$

حيث:

الرأي المعدل (MAO) Modified Audit Opinion= سيستخدم الرقم (1) في حالة الخروج عن الرأي النظيف، والرقم (0) للرأي النظيف أو القياسي والرأي النظيف مع فقرة تفسيرية.

القيمة السوقية للشركة (MV) Market Value = اللوغريتم الطبيعي للقيمة السوقية لحقوق الملكية.

العائد على الأصول ROA = الدخل قبل البنود غير العادية / مجموع الأصول في بداية السنة.

مربع العائد على الأصول ROA^2 = مربع العائد على الأصول.

درجة الرفع المالي للشركة Debt / Assets = الدين طويل الأجل/ مجموع الأصول في بداية السنة.

نسبة التداول (CR) Curent Ratio = الأصول المتداولة/ الالتزامات المتداولة.

مكاتب التدقيق الكبيرة في الأردن Jordan Big 5 = سيستخدم الرقم (1) للدلالة على أي من مكاتب التدقيق الخمسة الكبيرة في الأردن والرقم (0) لأي مكتب آخر غيرها.

إدارة الأرباح (EM) Earning Management = **ويقاس بأحد الأسلوبين هما**:

1. القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية كدلالة على ممارسة الشركة لإدارة الأرباح.

2. متغير الوهمي = سيستخدم الرقم (1) إذا كانت الشركة تدير أرباحها، وسيستخدم الرقم (0) في حالة عدم إدارتها للأرباح.

E = الخطأ العشوائي

نموذج اختبار الفرضية الثانية كما يلي

الفرضية الفرعية الأولى

$$G\,C = \beta + \beta_1\, MV_{i,t} + \beta_2\, ROA_{i,t-1} + \beta_3\, ROA^2_{i,t-1} + \beta_4\, Debt/Assets_{i,t} +$$

$$\beta_5\, CR_{i,t} + \beta_6\, J\, Big\, 5_{i,t} + \beta_7 E\, M + \varepsilon_{i,t} \text{ ....(2).}$$

استمرارية الشركة(GC) **Going Concern** = سيستخدم الرقم (1) إذا احتوى التقرير على أي من العبارات التي تشير إلى عدم قدرة الشركة على استمرارية أعمالها، كالإشارة إلى الإفلاس وحالات عدم التأكد الجوهرية المرتبطة باستمرارية أعمال الشركة بالمستقبل، وسيستخدم الرقم (0) إذا لم يحتو التقرير على مثل هذه العبارات.

الفرضية الفرعية الثانية

$$AC = \beta + \beta_1\, MV_{i,t} + \beta_2\, ROA_{i,t-1} + \beta_3\, ROA^2_{i,t-1} + \beta_4\, Debt/Assets_{i,t} +$$

$$\beta_5\, CR_{i,t} + \beta_6\, J\, Big\, 5_{i,t} + \beta_7 E\, M + \varepsilon_{i,t} \text{ ....(3)}$$

التغييرات المحاسبية(AC) **Accounting Change** = سيستخدم الرقم (1) إذا احتوى التقرير على أي من العبارات التي تشير إلى عدم وجود تناسق في استخدام السياسات المحاسبية، أو استخدام معالجات محاسبية غير صحيحة، وسيستخدم الرقم (0) إذا لم يحتو التقرير على مثل هذه العبارات.

الفرضية الفرعية الثالثة

$$MU = \beta + \beta_1\, MV_{i,t} + \beta_2\, ROA_{i,t-1} + \beta_3\, ROA^2_{i,t-1} + \beta_4\, Debt/Assets_{i,t} +$$

$$\beta_5\, CR_{i,t} + \beta_6\, J\, Big\, 5_{i,t} + \beta_7 E\, M + \varepsilon_{i,t} \text{ ....(4).}$$

حالة عدم التأكد (MU) **Material Uncertainties** = سيستخدم الرقم (1) إذا احتوى التقرير على العبارات التي تشير إلى وجود حالات عدم تأكد جوهرية (مثل عدم القدرة على التحقق من وجود الأصول، أو ظهور التزامات طارئة، أو ظهور التزامات طارئة متوقعة)، وسيستخدم الرقم (0) إذا لم يحتو التقرير على مثل هذه العبارات.

الفرضية الفرعية الرابعة

$$OR = \beta + \beta_1\ MV_{i,t} + \beta_2\ ROA_{i,t-1} + \beta_3\ ROA^2_{i,t-1} + \beta_4\ Debt/Assets_{i,t} +$$

$$\beta_5\ CR_{i,t} + \beta_6\ J\ Big\ 5_{i,t} + \beta_7 E\ M + \varepsilon_{i,t} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5).$$

الأسباب الأخرى(OR) **Other Reasons** = سيستخدم الرقم (1) إذا احتـوى التقريـر علـى وجود تحفظ في رأي مدقق الحسابات ناتج من أحد الأسباب الأخرى (التالية: تضييق المجـال، أو الاعتماد على عمل مدقق آخر، أو الاعتماد على جزئية من عمل مدقق آخر، أو العمليـات مـع الأطراف ذات علاقة)، وسيستخدم الرقم (0) إذا لم يحتو التقرير على تحفظ ناتج عن مثل هـذه العوامل.

أما العوامل الأخرى في النموذج فهي كما عرفت سابقاً

4-4 قياس متغيرات الدراسة

4-4-1 المتغير المستقل (المستحقات الاختيارية كمؤشر على إدارة الأرباح)

سنستخرج المستحقات الاختيارية حسب نموذج جونز المعدل، من خـلال طريقـة التـدفق النقدي كمؤشر على إدارة الأرباح، ويتطلب ذلك عدة خطوات.

<u>أولا</u>: تستخرج المستحقات الكلية حسب نموذج جونز المعدل من خلال المعادلة التالية:

$$TACC_{i,t} = NI - OCF \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث:

$TACC_{i,t}$ = المستحقات الكلية للشركة (i) في الفترة (t) .

NI = الربح التشغيلي.

OCF = صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية.

ثانيا: تقدر معالم نموذج جونز المعدل من خلال احتساب المستحقات غير الاختيارية ($NDACC_{i,t}$) ومن خلال معادلة الانحدار التالية التي تتم لمجموعة شركات العينة في كل سنة على حدة:

$$TACC_{i,t}/ A_{i\,,\,t-1}=\alpha_1(1/A_{i\,,\,t-1})+\alpha_2(\Delta REV_{i,t}-\Delta REC_{i,t})/A_{i\,,\,t-1}+\alpha_3 PPE_{i,t} / A_{i\,,t-1}+ E_{i,t} \quad \text{....................(2)}$$

ولدى استخدام نموذج الانحدار أعلاه على بيانات الدراسة للفترة 2001-2006 ، تبين إن قيم معالم هذا النموذج (â1، â2، â3) خلال سنوات الدراسة على النحو التالي:

جدول رقم (4-1)

قيم â	2001	2002	2003	2004	2005	2006
$â_1$	**- 0.0403**	**- 0.6919**	**0.1587**	**0.1067**	**- 0.0580**	**- 0.0033**
$â_2$	**0.1778**	**- 0.1612**	**0.0410**	**0.4794**	**0.0009**	**- 0.0110**
$â_3$	**0.1251**	**- 0.0307**	**- 0.2128**	**- 0.2070**	**- 0.9416**	**0.1138**

ثالثاً: تحديد المستحقات غير الاختيارية العادية حسب نموذج جونز المعـــدل ($NDACC_{i,t}$) لكـــل شركة من شركات العينة على حدة وخلال كل سنة من سنوات الدراسة باستخدام معالم النمـــوذج السنوية المقدرة أعلاه (α_1 و α_2 و α_3) في المعادلة التالية:

$$NDACC_{i,t} = \hat{a}_1 (1/A_{i,t-1}) + \hat{a}_2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) /A_{i,t-1} + \hat{a}_3 PPE_{it} /A_{i,t-1} \quad ....(3)$$

رابعاً: تحسب المستحقات الاختيارية حسب نموذج جونز المعدل ($DACC_{i,t}$) لكل شركة بالفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية.

$$DACC_{i,t} = TACC_{i,t} - NDACC_{i,t} \quad ....(4)$$

وبعد حساب المستحقات الاختيارية لكل شركة، استخدم الباحث أسلوبين لقياس المتغير المستقل واختبار فرضيات الدراسة، لتلافي أي عيب في استخدام أي مقياس وحده كمؤشر على إدارة الأرباح، وهذان الأسلوبان كما وضحهما سابقاً هما:

1. القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية.
2. التعبير عن إدارة الأرباح بمتغير وهمي.

2-4-4 المتغير التابع

تقرير مدقق الحسابات Auditor report

جمع الباحث التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة أسهمها في بورصة عمان عن الفترة الممتدة من عام 2001 حتى عام 2006، وبعد ذلك حلل محتويات هذه التقارير، ثم صنف آراء التدقيق إلى مجموعتين، الأولى: تقارير مدقق حسابات نظيفة أو نظيفة مع فقرة تفسيرية، والأخرى تقارير متحفظة أو معدلة. أما التقارير المعدلة فقد صنفها الباحث حسب الأسباب التي أدت إلى إصدار التعديل إلى أربع مجموعات، المجموعة الأولى تتعلق بالآراء عن مدى قدرة المنشأة على الاستمرارية، والمجموعة الثانية تتعلق بالآراء عن عدم التطبيق للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما، والمجموعة الثالثة تتعلق بالآراء عن حالات عدم التأكد الجوهرية،

أما المجموعة الرابعة فتتعلق بالآراء المعدلة لأسباب أخرى والتي لم تذكر في المجموعات السابقة. ثم حلل الباحث المحتوى لتقارير مدققي الحسابات لدراسة العلاقة أو الارتباط بين المستحقات الاختيارية (كمؤشر على إدارة الأرباح)، وبين الآراء المعدلة لمدقق الحسابات.

ولغايات التحليل الإحصائي واختبار نتائج الفرضيات المتعلقة بهذا المتغير، اعتمد الباحث على المتغير الوهمي(Dummy Variable) من خلال إعطاء قيمة (1) للتعبير عن رأى مدقق الحسابات المعدل أو المتحفظ، و (صفر) للتعبير عن رأي مدقق الحسابات النظيف، والنظيف مع فقرة تفسيرية.

3-4-4 المتغيرات الضابطة

حجم الشركة Firm Size

توصلت بعض الدراسات(Simon et al, 2004) إلى أن هناك ارتباطاً بين حجم الشركة ومخاطر مقاضاة شركات التدقيق، لذلك يلجأ المدققون على الأرجح إلى التحفظ في تقاريرهم بناء على حجم الشركة، ويتوقع أن تكون إشارة على متغير حجم الشركة في النموذج موجبة بسبب تأكيد البحوث السابقة ذلك، أي إنه كلما زاد حجم الشركة، زاد حجم العمليات التي ينشأ عنها مستحقات اختيارية، وكلما زاد حجم المستحقات الاختيارية، زاد احتمال إصدار المدقق لتقرير معدل.

واعتمد الباحث القيمة السوقية للشركة (Market Value)، عدد الأسهم المكتتب بها مضروب بسعر الإقفال نهاية كل سنة مالية، كمؤشر (Proxy) لحجم الشركة، واستخدم الباحث فعلياً في نموذج الدراسة، اللوغاريتم الطبيعي للأساس العاشر للقيمة السوقية، أسوة ببعض الباحثين الآخرين مثل (Simon et al, 2004) و(الخلايلة واستنبولي، 1997) و(دراغمة، 2005).

نسبة السيولة Current Ratio

توصلت بعض الدراسات (Bradshaw et al, 2001; Bartov et al, 2000; Simon et al, 2004.) إلى أن الأرباح المبنية على المستحقات مفيدة للإدارة أكثر من الأرباح المبنية على التدفقات النقدية التشغيلية؛ ولأن المستحقات تظهر أحيانا أن الشركة قادرة على الاستمرار، لكنها في الواقع تعاني مشكلات مرتبطة بالاستمرارية، بسبب التفاوت بين التدفق النقدي التشغيلي والربح المعلن، وأثبتت هذه الدراسات أن الشركة التي تلقت رأياً معدلاً من مدقق حساباتها بسبب الشك في الاستمرارية تكون لديها سيولة منخفضة جدا، ومتورطة بصفقات معززة للسيولة لتحسين أدائها، لذلك أجرت الدراسات المرتبطة بالمستحقات ضبطاً للسيولة (Current Ratio).

وتظهر هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة، وتعمل على قياس التوازن المالي بين الاستخدامات قصيرة الأجل والمصادر المالية قصيرة الأجل، بمعنى هل لدى المنشأة المقدرة المالية لمواجهة الالتزامات قصيرة الأجل مع ضمان استمرار النشاط؟ (شاكر وآخرون، 2005). والسيولة والربحية هدفان متلازمان للمنشأة، لكنهما متضادان في الوقت نفسه، بمعنى أن مراعاة أحدهما ستكون على حساب الآخر(مطر، 2003). واستخدم الباحث نسبة السيولة كمؤشر (Proxy) للدلالة على السيولة في الشركات عينة الدراسة، مثلما استخدمها باحثون آخرون،(Bartov et al, 2000; Simon et al, 2004).

حجم مكتب التدقيق Audit Firm Size

يشير عدد من الدراسات المحاسبة مثل (Bradshaw et al, 2001) إلى أن لدى شركات تدقيق الحسابات الكبار أو الدوليين سمعتهم العالية من حيث نوعية التدقيق، وأنهم يسعون دائما للحفاظ على السمعة وحمايتها ، وأيدت نتائج عدد من الدراسات أن مكاتب التدقيق الكبيرة تكون

أقدر على اكتشاف ممارسة إدارة الأرباح من مكاتب التــدقيق الــصغيرة (Steven Krishnan, and Ann, 2006; 1997). فمن الطبيعي أن يكون لدى مكاتب التدقيق الكبيــرة المزيــد مــن الأسباب المتصلة بالتحفظ في عملية إعــداد التقريــر وتفــادي مخــاطر المقاضــاة، (Arthur Anderson et al, 1992).

وقد عبّر الباحثون عن حجم مكتب التدقيق لغايات التحليل الإحصائي واختبــار الفرضــيات المتعلقة بهذا المتغير باستخدام المتغير الوهمي (Dummy Variable) من خلال إعطــاء قيمــة (1) للتعبير عن مكتب التدقيق ذي الحجم الكبير وقيمة (صفر) للتعبير عن مكتب التــدقيق ذي الحجم الصغير.

ولغايات تفعيل هذا العامل، اعتمد الباحث على التقــسيم الــذي اتبعــه (فــرج، 2005 و بالحاج، 2006) لتصنيف مكاتب التدقيق العاملة في الأردن إلى كبيرة وصغيرة، إذ حددت مكاتب التدقيق الخمسة الكبيرة في الأردن على أنها (المحاسبون المتحدون، وسابا وشــركاهم، وإبــراهيم العباسي وشركاه، والمهنيون العرب و طلال أبو غزالة وشركاه)، واعتبر ما عــدا ذلــك مكاتــب تدقيق صغيرة، علما بأن لمعظم مكاتب التدقيق الكبيرة في الأردن ارتباطاً بمكاتب تــدقيق عالميــة كبيرة (Big5).

العائد على الأصول Return On Asset (ROA)، ومربع العائد على الأصول (ROA^2)

وتشتق النسب المالية من بيانات محاسبية معبرة عن أداء المنشأة في مدة زمنية معينة، ويعــد العائد على الأصول من أهم النسب المالية في التقارير التي تصدرها الشركات كونها ذات دلالــة على ربحية المنشأة (مطر، 2003). وتقيس هذه النسبة القوه الإيرادية للأصول المستثمرة فــي

الشركة، أي إنها تقيس كفاءة الإدارة في استثمار الأموال التي تحصل عليها من مصادر التمويـــل الداخلية والخارجية (شاكر وآخرون، 2005).

وتوصـــلت بعـــض الدراســـات (Bradshaw et al, 2000; Bartov et al, 2000; Simon et al, 2004.) إلى أن إدارة الشركة تهدف من وراء إدارة الأرباح إلى التأثير في نتائج الأعمال الحقيقية للشركة، بالتلاعب بالمستحقات المحاسبية والمبالغة أحيانا في الأربـــاح لإخفـــاء الأداء التشغيلي الحقيقي، لذا تظهر النسب المالية بغير صورتها الحقيقية، كما توصـــلت إلـــى أن 85% من الشركات التي تلقت اراءاً معدلة من مدققي حساباتها كان بسبب الشك في الاستمرارية، وحالة عدم التأكد، وقد سجلت خسائر عالية في السنوات السابقة، وتراوح العائد علـــى الأصـــول لهذه الشركات بين -30% إلى – 60%، لذلك ادخل الباحثين العائد على الأصول فـــي نمـــاذج الدراسات المرتبطة بالمستحقات.

ولغايات هذه الدراسة، استخدمت نسبة العائد على الأصول (ROA) متغيراً ضابطاً للدلالة على ربحية الشركة عينة الدراسة، أما مربع العائد على الأصول(ROA^2) فالهـــدف منـــه إزالـــة الشواذ (Outliers) بحذف المشاهدات الشاذة من البيانات، إذ يزيد حذف المشاهدات الـــشاذة فـــي القوة التفسيرية للانحدار، كما قام به الباحثون (Simon et al, 2004).

درجة الرفع المالي Financial Leverage Degree (Debt/Asset ratio)

تستخدم هذه النسبة في تقييم كفاءة سياسات التمويل التي تتبعها إدارة الشركة، وينظـــر إلـــى درجة الرفع المالي على أنها من المؤشرات المهمة عند تقييم الملاءة المالية للـــشركات، حـــسبما أشار إليه عدد من الدراسات مثل (مطر، 2003 و دراغمة، 2005 و الوكيل، 2006 و Simon et al, 2004)، وتعبر هذه النسبة عن الملاءة المالية في التقارير الماليـــة المنـــشورة للـــشركات

المساهمة، ولغايات هذه الدراسة، استخدمت نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات كمؤشر (**Debt/Asset ratio**) للدلالة على درجة الرفع المالي في شركات عينة الدراسة، علماً بأن بورصة عمان تعتمد هذه النسبة أيضاً للدلالة على الرفع المالي في دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية التي تصدره سنوياً.

4-5 مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان التي تتوافر تقاريرها المالية للمدة عن المدة 2001 إلى 2006، لما يتمتع به هذا القطاع من خصائص مهمة تتعلق بتوافر فرص كبيرة أمام الإدارة لإدارة الأرباح في هذا القطاع حسبما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة (الحمومي، 2006)، فالمعايير المحاسبية تمنح إدارة الشركة الاختيار من بين بدائل المعالجة لنفس البند مرونة كبيرة، هذا إلى جانب كون قطاع الصناعة من أهم القطاعات في بورصة عمان، بوصفه ركيزة مهمة من ركائز الاقتصاد الأردني التي تستدعي المزيد من الدراسة والتحليل. أما عينة الدراسة، فستشتمل على جميع الشركات ضمن مجتمع الدراسة، شريطه أن تتوافر جميع البيانات اللازمة لحساب متغيرات الدراسات لهذه الشركات، وأن تتوافر كذلك الإيضاحات الكافية عن أسباب التعديل أو التحفظ في تقرير مدقق الحسابات.

وبلغ عدد مفردات المجتمع (103) شركات، استطاع الباحث تحديدها على أنها شركات مساهمة عامة صناعية أردنية خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2006، ونتج من تطبيق شروط عينة الدراسة السابق استبعاد (28) شركة بسبب عدم توافر البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة، وعليه فقد أصبحت عينة الدراسة (75) شركة مساهمة عامة صناعية أردنية، أي ما نسبته (73%) من إجمالي مفردات المجتمع، وبلغ عدد المشاهدات السنوية الإجمالية (450)

مشاهدة، قبل منها (415) مشاهدة، أي نسبته (92%) من المجموع الكلي للمــشاهدات المقبولــة، وبلغ عدد الشركات التي تلقت رأياً معدلاً لمرة واحدة أو أكثر من مدققي حساباتها (29) شركة، أي بنسبة (39%) من إجمالي عدد مفردات العينة، وبواقع (102) تقريراً معــدلاً خــلال فتــرة الدراسة.

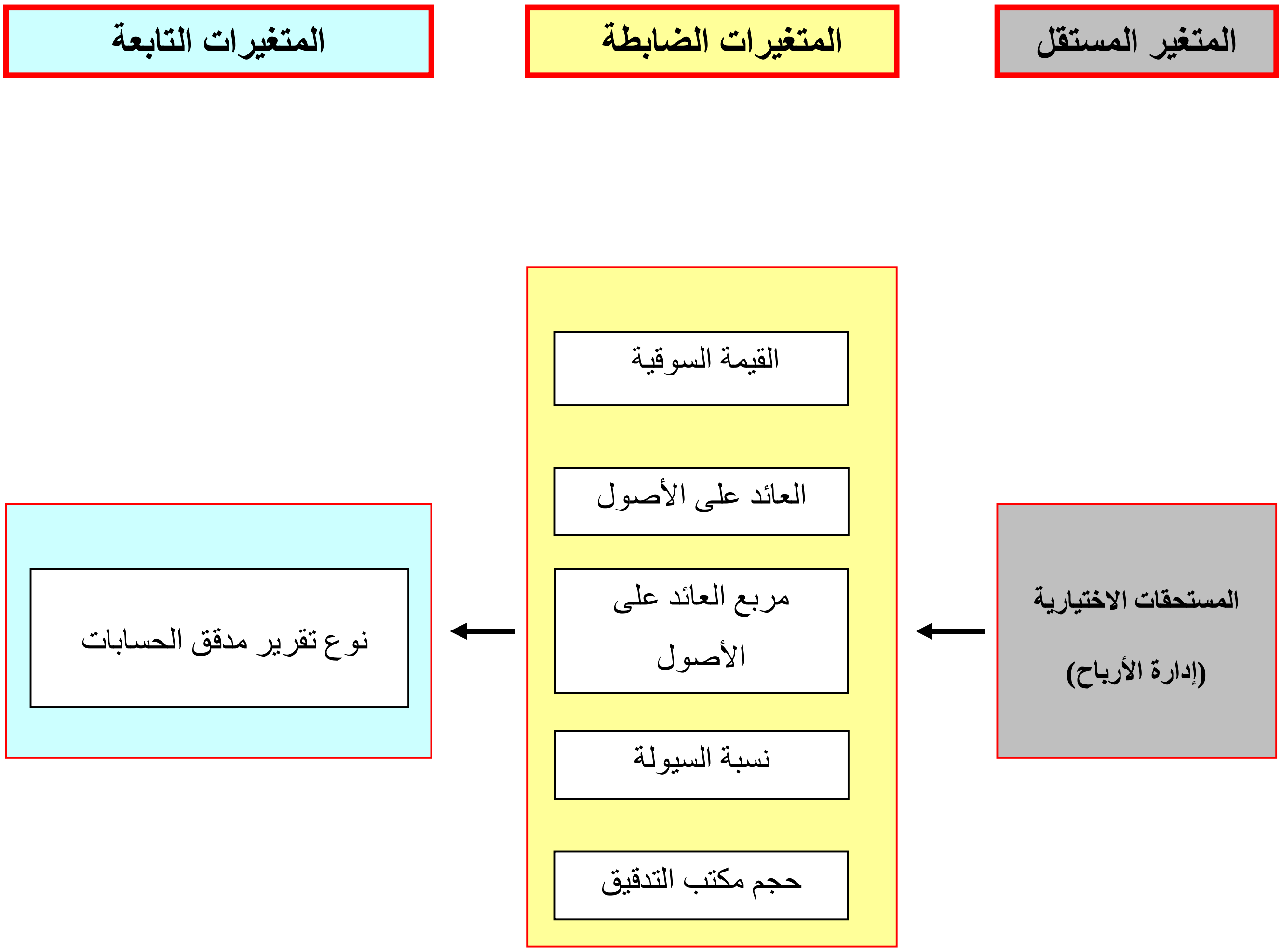
4-6 أسلوب جمع البيانات

تعد هذه الدراسة ذات طبيعة وصفية تحليلية، لذلك اعتمد الباحث في جمعه للبيانات اللازمــة على المصادر التالية.

1. المراجع والدوريات والنشرات والتقارير المحاسبية التي تحدثت عن موضوع إدارة الأرباح وتقرير مدقق الحسابات.
2. تقارير مدققي الحسابات المتضمنة في التقارير السنوية التــي تنــشرها الــشركات، أو فــي الملخصات المنشورة في الصحف والجرائد الرسمية، أو عن طريق الموقــع الإلكترونــي لهيئة الأوراق المالية.
3. دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية للحصول على البيانات الأخــرى اللازمــة لقيــاس متغيرات الدراسة.

7-4 أنموذج الدراسة

بناء على مشكلة الدراسة وفرضياتها ومكونات النموذج الإحصائي الذي استخدم في اختبـــار الفرضيات، فانه يمكن صياغة أنموذج الدراسة على النحو التالي:



4-6 أساليب تحليل البيانات:

تعامل الباحث مع البيانات التي جمعت لغايات هذه الدراسة بوساطة برامج التحليل المالي والإحصائي التالية:

1. Excel:
2. Statistical Package for Social Sciences :(SPSS).
3. E-Views:

وذلك للغايات الإحصائية التالية:

1. استخراج خصائص العينة العامة من خلال احتساب: المتوسط الحسابيMean، الوسيط Median، والانحراف المعياري Std. Deviation، وأكبر قيمة Max، وأقل قيمة Min، والمجموع Sum لكل العوامل
2. التعرف على مدى اقتراب بيانات الدراسة من التوزيع الطبيعي (Normal-Distribution)، فقد استخدم الباحث (Jarque-Bera) وهو الاختبار المعلمي الأكثر انتشاراً.
3. اختبار مدى التداخل الخطي في نماذج الدراسة (Multicollinearity) إذ استخدم مقياس (Collinearity Diagnostics)، باحتساب معامل (Tolerance) و معامل (FIV) (**V**ariance **I**nflation **F**actor).
4. إيجاد مصفوفة ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة والضابطة(Pearson Correlation) بهدف الوقوف على قيمة الارتباط بين متغيرات الدراسة.
5. التحقق من عدم معاناة نماذج الدراسة من مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) إذ استخدم اختبار (**D**urbin **W**atson Test).

6. فحص مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي (Heteroskedasticity Test) إذ استخدم اختبار White للكشف عن هذه المشكلة ومعالجتها.

7. بسبب أن بيانات الدراسة ذات طبيعة مقطعية (Cross-Sectional Data) وعبر مجموعة من السنوات (2001 – 2006)، أي إنها تمثل سلاسل زمنية كذلك ،(Time Series Data) فإن نموذج الانحدار الملائم لقياس هذه العلاقة هو انحدار البيانات المجمعة (Pooled Data Regression).

8. التعرف على الأهمية التفسيرية للمتغيرات في النموذج من خلال مقياس تحديد نسبة التباين الكلية (Akaiake) لقياس أهمية المتغيرات المضافة للنموذج.

9. اختبار الفرضيات الرئيسة والفرعية في الدراسة، إذ استخدم اختبار Z-Statistic.

10. التعبير عن المتغير المستقل (إدارة الأرباح) بمتغير وهمي (Dummy Variables) وتطلب استخدام اختبار (Binary Logit) .

علماً بأن اختبار جميع فرضيات الدراسة والحكم على نتائج هذه الاختبارات كان على مستوى معنوية يبلغ 5%.

الفصل الخامس

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

5-1 مقدمة

يشتمل هذا الفصل على ثلاثة محاور أساسية، المحور الأول يتعلق بالتحقق من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي؛ وذلك من خلال التعرف على مدى اقتراب البيانات من توزيعها الطبيعي، لكون الدراسة تبحث في أثر متغيرات مستقلة وضابطة على متغير تابع، وهذا يعني استخدامها لنماذج الانحدار؛ إذن لا بد من اختبار صحة النماذج المستخدمة، بفحص مدى خلو تلك النماذج من مشكلة التعدد الخطي (Multicolinearity) بين المتغيرات المستقلة والضابطة نفسها، ومشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) التي تظهر في النموذج إذا كانت المشاهدات المتجاورة مترابطة؛ وهذا سيؤثر في صحة النموذج، إذ سينتج أثر المتغيرات المستقلة والضابطة على المتغير التابع بدرجة كبيرة من جراء ذلك الارتباط، وفحص اختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي (Heteroscedasticity Test). أما المحور الثاني، فيتعلق بالإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة من خلال عدة مقاييس إحصائية وصفية. وأما المحور الثالث، فيتمثل في اختبار فرضيات الدراسة.

5-2 اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي

قبل تحليل البيانات واختبار الفرضيات، يجب التعرف على خصائص البيانات للتحقق من ملاءمتها للاستخدام في نماذج الدراسة، بإجراء الاختبارات التالية:

5-2-1 اختبار التوزيع الطبيعي Normality Test

للتحقق من كون بيانات الدراسة موزعة توزيعاً طبيعياً، إذ يترتب على توزيع البيانات اختيار الأسلوب الإحصائي الملائم لاختبار الفرضيات، ولتحقيق ذلك سيستخدم اختبار (Jarque-Bera) المعلمي الأكثر انتشاراً ضمن حزمة برنامج (E-VIEWS).

تكون قاعدة القرار قبول الفرضية العدمية، إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي باحتمالية إحصائية J-B أكبر من 0.05، بهدف اختبار مدى اقتراب البيانات من التوزيع الطبيعي للمتغيرات الكمية في الدراسة، وهي (العائد على الأصول، ومربع العائد على الأصول، ونسبة التداول، والرفع المالي، والمستحقات الاختيارية)، أما بقية المتغيرات وهي (حجم مكتب التدقيق، وإدارة الأرباح، وتقرير مدقق الحسابات)، فهي متغيرات وهمية (Dummy Variables) لا تخضع حتماً للتوزيع الطبيعي.

ويظهر الجدول التالي اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة:

جدول رقم (5-1)

اختبار (Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي

المتغير	Jarque-Bera Test	
	J-B	Sig.
العائد على الأصول	1.199	0.549
مربع العائد على الأصول	0.408	0.815
نسبة التداول	1.783	0.410
الرفع المالي	0.276	0.871
المستحقات الاختيارية	0.459	0.795

من الجدول السابق والخاص بفحص التوزيع الطبيعي للمتغيرات الكمية في الدراسة، نجد أن قيمة الإحصائية J-B منخفضة ومستوى دلالتها .Sig أكبر من 5% لجميع المتغيرات الكمية، مما يعني أن بيانات متغيرات الدراسة الكمية تتبع التوزيع الطبيعي؛ وعليه يمكن استخدام كافة الاختبارات المعلمية لاختبار الفرضيات.

5-2-2 اختبار التداخل الخطي Multicolinearity Test

تعتمد قوة النموذج الخطي العام General Linear Model (G.L.M) على فرضية استقلال كل متغير من المتغيرات المستقلة والضابطة، وإذا لم يتحقق هذا الشرط، فإن النموذج الخطي العام لا يمكن اعتباره مناسباً لعملية تقدير المعالم الإحصائية (السيفو وآخرون، 2006)، وللتحقق من ذلك، استخدمت مصفوفة إرتباط بيرسون Pearson Correlation بين المتغيرات الضابطة والمستقلة، ويدل وجود ارتباط يفوق 60% بين أي متغيرين على وجود مشكلة تداخل خطي. ويظهر الجدول التالي مصفوفة إرتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة والضابطة:

جدول رقم (5-2)

مصفوفة إرتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة والضابطة

المتغيرات المستقلة والضابطة	القيمة السوقية للشركة	مربع العائد على الأصول	الرفع المالي	حجم مكتب التدقيق	إدارة الأرباح	المستحقات الاختيارية
القيمة السوقية للشركة	1.000					
مربع العائد على الأصول	-0.015	1.000				
الرفع المالي	-0.005	0.010	1.000			
حجم مكتب التدقيق	0.334	-0.057	-0.197	1.000		
إدارة الأرباح	0.022	0.047	0.051	-0.071	1.000	
المستحقات الاختيارية	0.018	-0.004	0.017	0.072	0.016	1.000

من مصفوفة الارتباط السابقة، نلاحظ أن الارتباط ضعيف جداً بين المتغيرات المستقلة والضابطة، هذا يشير إلى سلامة نموذج الدراسة، بحيث لا وجود لمشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة والضابطة. وللتحقق من هذه النتائج استخدم أسلوب آخر هو مقياس (Collinearity Diagnostics)، باحتساب معامل (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المستقلة، ثم إيجاد معامل **V**ariance **I**nflation **F**actor (VIF) إذ يعد هذا المعامل مقياساً لتأثير الارتباط بين المتغيرات المستقلة، و قد أشار (Gujarati, 2003) إلى أن الحصول على قيمة (VIF) تفوق ال (10) يشير إلى وجود مشكلة التعدد الخطي للمتغير المستقل المعني، والجدول التالي يظهر هذا الاختبار:

جدول رقم (3-5)

اختبار (Variance Inflation Factor) للتداخل الخطي

المتغيرات المستقلة والضابطة	اختبار التداخل الخطي Multicollinearity Test	
	Tolerance	VIF
القيمة السوقية للشركة	0.873	1.145
مربع العائد على الأصول	0.995	1.005
الرفع المالي	0.950	1.053
حجم مكتب التدقيق	0.833	1.200
إدارة الأرباح	0.987	1.013
المستحقات الاختيارية	0.996	1.004

يظهر الجدول السابق أن معامل (VIF) لجميع المتغيرات المستقلة والضابطة هي دون ألـــــ (10)، وهذا يعني أنه لا يوجد مشكلة تداخل خطي بين المتغيرات التفسيرية (المستقلة والــضابطة) في نماذج الدراسة.

من مصفوفة إرتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة والضابطة السابقة، واختبار التداخل الخطي (VIF)، تم استبعاد العائد على الأصول، بسبب استخدام مربع العائد على الأصول، أما بالنسبة لنسبة التداول تم استبعادها من التحليل لأن المتغير اسقط من النموذج، وهو ما سيتضح في الصفحات التالية.

5-2-3 اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation Test

تظهر مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي (Residuals) في النموذج إذا كانت البواقي المتجاورة مترابطة؛ وهذا يؤثر في صحة النموذج، ويضخم أثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع بدرجة كبيرة من جراء ذلك.

وللتحقق من وجود هذه المشكلة في النموذج، يستخدم اختبار (**D**urbin **W**atson)، إذ يعد هذا الاختبار من أكثر الطرق استخداما عند الإحصائيين، وتتراوح قيمة هذا الاختبار بين (0 - 4) وقد بين (Gujarati, 2003) أن النتيجة القريبة من الصفر تشير إلى وجود ارتباط موجب قوي بين البواقي المتعاقبة، أما النتيجة القريبة من (4) فتشير إلى وجود ارتباط سالب قوي. وأن النتيجة المثلى تتراوح بين (1.5– 2.5)، وتشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين القيم المتجاورة للبواقي، ويشعر الإحصائيون بالاطمئنان إلى نتائجهم عندما تكون قيمة (D-W) المحسوبة قريبة إلى (2)، ويعتبرون أن مشكلة الارتباط الذاتي ليست حادة.

وقد أشار (Gujarati, 2003) إلى قواعد القرار لمقياس اختبار D-W، فإذا كانت قيمة D-W المحسوبة تقع بين القيمة العليا d_U والقيمة الدنيا d_L المجدولتين لـ D-W ، فإن هذا يشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في نموذج الدراسة، وتتحدد قيم d_L و d_U من جدول DURBIN-WATSON STATISTIC بناء على عدد المتغيرات المستقلة والضابطة (k) وحجم العينة (n)،

وباختبار مشكلة الارتباط الذاتي لنموذجي الدراسة، ظهرت النتائج كما هي في الجدول رقم (4-5) التالي:

جدول رقم (4-5)

اختبار DURBIN-WATSON للارتباط الذاتي

الرقم	النموذج	D-W
1	نموذج الفرضية الرئيسية الأولى	1.956
2	نموذج الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الثانية	2.318
3	نموذج الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثانية	2.024
4	نموذج الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثانية	1.867
5	نموذج الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية الثانية	2.391

عدد المشاهدات 449، عدد المتغيرات في النماذج 6، الحد الأعلى d_L 2.52، الحد الأدنى d_U 1.78

من الجدول السابق، نلاحظ أن إحصائية D-W المحسوبة للنماذج جميعها تقع بين الحدين الأدنى والأعلى المجدولين، وتقترب من 2، وهذا يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في نماذج الدراسة.

4-2-5 اختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي Heteroscedasticity Test

أحد الافتراضات المهمة للانحدار الكلاسيكي هو أن تباين الأخطاء العشوائية ثابت؛ بالإضافة إلى أن متوسطها يساوي صفراً، وفي حال عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي، تستخدم بعض الأساليب الإحصائية للتغلب على هذه المشكلة، مثل تحويل البيانات، وقد استخدم اختبار White (والذي يتم إجراؤه بشكل روتيني باستخدام حزمة برمجيات E-Views)، للكشف عن عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي Heteroskedasticity لنماذج الدراسة؛ إذ تبين أنهما يعانيان عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي، وهذا يخل بفرضيات الانحدار الكلاسيكي، ولعلاج ذلك، استخدم White ضمن حزمة

E-Views للتغلب على هذه المشكلة، إذ تتيح هذه البرمجية لنا الكشف عن عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي، وعند إجراء معادلة الانحدار، تتيح لنا علاجه من خلال استخدام اختبار White.

5-3 الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

يعرض الباحث في هذا الجزء من الدراسة الوصف التحليلي لمتغيرات الدراسة؛ وهذا يساهم في إعطاء القارئ صورة متكاملة عن هذه المتغيرات، يُسهل عملية تحليل البيانات واختبار الفرضيات، وفيما يلي استعراض لأوصاف المتغيرات خلال سنوات الدراسة الست:

جدول رقم (5-5)

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة من العام 2001 – 2006

الإحصاء الوصفي	متغيرات الدراسة المتصلة						
	حجم الشركة (القيمة السوقية للشركة)	اللوغاريتم الطبيعي للقيمة السوقية للشركة	العائد على الأصول	مربع العائد على الأصول	الرفع المالي	نسبة التداول	المستحقات الاختيارية
الوسط الحسابي	34,817,348	6.945	0.002	0.041	0.295	3.257	-7,536,527
الانحراف المعياري	105,389,155	0.653	0.203	0.631	0.319	4.301	186,644,728
أكبر قيمة	1,083,134,000	9.035	0.261	13.988	2.465	33.490	313,724,628
أقل قيمة	240,000	5.380	-3.740	0.000	0.000	0.030	-3,879,433,008

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي لحجم شركة العينة المقاس بالقيمة السوقية هو 34,817,348 دينار، وأن أكبر شركات العينة حجماً هي شركة البوتاس، إذ بلغ متوسط حجمها 1,083,134,000 دينار، أما أقلها حجماً، فهي شركة رافيا لصناعة الأكياس البلاستيكية، إذ بلغ متوسط حجمها 240,000 دينار، ونلاحظ أن المدى بين أكبر قيمة وأقل قيمة كان كبيراً، هذا يشير إلى وجود تشتت في العينة، ولذا كان الانحراف المعياري كبيراً، إذ بلغ

105,389,155، وللتغلب على هذه المشكلة، ومن أجل تهذيب بيانات العينة لغايات التحليل الإحصائي للفرضيات، تم استخدام اللوغاريتم الطبيعي للقيمة السوقية، كما يظهره الجدول ذاته رقم (5-5)، في نموذج الدراسة لاختبار الفرضيات.

أما متوسط العائد على الأصول لشركات العينة، فنلاحظ أنه كان 0.002، والسبب وراء هذا الانخفاض في متوسط العائد على الأصول وجود شركات ضمن العينة حققت عائداً سالباً على استثماراتها، فقد بلغ أكبر عائد 0.261 وهو لمصانع الإسمنت الأردنية، أما أقل عائد على الأصول فكان من نصيب الشركة الدولية للصناعات الخزفية 0.3740-، وقد كان الانحراف المعياري لهذه النسبة يساوي 0.203، ومن أجل تهذيب البيانات لغايات التحليل الإحصائي، فقد استخدم مربع العائد على الأصول في نموذج اختبار الفرضيات.

ومن الجدول ذاته، نرى أن متوسط نسبة التداول لشركات العينة هي 3.257 مرة، وهي نسبة مرتفعة، وهذا يشير إلى تمتع شركات العينة بنسبة جيدة من السيولة لمواجهة التزاماتها المتداولة، وقد كانت أكثر الشركات سيولة هي الشركة المتحدة للصناعات الكيماوية، التي بلغت نسبة التداول لها 33.490 مرة، أما أقلها سيولة، فهي الشركة العصرية للصناعات الغذائية، التي بلغت نسبة التداول لديها 0.030، أما الانحراف المعياري، فقد كان كبيراً إذ بلغ 4.301، وهذا يشير إلى وجود تشتت في البيانات، وهو ما أشار إليه المدى بين أكبر قيمة وأقل قيمة، وعلى الرغم من تشتت بيانات هذا المتغير، فإننا لم نهذبها نظراً لأن المتغير اسقط من النموذج، وهو ما سيتضح في الصفحات التالية.

أما بالنسبة لدرجة الرفع المالي لشركات العينة، فقد بلغ متوسطها 0.295، ويعود أكبرها البالغ 2.465 لشركة التبغ والسجائر الأردنية، في حين بلغ أقلها 0.000، ويعود إلى المصانع العربية الدولية للأغذية.

أما المستحقات الاختيارية لشركات العينة، فقد بلغ متوسطها 7,536,527- دينار، وأما أكبر المستحقات الاختيارية خلال فترة الدراسة، فهي313,724,628 دينار، وأما أقل المستحقات الاختيارية فهي 3,879,433,008- دينار، بانحراف معياري 186,644,728 دينار.

4-5 تحليل البيانات واختبار الفرضيات

تقوم فرضيات الدراسة على اختبار مدى وجود علاقة بين إدارة الشركة للأرباح وحصولها على تقرير معدل من مدقق حساباتها، ثم تتجاوز ذلك لتبحث في العلاقة بين أسباب الخروج عن التقرير النظيف (الشك في الاستمرارية، وعدم الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية، وحالة عدم التأكد، والأسباب الأخرى للخروج عن التقرير النظيف) وإدارة الأرباح المعبر عنها بالمستحقات الاختيارية، ، بأحد أسلوبين (القيمة المطلقة للمستحقات، والعامل الوهمي) والمحسوبة من خلال نموذج جونز المعدل.

وتستخدم الدراسة مجموعة من المتغيرات الضابطة التي من شأنها ضبط العلاقة وبيانها بصورتها الأكثر دقة بين المتغيرين التابع والمستقل، وبما أن عينة الدراسة مؤلفة من بيانات 75 شركة ذات طبيعة مقطعية (Cross Sectional) عبر مجموعة من السنوات (2001 – 2006) ذات طبيعة سلسلة زمنية (Time Series) فإن نموذج الانحدار الملائم لقياس هذه العلاقة هو الانحدار المشترك (Pooled Data Regression)، وبما أن المتغير التابع هو متغير وهمي (Dummy Variable) فإنه لا بد من استخدام اختبار (Binary Logit). ولذلك، فإننا سنرتب

البيانات لتتناسب مع اختبار (Pooled Data Regression)، وستستخدم برنامج E-Views، لتقدير العلاقات بين المتغيرات بأسلوب (Binary Logit)، مستخدمين أسلوبين للتعبير عن إدارة الأرباح، هذا سوف تمر عملية تحليل نماذج الانحدار المتضمنة للمتغيرات الضابطة بثلاث مراحل هي:

1. في الخطوة الأولى، تدخل المتغيرات الضابطة جميعها في النموذج دون المتغير المستقل ويجرى اختبار دلالتها الإحصائية؛ بحيث نبقي على المتغيرات ذات الدلالة الإحصائية ونتخلص من التي ليس لها دلالة إحصائية، ويجري التعرف على مقياس تحديد نسبة التباين الكلية (AIC) Akaike Information Criterion.
2. بعد ذلك تدخل المتغير المستقل إلى جانب المتغيرات الضابطة التي لها دلالة إحصائية في النموذج، ويجري التعرف على نتيجة اختبار (AIC).
3. تقارن (AIC) بين الخطوة الأولى والخطوة الثانية، بحيث يدل الفرق فيه على تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، إذ سيكون هناك أثرٌ مهمٌ للمتغير المستقل في النموذج إذا قلت قيمة (AIC) عند إضافة المتغيرات الضابطة.

وفيما يلي تطبيق للخطوات المذكورة أعلاه:

الخطوة الأولى: اختبار معنوية المتغيرات الضابطة

يتضح من الجدول رقم (6-5) أدناه نتائج تحليل الانحدار المشترك BinaryLogit، للنموذج الذي احتوى على المتغيرات الضابطة فقط، بهدف التعرف على مدى معنويتها وقدرتها على ضبط العلاقة كما افترضت الدراسات السابقة.

جدول رقم (6-5)

اختبار معنوية المتغيرات الضابطة في نموذج العلاقة بين إدارة الأرباح والتقرير المعدل

المتغيرات الضابطة	Coefficient	z-Statistic	Prob.
مربع العائد على الأصول	-17.863	-2.178	0.029
نسبة التداول	0.004	0.431	0.667
الرفع المالي	3.084	6.171	0.000
حجم مكتب التدقيق	-0.014	-3.423	0.004
اللوغاريتم الطبيعي للقيمة السوقية	-0.291	-6.602	0.000

قيمة Z المجدولة عند مستوى ثقة 95% هي 1.65

ومن التحليل المذكور وجدَ أن للمتغيرات الضابطة التالية: مربع العائد على الأصول، والرفع المالي، وحجم مكتب التدقيق، واللوغاريتم الطبيعي للقيمة السوقية دلالة معنوية، إذ جاءت قيم z-Statistic المحسوبة لهذه المتغيرات أكبر من القيمة المجدولة لها بقيم معنوية أقل من 5%، هذا يعني رفض الفرضية العدمية وقبول البديلة، وأن لهذه المتغيرات الضابطة دلالة إحصائية في النموذج، أما المتغير الضابط نسبة التداول، فلم يكن له دلالة إحصائية، حيث كانت قيمة z-Statistic المحسوبة أقل من المجدولة؛ ولذا لا بد من حذفه من نموذج الدراسة والإبقاء على المتغيرات الضابطة التي لها دلالة إحصائية.

الخطوة الثانية: إدخال المتغيرات الضابطة والمتغير المستقل في النموذج

في الخطوة الثانية تدخل المتغيرات الضابطة التي ثبت أن لها دلالة إحصائية في النموذج بالإضافة للمتغير المستقل، وتستخرج نسبة التباين الكلية (AIC)، التي يساعد على التعرف على أهمية المتغير المضاف للنموذج، ويظهر الجدول التالي رقم (7-5) اختبار المتغيرات الضابطة

والمستقلة جميعها، ويظهر الجدول الذي احتوى على المتغيرات الضابطة التي لها دلالـــة معنويـــة إضافة إلى العامل المستقل، ان قيمة (AIC) قد انخفضت إلى 0.948.

جدول رقم (7-5)

اختبار معنوية المتغيرات الضابطة والمستقلة في النموذج

النموذج	عدد المتغيرات	Akaike
المتغيرات الضابطة والمستقلة	5	9480.
المتغيرات الضابطة وحدها	4	9710.

الخطوة الثالثة: ومن التحليل السابق، نستنتج أن للمتغير المستقل الـــذي أضـــيف للنمـــوذج قـــدرة تفسيرية، إذ إن اختبار نسبة التباين الكلية (AIC) في النموذج الأول يساوي0.971، الذي احتـــوي على المتغيرات الضابطة وحدها، وعند إضافة المتغير المستقل لها في النموذج الثاني، انخفـــضت هذه النسبة إلى 0.948، وهذا يشير مبدئياً إلى وجود تأثير للمتغير المستقل الذي أضيف للنمـــوذج، مع بقاء المتغيرات الضابطة التي أثبتت دلالتها في النموذج.

5-4-1 نتائج اختبار الفرضية الأولى

بعد التحقق من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي، بناءً علـــى نتـــائج اختبـــار التوزيـــع الطبيعي، واختبار التعدد الخطي، واختبار الارتباط الذاتي، وتباين الخطأ العشوائي، وكذلك اختبـــار قدرة المتغيرات الضابطة على ضبط العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع؛ تـــأتي المرحلـــة الأخيرة من المنهجية وهي اختبار فرضيات الدراسة.

اختبار الفرضية الأولى

تختبر الفرضية الأولى العلاقة بين الرأي المعدل لمدقق الحسابات وبين إدارة الأرباح، والتـــي يمكن التعبير عنها كما يلي:

H01: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية (إدارة الأرباح)، وبين حـــصول الشركة على تقرير معدل من مدقق حساباتها".

حيث سيتم التعبير عن إدارة الأرباح بالقيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية للشركة تارة، وبالمتغير الوهمي تارة أخرى، وذلك بهدف التأكد من نتائج التحليل باستخدام أسلوبين مختلفين.

ويمكن بناء النموذج الرياضي التالي، المعتمد على النموذج الاولي في بداية الفصل الرابـــع، ولكـــن بعد اختبار العوامل النهائية المستخدمة في النموذج واختصار المسميات، ليمثل العلاقـــة المفترضـــة السابقة كالآتي:

$$\left[MAO_i = a + b_1 ROA^2{}_i + b_2 Lev_i + b_3 JBig5_i + b_4 Market_i + b_5 EM_i + \mathbf{l}_i\right]$$

حيث إن:

MAO : المتغير التابع: تقرير مدقق الحسابات المعدل.

a : قيمة الثابت.

$b_{1..5}$: ميل المتغيرات التفسيرية، الضابطة منها والمستقلة.

ROA^2 : المتغير الضابط الأول: مربع العائد على الأصول.

Lev : المتغير الضابط الثاني: درجة الرفع المالي.

$JBig5$: المتغير الضابط الثالث: حجم مكتب التدقيق في الأردن، وهو متغير وهمي.

$Market$: المتغير الضابط الرابع: اللوغاريتم الطبيعي للقيمة السوقية للشركة.

EM : المتغير المستقل: إدارة الأرباح.

$\mathbf{l}$: الخطأ العشوائي.

وبعد الاطمئنان على ملاءمة بيانات الدراسة لاستخدام هذا النموذج، يمكن اختبار صحة هذا النموذج، بموجب الفرضية العدمية التالية:

$$[H_0 : b_1 = b_2 = b_3 = b_4 = b_5 = 0]$$

مقابل الفرضية البديلة:

$$[H_a : b_i \neq 0]$$
$$i = 1, 2, 3, 4, 5$$

الأسلوب الأول في اختبار الفرضية الأولى

في الأسلوب الأول لاختبار الفرضية الأولى، سيعبر عن إدارة الأرباح بالقيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية للشركة، وقد تم التوصل للنتائج المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (8-5)

نتائج اختبار الفرضية الأولى (أسلوب المستحقات الاختيارية)

المتغيرات الضابطة والمستقلة	Coefficient	z-Statistic	Prob.
مربع العائد على الأصول	-18.423	-2.190	0.029
الرفع المالي	3.149-	6.271-	0.000
حجم مكتب التدقيق	683.0-	-2.258	0.023
اللوغاريتم الطبيعي للقيمة السوقية	-0.293	-6.690	0.000
إدارة الأرباح (المستحقات الاختيارية)	5.011	2.155	0.003
Akaike Information Criterion			0.963

قيمة Z المجدولة عند مستوى ثقة 95% هي 1.650

اكتشف وجود مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي في النموذج Heteroskedasticity

وعولج باستخدام اختبار White

ومن الاختبار السابق، يمكن استخلاص النتائج كما يلي:

- لاختبار أثر المتغيرات الضابطة والمستقلة في المتغير التابع، ظهرت قيمة Z المحسوبة لكــل المتغيرات أكبر من قيمتها المجدولة 1.65، وهي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 5%، وهــذا يعني أن بالإمكان رفض الفرضية العدمية:

$$[H_0 : b_1 = b_2 = b_3 = b_4 = b_5 = 0]$$

وقبول الفرضية البديلة:

$$[H_a : b_i \neq 0]$$
$$i = 1, 2, 3, 4, 5$$

أي إنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حصول الشركة على تقرير معــدل مــن مــدقق الحسابات والمتغيرات التفسيرية المدرجة بالنموذج الأول، ويمكن تحليل مكوناته كما يلي:

- بالنظر إلى الميل (β) لمربع العائد على الأصول، نلاحظ أنه يختلــف عــن الــصفر بدلالــة إحصائية؛ إذ جاءت Z المحسوبة له أكبر من قيمتها المجدولة، هذا يعني أن له دلالة إحــصائية فــي النموذج، ويلاحظ أن إشارته جاءت سالبة، وهذا يعني أن العلاقة بين مربع العائد علــى الأصــول وتلقي الشركة لتقرير معدل هي علاقة عكسية، حيث تلجأ الشركات التي تحقق عائداً منخفضاً علــى الأصول إلى إدارة أرباحها بشكل أكبر من تلك التي تحقق عائداً مرتفعاً على الأصول، ويؤدي ذلك إلى تلقيها تقريراً معدلاً من مدقق الحسابات الخارجي.

- وكذلك فإن معاناة الشركة من معدلاتٍ منخفضةً من الرفع المالي سيدفعها نحو إدارة أرباحها، إذ أظهر التحليل الإحصائي أن العلاقة بين الرفع المالي وتلقي الشركة تقريراً معــدلاً هــي علاقــة عكسية، إذ جاءت β سالبة وذات دلالة إحصائية.

- أما علاقة حجم مكتب التدقيق بتلقي الشركة تقريراً معدلاً، فنجد أنها علاقة عكسية ايــضاً، إذ إن قيمة المعلمة β = 0.683- وهي سالبة، وتختلف بدلالة إحصائية عن الصفر، حيث قيمة z ســالبة

ودالة إحصائياً، واحتمالها أقل من 5%، وهذا يشير إلى أن الشركات التي تـدقق أعمالهـا مكاتـب التدقيق الكبرى في الأردن كانت أقل إدارةً لأرباحها من تلك التي تُدقق أعمالهـا مكاتـب التـدقيق الصغيرة، لذا لم تتلقّ تقريراً معدلاً، ويعزي ذلك للخبرة التي تتمتع بها مكاتب التدقيق الكبيـرة فـي اكتشاف الشركات ومنعها من إدارة الأرباح، وهو ما يتوافق مع نتائج دراسة(أبو عجيلة، 2008).

أما علاقة اللوغاريتم الطبيعي لحجم الشركة بتلقي الشركة تقريراً معدلاً، فنجـد أنهـا علاقـة عكسية، إذ كانت سالبة وتختلف بدلالة إحصائية عن الصفر، حيث قيمة z سالبة ودالـة إحـصائياً، واحتمالها أقل من 5%، وهذا يشير إلى أن الشركات ذات الحجم الكبير كانت أقل تلقياً لتقرير مدقق حسابات معدل، لأنها أقل إدارةً لأرباحها من الشركات الصغيرة.

- وأخيراً عند البحث عن العلاقة بين المستحقات الاختيارية (إدارة الأرباح) والتقريـر المعـدل لمدقق الحسابات، نجد أن هناك علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية، إذ جاءت β مـساوية لِ 5.011، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، بحيـث كانـت z-Statistic تـساوي 2.155، وهي أكبر من قيمتها المجدولة 1.65، وكذلك فإن احتمالها يساوي 0.003، وهـو أقـل مـن 5%، وهذا يعني أننا نرفض الفرضية العدمية، ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجـود علاقـة ذات دلالـة إحصائية بين إدارة الأرباح المعبر عنها بالمستحقات الاختيارية والتقرير المعدل لمدقق الحـسابات، ونلاحظ أن β جاءت موجبة؛ مما يعني أن زيادة المستحقات الاختيارية تؤدي لإصدار تقرير معـدل من مدقق حساباتها، وهذا يشير إلى أن الشركات التي كان لديها مستحقات اختيارية عاليـة، كانـت الأكثر تلقيا لتقرير معدل، مما يشير إلى فاعلية التدقيق في الأردن في الحد من إدارة الأرباح.

الأسلوب الثاني لاختبار الفرضية الأولى

في التحليل السابق، عبر عن إدارة الأرباح بالقيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية ــ كما قامت به بعض من الدراسات ــ غير أن بعضها الآخر عبر عن إدارة الأرباح بمتغير وهمي (Dummy Variable) كما أوضحنا سابقا، يستخرج المتوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية للشركة في فترة الدراسة، وتعتبر الشركة أدارت أرباحها إذا زادت قيمة المستحقات الاختيارية في إحدى السنوات على المتوسط الحسابي، تعطى المتغير الوهمي القيمة (1)، وإذا قلت قيمة المستحقات الاختيارية في إحدى السنوات عن المتوسط الحسابي، وتعطي القيمة (0) للتعبير عن أن الشركة لم تدر الأرباح خلال السنة المعنية. وبتطبيق هذا الأسلوب ظهرت النتائج كما هي في الجدول التالي:

جدول رقم (9-5)

نتائج اختبار الفرضية الأولى (أسلوب المتغيرات الوهمية)

المتغيرات الضابطة والمستقلة	Coefficient	z-Statistic	Prob.
مربع العائد على الأصول	-21.023	-2.569	0.010
الرفع المالي	3.059-	6.444-	0.000
حجم مكتب التدقيق	-0.536	-1.969	0.002
اللوغاريتم الطبيعي للقيمة السوقية	-0.322	-6.500	0.000
إدارة الأرباح (متغير وهمي)	0.533	2.061	0.039
Akaike Information Criterion			0.948

قيمة Z المجدولة عند مستوى ثقة 95% هي 1.650

اكتشف وجود مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي في النموذج Heteroskedasticity وعولج باستخدام اختبار White

من التحليل السابق للفرضية الأولى الذي عبر فيه عن إدارة الأرباح بمتغير وهمي، نلاحظ أن هذا المتغير بقي ذا دلالة إحصائية؛ وله علاقة طرديه موجبة بالتقرير المعدل لمدقق الحسابات الذي يمثل المتغير التابع، إذ كانت β له تساوي 0.533، وعند اختبار فيما إذا كانت تختلف عن الصفر بدلالة إحصائية، ظهرت Z المحسوبة لها بقيمة 2.061، وهي أكبر من قيمتها المجدولة

1.65، وكذلك فان احتمالها أقل من 5%، لذا نرفض الفرضية العدمية، ونقبـل الفرضـية البديلـة بوجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأرباح والتقرير المعدل لمـدقق الحـسابات، إذ عززت هذه النتيجة ما تم التوصل إليه في الأسلوب الأول لاختبار الفرضية الأولـى، إذ لـم يـؤثر أسلوب التحليل في النتائج الرئيسية للدراسة، وتوافقت هذه النتيجة مع الدراسات الأخرى فـي هـذا المجال، سواء التي استخدمت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية للتعبير عـن إدارة الأربـاح، أم تلك التي استخدمت المتغيرات الوهمية للتعبيـر عنـه (Bartov et al, 2000; Frankel et al, 2002).

الآن وبعد نفي الفرضية العدمية الأولى وإثبات البديلة حيث توجد علاقة بين إدارة الأرباح و حصول الشركة على تقرير معدل من مدقق حساباتها، فإن ذلك يدفعنا للتساؤل عن سبب هذا التعديل في التقرير، وعن أكثر أسباب تعديل التقرير تأثراً بإدارة الشركة للأربـاح. وللإجابـة عـن هـذا السؤال، نبني الآن نموذج الدراسة الثاني، الذي نجزئ فيه تقرير المدقق المعدل ـــ وهـو المتغيـر التابع ـــ إلى عدة بدائل للمتغير التابع، حسب سبب التعديل في التقرير وهي: التعديل بـسبب الـشك في الاستمرارية، أو بسبب عدم التأكد، أو بسبب التغيرات المحاسبية غيـر المبـررة، أو الأسـباب الأخرى التي تدعو المدقق لإصدار تقرير معدل، وهذا هو موضوع الفرضية الثانية، لـذلك ننتقـل الآن لتحليل الفرضية الثانية واختبارها.

5-4-2 نتائج اختبار الفرضية الثانية

تختبر الفرضية الثانية العلاقة بين المستحقات الاختيارية (إدارة الأرباح) وسبب الرأي المعدل لمدقق الحسابات، وينبثق عن هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات الفرعية، ويمكن التعبير عنهـا كما يلي:

H02: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية (إدارة الأرباح)، وبين سبب حصول الشركة على تقرير مدقق حسابات معدل".

اختبار الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الثانية

H021: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية (إدارة الأربــاح)، وبــين حصول الشركة على تقرير مدقق حسابات معدل بسبب وجود شك في استمرارية الــشركة محــل التدقيق". ويمكن التعبير عن هذه الفرضية رياضياً كما يلــي: الفرضــية العدميــة $H_{2,1}: b = 0$، الفرضية البديلة $H_{2,1}: b \neq 0$

إذ ستقبل الفرضية العدمية بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختياريــة والتقرير المعدل لمدقق الحسابات، بسبب الشك في استمرارية الــشركة إذا كانــت قيمــة β لهــذه الفرضية لا تختلف بدلالة إحصائية عن الصفر، وقد كانت نتائج اختبار هذه الفرضــية كمــا هــي بالجدول رقم **(5-10)** التالي:

جدول رقم (5-10)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الثانية (الأسلوب الأول)

Prob.	z-Statistic	Coefficient	المتغيرات الضابطة والمستقلة
0.651	-0.453	-4.886	مربع العائد على الأصول
0.000	6.454-	5.017-	الرفع المالي
0.042	-1.868	-0.736	حجم مكتب التدقيق
0.000	-7.887	-0.578	اللوغاريتم الطبيعي للقيمة السوقية
0.028	2.485	0.412	إدارة الأرباح (المستحقات الاختيارية)
0.500			Akaike Information Criterion

قيمة Z المجدولة عند مستوى ثقة 95% هي 1.650

اكتشف وجود مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي في النموذج Heteroskedasticity وعولج باستخدام اختبار White

من الجدول السابق، كانت قيمة β للمتغير المستقل (إدارة الأرباح) تساوي 0.412، وعند اختبار الفرضية فيما إذا كانت تختلف بدلالة إحصائية عن الصفر، ظهرت إحصائية z-Statistic تساوي2.485، وهي أكبر من قيمتها المجدولة 1.65 عند مستوى ثقة 95%، هذا يعني أن معلمات الفرضية تقع خارج منطقة قبول الفرضية العدمية وضمن المنطقة الحرجة؛ إذن نرفض الفرضية العدمية $H_{2,1}: b = 0$، ونقبل الفرضية البديلة $H_{2,1}: b \neq 0$، فهناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية، والرأي المعدل لمدقق الحسابات، بسبب وجود شك في استمرارية الشركة محل التدقيق.

ويؤكد هذه النتيجة أن احتمال β يقل عن درجة المعنوية 5%، هذا يؤكد النتيجة التي تم التوصل إليها سابقاً، أما عند اختبار الفرضية على أساس التعبير عن إدارة الأرباح بالمتغير الوهمي، فقد ظهرت النتائج كما هي بالجدول التالي **رقم (5-11)** وهي موافقة للنتائج السابقة باستثناء إشارة عامل الرفع المالي.

جدول رقم (5-11)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الثانية (الأسلوب الثاني)

المتغيرات الضابطة والمستقلة	Coefficient	z-Statistic	Prob.
مربع العائد على الأصول	-10.935	-1.743	0.041
الرفع المالي	5.075	6.981	0.000
حجم مكتب التدقيق	-0.982	-2.435	0.015
اللوغاريتم الطبيعي للقيمة السوقية	-0.619	-8.063	0.000
إدارة الأرباح (متغير وهمي)	0.886	2.348	0.008
Akaike Information Criterion			0.461

نلاحظ من التحليل السابق أن لإدارة الأرباح المعبر عنها بالمتغير الوهمي دلالة إحصائية وعلاقة موجبة بالتقرير المعدل لمدقق الحسابات، بسبب الشك في استمرارية الشركة، ولم يؤثر أسلوب التحليل المستخدم في نتائج الدراسة سوى ما يتعلق بإشارة الرفع المالي.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثانية

H022: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية (إدارة الأرباح)، وحصول الشركة على تقرير مدقق حسابات معدل بسبب عدم الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها". ويمكن التعبير عن هذه الفرضية رياضياً كما يلي: الفرضية العدمية $H_{2,2}: b = 0$ مقابل الفرضية البديلة $H_{2,2}: b \neq 0$، إذ ستقبل الفرضية العدمية بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية والتقرير المعدل لمدقق الحسابات، بسبب عدم الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، إذا كانت قيمة β لهذه الفرضية لا تختلف بدلالة إحصائية عن الصفر.

وقد كانت نتائج اختبار هذه الفرضية كما هي بالجدول رقم(12-5)التالي:

جدول رقم (12-5)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الثانية (الأسلوب الأول)

المتغيرات الضابطة والمستقلة	Coefficient	z-Statistic	Prob.
مربع العائد على الأصول	-0.007	-2.294	0.022
الرفع المالي	0.048	1.487	0.138
حجم مكتب التدقيق	0.011	0.376	0.707
اللوغاريتم الطبيعي للقيمة السوقية	0.008	1.865	0.063
إدارة الأرباح (المستحقات الاختيارية)	0.000	-2.329	0.020
Akaike Information Criterion			0.183

قيمة Z المجدولة عند مستوى ثقة 95% هي 1.650

اكتشف وجود مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي في النموذج Heteroskedasticity وعولج باستخدام اختبار White

يتضح من الجدول السابق، عدم معنوية المتغيرات الضابطة باستثناء مربع العائد على الأصول، كما يتضح أن قيمة β للمتغير المستقل (إدارة الأرباح) تختلف بدلالة إحصائية عن

الصفر، إذ ظهرت إحصائية z-Statistic تساوي 2.329-، وهي أكبر من قيمتها المجدولة 1.65 عند مستوى ثقة 95%، هذا يعني أن معلمات الفرضية تقع خارج منطقة قبول الفرضية العدمية وضمن المنطقة الحرجة؛ إذن نرفض الفرضية العدمية $H_{2,2}: b = 0$، ونقبل الفرضية البديلة $H_{2,2}: b \neq 0$، إلا أن إشارة هذا العامل سالبة بعكس المتوقع. أي أن هناك علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية والرأي المعدل لمدقق الحسابات، بسبب عدم الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية.

ويؤكد هذه النتيجة أن احتمال β يقل عن درجة المعنوية 5%، هذا يؤكد النتيجة التي تم التوصل إليها سابقاً، أما عند اختبار الفرضية على أساس التعبير عن إدارة الأرباح بالمتغير الوهمي، فقد ظهرت النتائج كما هي بالجدول التالي وهي موافقة للنتائج السابقة.

جدول رقم (13-5)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الثانية (الأسلوب الثاني)

Prob.	z-Statistic	Coefficient	المتغيرات الضابطة والمستقلة
0.031	-2.166	-0.007	مربع العائد على الأصول
0.144	-1.463	-0.048	الرفع المالي
0.700	-0.386	-0.012	حجم مكتب التدقيق
0.073	-1.799	0.008	اللوغاريتم الطبيعي للقيمة السوقية
0.010	-3.113	-0.083	إدارة الأرباح (متغير وهمي)
1830.			Akaike Information Criterion

نلاحظ من التحليل السابق أن إدارة الأرباح المعبر عنها بالمتغير الوهمي بقي لها دلالة إحصائية وعلاقة سلبية (عكس المتوقع) بالتقرير المعدل لمدقق الحسابات، بسبب عدم الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية، ولم يؤثر أسلوب التحليل المستخدم في نتائج الدراسة.

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثانية

H023: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية (إدارة الأرباح)، وحصول الشركة على تقرير مدقق حسابات معدل بسبب حالة عدم التأكد". ويمكن التعبير عن هذه الفرضية رياضياً كما يلي: الفرضية العدمية $H_{2,3}: b=0$ مقابل الفرضية البديلة $H_{2,3}: b\neq 0$، إذ ستقبل الفرضية العدمية بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية والتقرير المعدل لمدقق الحسابات، بسبب حالة عدم التأكد، إذا كانت قيمة β لهذه الفرضية لا تختلف بدلالة إحصائية عن الصفر.

وقد كانت نتائج اختبار هذه الفرضية كما هي بالجدول رقم (5-15) التالي:

جدول رقم (5-14)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الثانية (الأسلوب الأول)

المتغيرات الضابطة والمستقلة	Coefficient	z-Statistic	Prob.
مربع العائد على الأصول	-20.911	-1.093	0.274
الرفع المالي	-1.416	-0.893	0.372
حجم مكتب التدقيق	-1.087	-1.788	0.041
اللوغاريتم الطبيعي للقيمة السوقية	-0.350	-2.905	0.004
إدارة الأرباح (المستحقات الاختيارية)	0.675	1.850	0.032
Akaike Information Criterion			0.367

ومن الجدول السابق، نلاحظ أن قيمة β للمتغير المستقل (إدارة الأرباح) المعبر عنه بالمستحقات الاختيارية كانت 0.675، وهي تختلف بدلالة إحصائية عن الصفر، إذ ظهرت إحصائية z-Statistic تساوي 1.850، وهي أكبر من قيمتها المجدولة 1.65 عند مستوى ثقة 95%، وهذا يعني أن معلمات الفرضية تقع خارج منطقة قبول الفرضية العدمية وضمن المنطقة الحرجة؛ إذاً

نرفض الفرضية العدمية $H_{2,2}: b = 0$ ونقبل الفرضية البديلة $H_{2,2}: b \neq 0$ ؛ لوجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية، والرأي المعدل لمدقق الحسابات بسبب عدم التأكد.

ويؤكد هذه النتيجة أن احتمال β يقل عن درجة المعنوية 5%، وهذا يؤكد النتيجة التي تم التوصل إليها سابقاً. أما عند اختبار الفرضية على أساس التعبير عن إدارة الأرباح بالمتغير الوهمي، فقد ظهرت النتائج كما هي في الجدول التالي، وهي موافقة للنتائج السابقة.

جدول رقم (15-5)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الثانية (الأسلوب الثاني)

Prob.	z-Statistic	Coefficient	المتغيرات الضابطة والمستقلة
0.156	-1.418	-29.527	مربع العائد على الأصول
0.278	-1.085	-1.793	الرفع المالي
0.912	-0.110	-0.070	حجم مكتب التدقيق
0.004	-2.914	-0.430	اللوغاريتم الطبيعي للقيمة السوقية
0.017	2.379	1.284	إدارة الأرباح (متغير وهمي)
0.358			Akaike Information Criterion

ومن التحليل السابق الذي تم فيه التعبير عن إدارة الأرباح بالمتغير الوهمي، نلاحظ أن لإدارة الأرباح علاقة موجبة بتقرير مدقق الحسابات بسبب عدم التأكد، وهذا يعني أن العلاقة بين إدارة الأرباح والتقرير المعدل بسبب عدم التأكد هي علاقة طردية، فكلما زادت الشركة في إدارة أرباحها، زادت ظروف عدم التأكد التي تدفع المدقق لإصدار تقرير معدل.

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية الثانية

H024: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية (إدارة الأرباح)، وأحد الأسباب الأخرى للخروج عن التقرير غير النظيف لمدقق الحسابات، ويمكن التعبير عن هذه الفرضية رياضياً كما يلي: الفرضية العدمية $H_{2,4}: b = 0$ مقابل الفرضية البديلة $H_{2,4}: b \neq 0$ إذ

ستقبل الفرضية العدمية بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية وأي خروج للأسباب الأخرى عن الرأي النظيف لمدقق الحسابات، إذا كانت قيمة β لهذه الفرضية لا تختلف بدلالة إحصائية عن الصفر.

وقد كانت نتائج اختبار هذه الفرضية كما هي بالجدول رقم **(5-16)** التالي:

جدول رقم (5-16)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الثانية (الأسلوب الأول)

المتغيرات الضابطة والمستقلة	**Coefficient**	**z-Statistic**	**Prob.**
مربع العائد على الأصول	-24.736	-1.440	0.150
الرفع المالي	-13.599	-8.166	0.000
حجم مكتب التدقيق	1.201	3.664	0.000
اللوغاريتم الطبيعي للقيمة السوقية	-0.500	-5.002	0.000
إدارة الأرباح (المستحقات الاختيارية)	0.000	-0.675	0.500
Akaike Information Criterion			0.097

من الجدول السابق، نلاحظ أن قيمة β للمتغير المستقل (إدارة الأرباح) المعبر عنه بالمستحقات الاختيارية لا تختلف بدلالة إحصائية عن الصفر، فقد ظهرت إحصائية z-Statistic تساوي 0.675-، وهي أقل من قيمتها المجدولة 1.65 عند مستوى ثقة 95%، وهذا يعني أن معلمات الفرضية تقع ضمن منطقة قبول الفرضية العدمية وخارج المنطقة الحرجة؛ إذن نقبل الفرضية العدمية $H_{2,2}: b = 0$ ونرفض الفرضية البديلة $H_{2,2}: b \neq 0$، فلا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية، وأي خروج آخر عن الرأي النظيف لمدقق الحسابات.

ويؤكد هذه النتيجة أن احتمال β أكبر من درجة المعنوية 5%، وهذا يؤكد النتيجة التي تم التوصل إليها سابقاً، أما عند اختبار الفرضية على أساس التعبير عن إدارة الأرباح بالمتغير الوهمي، فقد ظهرت النتائج كما هي في الجدول التالي وهي موافقة للنتائج السابقة.

جدول رقم (17-5)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الثانية (الأسلوب الثاني)

المتغيرات الضابطة والمستقلة	Coefficient	z-Statistic	Prob.
مربع العائد على الأصول	-14.075	-1.320	0.187
الرفع المالي	-13.811	-6.993	0.000
حجم مكتب التدقيق	1.220	3.531	0.000
اللوغاريتم الطبيعي للقيمة السوقية	-0.498	-4.834	0.000
إدارة الأرباح (متغير وهمي)	-0.136	-0.111	0.911
Akaike Information Criterion			0.098

نلاحظ من الجدول السابق أن أسلوب الاختبار لم يؤثر في نتيجة الفرضية الرابعة، فبالتعبير عن إدارة الأرباح بالمتغير الوهمي، بقيت النتائج كما هي، إذ لم يكن هناك دلالة إحصائية لإدارة الأرباح، لذا لا توجد علاقة هامه بين تقرير مدقق الحسابات الخارجي للأسباب الأخرى وإدارة الشركة للأرباح.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

6-1 النتائج

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم العلاقة بين تقرير مدقق الحسابات المعدل، وإدارة الأرباح المقاسة بالمستحقات الاختيارية حسب نموذج جونز المعدل، ومحاولة الربط بين سبب إصدار المدقق لرأي معدل وإدارة الأرباح المقاسه بالمستحقات الاختيارية حسب نموذج جونز المعدل ، ولتحقيق هذه الأهداف، طرحت عدة فرضيات، ومن اختبار تلك الفرضيات، تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية (كمؤشر على إدارة الأرباح)، وحصول الشركة على تقرير معدل من مدقق حساباتها، وهذا يشير إلى فعالية عملية التدقيق في الأردن وقدرتها إلى حد كبير على اكتشاف إدارة الأرباح ومحاولة ضبطها، مع العلم أنه حسب بيانات الدراسة كان هنالك شركات قد قامت بإدارة أرباحها ولم تتلقَ تقريراً معدلاً، إلا أن العديد من حالات إدارة الأرباح تم اكتشافها والتقرير عنها من قبل المدقق.
2. أظهرت النتائج وبشكل مفصل وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية وحصول الشركة على تقرير معدل من مدقق حساباتها بسبب إحدى الحالات التالية: (1) الشك في الاستمرارية، و(2) حالات عدم التأكد الجوهرية، و(3) التغييرات المحاسبية. ولم تدل الاختبارات الإحصائية على وجود علاقة بين المستحقات الاختيارية والأسباب الأخرى لخروج المدقق عن التقرير النظيف القياسي.

3. لم يؤثر أسلوب قياس العامل المستقل (إدارة الأرباح) كثيراً في نتائج الدراسة، سـواء استخدمت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية للتعبير عن إدارة الأربـاح، أم المتغيـر الوهمي للتعبير عنها.

6-2 التوصيات

بناء على نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يلي

1. ضرورة توسيع عملية التدقيق الخارجي لتشمل الرقابة على إدارة الأرباح، من خلال بذل المدققين المزيد من الجهد للتحقق من معقولية المستحقات الاختيارية، والعمل على رفع التقرير المناسب بها إلى لجنة التدقيق في مجلس الإدارة إن تجاوزت الحدود المعقولة، والأخذ بعين الاعتبار المضامين الناشئة عنها ودلالاتها.
2. إجراء دراسات كافية عن معايير المحاسبة الدولية (المطبقة في الأردن) التي تفتح المجال أمام الإدارة لإدارة الأرباح، في محاولة لتحديدها واقتراح تعديلات عليها تخفف من أثارها السلبية، ما أمكن.
3. إجراء دراسة عن مدى فعالية معايير التدقيق الدولية (المطبقة في الأردن) في تحذير المستثمرين من إمكانية قيام الإدارة بإدارة الأرباح، وقدرة هذه المعايير على توفير الإفصاح المناسب للمستثمرين، وتنويرهم بالعواقب السلبية المستقبلية المقترنة بعملية إدارة الأرباح.

قائمة المراجع

المراجع العربية

- أبو عجيلة، عماد، 2008، اثر جودة التدقيق على الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، **أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية**، عمان، الأردن

- احمد، طارق عبد العظيم، 1990، نحو إطار مقترح لدور المراجعة في تقدير أخطاء القوائم المالية، مع تحديد أخطاء القياس باستخدام أسلوب المحاكاة، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الثاني.

- الاتحاد الدولي للمحاسبين،1989، **الأدلة الدولية لمراجعة الحسابات**، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.

- ـــــــــــــــــــ،2006، **إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة**، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.

- البشير، محمد، "**التحكم المؤسسي ومدقق الحسابات**"، المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن، 2003.

- بالحاج، سمير البهلول، 2006، العوامل المؤثرة على الإفصاح الاختياري: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، **أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية**، عمان، الأردن.

- جمعة،احمد حلمي، 2000، مسؤولية المدقق عن فجوة التوقعات عند تطبيق معايير التدقيق الدولية، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، جامعة عين شمس، العدد الثاني، ص 312-355.

- الحمومي، سعيد بن محمد، 2007 تنظيف القوائم المالية وعلاقتها بالتغيرات الإدارية والأداء. **أطروحة دكتوراه غير منشورة الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية**, عمان-الأردن.

- الخلايلة، محمود، واستنبولي، غدير، 1997، أثر التغير في النفقات الرأسمالية على أسعار وحركة الأسهم: دراسة ميدانية للشركات المساهمة العامة الأردنية، **مجلة دراسات العلوم الإدارية**، المجلد (24)، العدد (1)، صفحة 142-151.

- الخلايلة، محمود، 1999، العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم في الأجل الطويل، دراسات العلوم الإدارية، مجلد 26، العدد 2، صفحة 358-365.

- دراغمة، زهران، 2005، العوامل المؤثرة على مدى ملائمة التدفقات النقدية والأرباح المحاسبية في تفسير العوائد السوقية للأسهم، دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، **أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية**، عمان، الأردن.

- زريقات، قاسم محمد، 2006، اثر الرأي المعدل لمدقق الحسابات الخارجي على أسعار الأسهم، **أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية**, عمان-الأردن.

- السقا، السيد أحمد ومدثر طه أبو الخير، 2002، مشاكل معاصرة **في المراجعة**، مطابع غباشي، طنطا.

- السيفو، وليد إسماعيل، وفيصل شلوف، وصائب جواد، 2006 ، **أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي**، الطبعة العربية الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن.

- شاكر، محمد منير، و إسماعيل، إسماعيل و نور، عبد الناصر، 2005، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، الأردن.
- الصبان، محمد سمير ومحمد سليمان، 2005، **الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات**، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- الفار، عبدالمجيد الطيب، 2006، إدارة الأرباح واثر الحاكمية المؤسسية عليها، وعلاقتها بالقيمة السوقية للشركة. **أطروحة دكتوراه غير منشورة الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية،** عمان-الأردن.
- فرج، عبد النبي محمد، 2005، تقييم مستوى الإفصاح في التقارير المالية المرحلية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ضوء متطلبات الإفصاح المرحلي المحلية والدولية، **أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية**، عمان، الأردن.
- عبدا لله، خالد أمين، 2004، **علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية)**، الطبعة الثانية، دار وائل، عمان، الأردن.
- علي، عبد الوهاب نصر، 2001، **خدمات مراقب الحسابات لسوق المال**، الجزء الثاني، الإسكندرية، الدار الجامعية.
- مطر. محمد، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني- الأساليب والأدوات الاستخدامات العملية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2003.
- الميداني. محمد أيمن عزت. **الإدارة التمويلية في المؤسسات**، الإصدار الثاني، 1999، مكتبة العبيكان.

- الوكيل، خالد بشير، 2006، سلوك التمهيد المحاسبي للدخل وآثاره على تقييم المستثمرين للشركة وإدارتها: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، **أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية**، عمان، الأردن.

المراجع الأجنبية

- Adams, G. W., D.R. Jaffe. M. Campbell. And M. P. Rose, 2006," **An Investment No One Can Afford to Forego**". **The CPA Journal.** (January). available at: **www.highbeam.com/doc/1P3-973064171.html - 126k**.
- AICPA "SAS No. 57", 1988, "Auditing Accounting Estimates", **AICPA**, **New York, NY**.
- —, "SAS No. 53", 1988, "The Auditor's Responsibility to Detect and Report Errors and Irregularities"**, AICPA**, **New York, NY**.
- —,"SAS No. 47", 1983, "Audit Risk and Materiality in Considering an Audit", **AICPA**, **New York, NY.**
- Akinobu, Shuto, 2004,"Executive Compensation and Earnings Management: Empirical Evidence from Japan", (September). Available at SSRN: **http://ssrn.com/abstract=522982**.
- Albornoz B. Gill, and Manuel, Illueca, 2004, "Comparing abnormal accruals models: a non-parametric approach" · **Applied Economics**. Vol. 36, No, 13, pp. 1455-1460.
- Anwer S. Ahmed and Scott Duellman, 2006, "The Sarbanes Oxley Act, Auditor Independence and Corporate Governance and Accounting Accruals: An Empirical Analysis", (November).Available at SSRN: **http://ssrn.com/abstract=887364**
- April, Klein, 2000 " Audit Committee, Board of Director Characteristics, and Earning Management", Available at: **http://ssrn.com/abstract=246674**
- Arens, A.A. Elder, R.J., and Beasly, M.S, 2006, "Auditing And Services: An Integrated Approach, Eleventh Edition", **Prentice Hall .**
- Arthur Andersen & Co., Coopers & Lybrand, Deloitte & Touche, Ernst & Young, KPMG Peat Marwick, Price Waterhouse, 1992. "The liability crisis in the United States: Impact on the accounting profession". **A statement of position.**
- Asare, S, K., & A, M Wright, 2004, "The Effectiveness of Alternative Risk Assessment and Program Planning Tools in A Fraud Setting". **Contemporary accounting research**. (Summer), Vol. 21, No, 2. pp. 325-52.
- AUS 210, , 2002, "The Auditor's Responsibility To Conceder Fraud and Error In An Audit of Financial Report", **Australian Accounting Research.** Foundation/ www.auasb.gov.au/docs/AUS_210.pdf

- Bartov, E., Gul, F., Tsui, J., 2000. "Discretionary-accruals models and audit qualifications". **Journal of Accounting and Economics.** Vol. 30, pp.421–452.
- Becker, C.L., DeFond, M.L, Jiambalvo, J. and K.R. Subramanyam, 1998, "The effect of audit quality on earnings management', **Contemporary Accounting Research**. Vol. 15, pp. 1-24.
- Belkaoui, Ahmed, 2004, "**Accounting Theory**". Fifth Edition, Thomson.
- Belkaoui, Ahmed. 2005, "**Accounting Theory'**. 5th edition. London. Thomson.
- Beidlman, C, 1984, "Income Smoothing: The Role of Management", **The Accounting Review.** Vol. No, 87, pp.653-668.
- Bradshaw, M., Richardson, S., Sloan, R., 2000, "Do analysts and auditors use information in accruals"?, **Journal of Accounting Research**. Vol. 39, No, 1, pp. 45-74, June 2001. Available at SSRN: http://ssrn.com/abstract=291142.
- Burgstahler, D., and I Dichev. 1997, "Earnings Management to avoid earnings Decreases and losses", **Journal of Accounting and Economics**. Vol. 24, No.1, pp. 99 – 126.
- Carpenter, T, D. 2005, "Audit Team Brainstorming, fraud risk Identification, and Fraud Risk Assessment: Implication Of SAS No. 99", Available at: **http://ssrn.com/abstract=789484**
- DeAngelo, L., 1981, "Auditor independence, 'low-balling', and disclosure regulation", **Journal of Accounting and Economics.** Vol. 3, pp. 113-127.
- —, L. 1986, "Accounting Numbers as Market Valuation Substitutes: A Study of Management Buyouts of public Shareholders". **The Accounting Review**. Vol. 62 No, 3, pp. 431 – 453.
- DeFond, M., Subramanyam, K. R., 1999. "Modified audit opinions, litigation risk and discretionary accruals. Unpublished", **Journal of Accounting and Economics** . Vol. 37, No, 2, pp. 139-165.
- DeFond, M., Jiambalvo, J., 1994. "Debt covenant violations and manipulation of accruals"**. Journal of Accounting and Economics.** Vol. 17, pp. 145–176.
- Dechow, P.M., Saloan, R. G., 1995, "Detecting Earnings Management", **The Accounting Review**. Vol. 70, pp. 193-225.

- Dechow, P. M. and D.J. Skinner. 2003, “Earnings Management: Reconciling theView of Accounting Academics, Practitioners, and regulators”. **Accounting Horizons**. Vol. 14 No, 2, pp. 235 – 250.
- Flory, S., Phillips, T., Reidenbach, R. and D. Robin, 1992, “A Multidimensional Analiysis of Selected Ethical Issues In Accounting”, **The Accounting Review**. Vol. 68, No, 2, pp. 284-302.
- Francis, J., Krishnan, J., 1999, “Accounting Accruals and Auditor Reporting Conservatism”. **Contemporary Accounting Research.** Vol. 16, No, 1, pp. 135–165.
- Frankel, R. M., Johnson, M. F., and K. K., Nelson, 2002, “The relation between auditors’ fees for non-audit services and earnings management”, **The Accounting Review**. Vol. 77, pp. 71-105.
- Gujarati D., (2003). “**Basic Econometrics**. Fourth edition”, The McGraw-Hill Companies.
- Gupta, K.& Aurora, S., 1996, "**Fundamentals of Auditing**". First Edition, Tata McGraw-Hill.
- Hamilton, Jane Maree, Ruddock, Caitlin M.S., Stokes, Donald J. and Taylor, Stephen L. 2005, “Audit Partner Rotation, Earnings Quality and Earnings Conservatism”. Available at **SSRN: http://ssrn.com/abstract=740846**.
- Healy, P., 1985. “The effect of bonus schemes on accounting decisions”. **Journal of Accounting and Economics.** Vol. 7, pp. 85–107.
- Healy, P. and James M. Wahlen. 1999, “A review of earnings management literature and its Implication for Standard Setting” Available at SSRN: **http://ssrn.com/abstract=156445**
- Hirst, T, D. E. 1994, “Auditor Sensitivity to Earnings Management.” **Contemporary Accounting Research.** Vol. 11, pp. 405-422.
- International Federation of Accountants (IFAC), ISA 240, “The Auditor's Responsibility to Consider Fraud and Error in an Audit of Financial Statements”, **International Standard on Auditing. (**December) 15, 2004.
- Intarnational of Chartered Accouting in England and Wales, 2004, “The Auditor’s Responsibility To Conceder Fraud Error In An Audit of inancial statements”, **statements of auditing standards**. No. 240 (ICAEW).

- Jacob, John and Jorgensen, Bjorn N, 2005, "Earnings Management and Accounting Income Aggregation". Available at: **SRNhttp://ssrn.com/=771642**.
- James N. Myers, Linda A. Myers and Douglas J. Skinner, 2005,"Earnings Momentum and Earnings Management", August . **Journal of Accounting, Auditing and Finance.** Available at SSRN: http://ssrn.com/abstract=741244 or DOI: 10.2139/ssrn.741244.
- Jean Bedard, Sonda Marrakchi Chtourou, and Lucic Courteau, 2004, **"** The Effect of Audit Committee expertise, aggressive earnings management**", Auditing: A Journal of Practice and Theory**. Vol. 23, No, 2, pp. 13-35.
- Jones, J. Jennifer, 1991, **"** Earnings Management During Import Relief Investigations**". Journal of Accounting Research**. Vol. 29, No, 2, pp. 193-225.
- Krishnan, J, 1997, "Litigation risk and auditor resignations", **The Accounting Review.** Vol. 72, pp.539-560.
- Kinney, W., and R. Martin. 1994, "Does Auditing Reduce Bias in Financial Reporting? A Review of Audit-Related Adjustment Studies. Auditing": **A Journal of Practice and Theory.** Vol. 13, pp.149-156.
- Lambert, R., and D. Larker, 1984, "An Analysis of The Use of Accounting and Market Measures of Performance in Executive Compensation Contracts", **Journal of Accounting Research**. Vol. 25, pp. 85-125.
- Lee, Picheng. 2006. "The Big Bath Hypothesis: "Accruals Management in Response to Dividend Reduction" **International Journal of Management**. Vol. 23, No, 2, pp. 281-288.
- Loed, 1988, "Teaching Students Accounting Ethics." **Issues In Accounting Education**, A,A,A, Fall. pp. 316-329.
- Merchant, K.A. 1987, "Rewarding Results: Motivating Profit Center Managers", **Harvard Business School Press**. Boston, MA.
- Merchant, K.A. 1990, "The effects of financial controls on data manipulation and management myopia", **Accounting, Organizations and Society**. Vol. 15, pp. 297-313.
- Merchant, K.A. and Rockness, J., 1994. "The ethics of managing earnings: an empirical investigation". **Journal of Accounting and Public Policy**. Vol. 13, pp. 79–94.

- Michael, D. Akers, D. Jodi, B, 2007, “Earnings Management and its Implication”. **The CPA Journal.** Available at: www.highbeam.com/doc/1P3-1318434341.
- Mohanram, P. 2003. “How to Manage Earnings Management. Accounting World”, **Institute of Chartered Financial Institutes of India**. pp.13 – 19.
- Montgomery, D, D., M,. S Beasly, S. Menelaides, and Z. V. Palmarose, 2002, “Auditors New Procedures for detecting Fraud”. **Journal of Accountancy**. On Line Issuse , May. www.AICPA.org.
- Nelson, M., Elliott, J., Tarpley, R., 2002. “Evidence from auditors about managers’ and auditors’ earnings management decisions”. **The Accounting Review.** Vol. 77, pp.175-202.
- O’Malley, S., Chookaszian, D., Kolton, P., Longstreth, B., Lowenstein, L., Palmrose, Z., Peters, A., Saul, R., 2000. “The Public Oversight Board Panel on Audit Effectiveness”, **Report and recommendations.** Vol. 74, pp. 101-124.
- Palmrose, Z. 1988, **“**An Analysis of Auditor Litigation and Audit Quality”, **The Accounting Review**. Vol. 63, pp. 55-73.
- Parfet, W, 2000, “commentary: accounting subjectivity and earnings management: A preparer perspective”, **Accounting Horizons**. Vol. 14, No, 4, pp. 481-488.
- Partha, M. 2003, “How to Manage Earnings Management”. **Accounting World Institute of chartered Financial Institutes of India**. pp. 13-19.
- Piot Charles, 2005. **"**Audit Quality and Earnings Management in France". **Social Sciences and Humanities Research Council of Canada., Available at SSRN: http://ssrn.com/abstract=830484.**
- Porter, Brenda, Simon, Hon, and Hatherly, David, 2003, “Principles of External Auditing, Second Edition”, **John Wiley & Sons, LTD**
- Qiang Chaeng and Warfield Terry, 2005, “Equity Incentives and Earning Management”, **Accounting Review**. Vol. 80, No, 2, pp. 441–476.
- Ramsay R., E, Payne, 2005, “Fraud risk Assessment and Auditor professional Skepticism”. **Managerial Auditing Journal**. Vol. 20, No, 3, pp. 321-330.
- Ramos, M, 2003, “Auditour responsibility for Fraud Detection”. **Journal of Accountancy**. (January), Vol. 195, pp. 1-12.

- Rezaee, Zabihollah, 2005, "Causes Consequences, and Deterrence of Financial Statement fraud". **Critical perspectives On Accounting**. (April). Vol, 16, No, 3, pp. 277-298.
- Rosenzweig, K, and Fischer, M. 1995, "Attitudes of students and accounting practitioners concerning the ethical acceptability of earnings management", **Journal of Business Ethics**, Vol. 14, pp. 433-44.
- Ron, Kasznik, , 1996, 'On the Association Between Voluntary Disclosure and Earnings Management", (August), Available at SSRN: **http://ssrn.com abstract=15062 or DOI: 10.2139/ssrn.15062**.
- Schipper, K. 1989, "Commentary on earnings management", **Accounting Horizons**. Vol. 3, pp.91-102.
- Simon E, W., A, J. Leone, Marty Butler, 2004, "An Empirical Analysis of Auditor Reporting and Its Association with Abnormal Accruals", **Journal of Accounting and Economics.** Vol. 37, No, 2, pp. 139-165.
- Sonda Marrakchi Chtourou, Jean Bedard and Lucic Courteau, 2003 "Corporate Governance and Earning Management, **Journal Of Accounting And Economics**". Vol. 30, pp.421- 452.
- Steven J. Maijoor and Ann, Vanstraelen, 2006, "Earnings management within Europe: the effects of member state audit environment, audit firm quality and international capital markets" ,**Accounting and Business Research**. Vol. 36, No,1, pp. 33-55.
- Sugata R, 2005, "Earning Management Through Real Activities Manipulation". Available at **SSRN: http://ssrn.com/abstract=477941 or DOI: 10.2139.**
- Subramanyam, K, R, 1996, "The Pricing of Discretionary Accruals", **Journal of Accounting and Economics**. Vol 22, pp. 249-281.
- Thomas. M, 2005, "**Earning Management**". Thomson, South-Western**.**
- Vinten, 1990, "Business Ethics: Busy Body or Operate Consciences", **Leadership & Organization Development Journal**. Vol. 11, pp. 4-11.

مواقع الانترنت

- search.epnet.com
- paper.ssrn.com
- www.ase.com.jo
- www.ccd.gov.jo
- www.exchange.jo

ملحق رقم (ا) مخرجات البرامج الإحصائية

مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة

	MARKET	ROA2	LAV	BIG5	EM	AA
MARKET	1.000000					
ROA2	-0.015299	1.000000				
LAV	-0.005011	0.009587	1.000000			
BIG5	0.333512	-0.057207	-0.197183	1.000000		
EM	0.021576	0.047190	0.051263	-0.070555	1.000000	
AA	0.017966	-0.003870	0.016680	0.071519	0.016063	1.000000

1. اختبار VIF للتداخل الخطي

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients			95% Confidence Interval for B		Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.	Lower Bound	Upper Bound	Tolerance	VIF
1	(Constant)	.527	.220		2.401	.017	.095	.959		
	Market	-.066	.033	-.100	-2.022	.044	-.130	-.002	.873	1.145
	roa2	-.029	.027	-.049	-1.057	.291	-.082	.025	.995	1.005
	lav	.489	.063	.365	7.728	.000	.364	.613	.950	1.052
	big5	-.059	.044	-.066	-1.317	.189	-.146	.029	.833	1.200
	em	.075	.040	.088	1.890	.060	-.003	.154	.987	1.013
	aa	4.4E-011	.000	.018	.393	.695	.000	.000	.996	1.004

a. Dependent Variable: m

2. الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المتصلة

Date: 12/17/08 Time: 10:55							
Sample: 1	450						
	AA	CR	LAV	ROA2	ROA	Log. MARKET	MARKET
Mean	-7,536,527	3.257	0.295	0.041	0.002	6.945	34,817,348
Maximum	313,724,628	33.490	2.465	13.988	0.261	9.035	1,083,134,000
Minimum	-3,879,433,008	0.030	0.000	0.000	-3.740	5.380	240,000
Std. Dev.	186,644,728	4.301	0.319	0.631	0.203	0.653	105,389,155
Observations	415	415	415	415	415	415	415

1. اختبار معنوية المتغيرات الضابطة

Dependent Variable: M				
Method: ML - Binary Logit (Quadratic hill climbing)				
Date: 12/15/08 Time: 11:46				
Sample: 1	450			
Included observations:	415			
Excluded observations:	35			
Convergence achieved after 9 iterations				
Covariance matrix computed using second derivatives				
Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
ROA^2	-17.863	8.200	-2.178	0.029
CR	0.004	0.009	0.431	0.667
LAV	3.084	0.500	6.171	0.000
BIG5	-0.918	0.268	-3.423	0.004
MARKET	-0.291	0.044	-6.602	0.000
Mean dependent var	0.241546	S.D. dependent var		0.429
S.E. of regression	0.3927	Akaike info criterion		0.971
Sum squared resid	63.07335	Schwarz criterion		1.020
Log likelihood	-196.035	Hannan-Quinn criter.		0.990
Avg. log likelihood	-0.47352			
Obs with Dep=0	314	Total obs		415

02 اختبار معنوية المتغيرات الضابطة والمستقلة بالنموذج معا

Dependent Variable: M				
Method: ML - Binary Logit (Quadratic hill climbing)				
Date: 12/15/08 Time: 12:46				
Sample: 1	450			
Included observations:	407			
Excluded observations:	43			
Convergence achieved after 9 iterations				
Covariance matrix computed using second derivatives				
Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
EM	0.533	0.259	2.059	0.040
ROA^2	-21.023	8.550	-2.459	0.014
LAV	3.059	0.500	6.124	0.000
BIG5	-7.441	0.273	-2.033	0.044
MARKET	-0.322	0.048	-6.725	0.000
Mean dependent var	0.238329	S.D. dependent var		0.427
S.E. of regression	0.386618	Akaike info criterion		0.948
Sum squared resid	60.08832	Schwarz criterion		0.997
Log likelihood	-187.906	Hannan-Quinn criter.		0.967
Avg. log likelihood	-0.46169			
Obs with Dep=0	310	Total obs		407

3. الفرضية الأولى بالأسلوب الأول

Dependent Variable: M				
Method: ML - Binary Logit (Quadratic hill climbing)				
Date: 12/15/08 Time: 15:23				
Sample: 1		450		
Included observations:		415		
Excluded observations:		35		
Convergence achieved after 15 iterations				
Covariance matrix computed using second derivatives				
Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
ROA^2	-18.423	8.411	-2.190	0.029
LAV	-3.149	0.502	-6.271	0.000
BIG5	-0.683	0.270	-2.528	0.023
MARKET	-0.293	0.044	-6.690	0.000
AA	-5.011	0.430	2.155	0.003
Mean dependent var	0.241	S.D. dependent var		0.428
S.E. of regression	0.391	Akaike info criterion		0.963
Sum squared resid	62.706	Schwarz criterion		1.011
Log likelihood	-194.742	Hannan-Quinn criter.		0.982
Avg. log likelihood	-0.469			
Obs with Dep=0	315	Total obs		415
Obs with Dep=1	100			

4. الفرضية الأولى بالأسلوب الثاني

Dependent Variable: M					
Method: ML - Binary Logit (Quadratic hill climbing)					
Date: 12/15/08 Time: 16:21					
Sample: 1		450			
Included observations:		407			
Excluded observations:		43			
Convergence achieved after 9 iterations					
QML (Huber/White) standard errors & covariance					
Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.	
ROA^2	-21.023	8.182	-2.569	0.010	
LAV	-3.059	0.475	-6.444	0.000	
BIG5	-0.536	0.272	-1.969	0.002	
MARKET	-0.322	0.050	-6.500	0.000	
EM	0.533	0.259	2.061	0.039	
Mean dependent var	0.238	S.D. dependent var		0.427	
S.E. of regression	0.387	Akaike info criterion		0.948	
Sum squared resid	60.088	Schwarz criterion		0.997	
Log likelihood	-187.906	Hannan-Quinn criter.		0.967	
Avg. log likelihood	-0.462				
Obs with Dep=0	310	Total obs		407	
Obs with Dep=1	97				

5. الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الثانية

Dependent Variable: GC				
Method: ML - Binary Logit (Quadratic hill climbing)				
Date: 12/16/08 Time: 09:40				
Sample: 1		450		
Included observations:		415		
Excluded observations:		35		
Convergence achieved after 23 iterations				
Covariance matrix computed using second derivatives				
Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
ROA^2	-4.886	10.789	-0.453	0.651
LAV	-5.017	0.777	-6.454	0.000
BIG5	-0.736	0.394	-1.868	0.042
MARKET	-0.578	0.073	-7.887	0.000
AA	0.412	0.166	-2.485	0.028
Mean dependent var	0.116	S.D. dependent var		0.321
S.E. of regression	0.258	Akaike info criterion		0.500
Sum squared resid	27.154	Schwarz criterion		0.548
Log likelihood	-98.440	Hannan-Quinn criter.		0.519
Avg. log likelihood	-0.238			
Obs with Dep=0	366	Total obs		415
Obs with Dep=1	48			

6. الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الثانية الأسلوب الثاني

Dependent Variable: GC				
Method: ML - Binary Logit (Quadratic hill climbing)				
Date: 12/16/08 Time: 11:10				
Sample: 1	450			
Included observations:	407			
Excluded observations:	43			
Convergence achieved after 10 iterations				
QML (Huber/White) standard errors & covariance				
Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
ROA^2	-10.935	6.275	-1.743	0.041
LAV	-5.075	0.727	-6.981	0.000
BIG5	-0.982	0.403	-2.435	0.015
MARKET	-0.619	0.077	-8.063	0.000
EM	-0.886	0.377	-2.348	0.008
Mean dependent var	0.111	S.D. dependent var		0.314
S.E. of regression	0.243	Akaike info criterion		0.461
Sum squared resid	23.714	Schwarz criterion		0.511
Log likelihood	-88.661	Hannan-Quinn criter.		0.481
Avg. log likelihood	-0.218			
Obs with Dep=0	361	Total obs		407
Obs with Dep=1	45			

7. الفرضية الفرعية الثانية من الرئيسية الثانية الأسلوب الأول في التحليل

Dependent Variable: CHANGE				
Method: ML - Binary Logit (Quadratic hill climbing)				
Date: 12/16/08 Time: 11:10				
Sample: 1		450		
Included observations:		407		
Excluded observations:		43		
Convergence achieved after 10 iterations				
QML (Huber/White) standard errors & covariance				
Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
ROA^2	-0.007	0.003	-2.294	0.022
LAV	-0.048	0.032	-1.487	0.138
BIG5	-0.011	0.030	-0.376	0.707
MARKET	-0.008	0.004	-1.865	0.063
AA	-0.000	0.000	-2.329	0.020
Mean dependent var	0.721	S.D. dependent var		0.219
S.E. of regression	0.841	Akaike info criterion		0.183
Sum squared resid	83.714	Schwarz criterion		0.711
Log likelihood	-8.661	Hannan-Quinn criter.		0.661
Avg. log likelihood	-0.218			
Obs with Dep=0	361	Total obs		407
Obs with Dep=1	45			

8. الفرضية الفرعية الثانية من الرئيسية الثانية الأسلوب الثاني في التحليل

Dependent Variable: CHANGE				
Method: ML - Binary Logit (Quadratic hill climbing)				
Date: 12/16/08 Time: 11:10				
Sample: 1		450		
Included observations:		407		
Excluded observations:		43		
Convergence achieved after 10 iterations				
QML (Huber/White) standard errors & covariance				
Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
ROA^2	-0.007	0.003	-2.166	0.031
LAV	-0.048	0.033	-1.463	0.144
BIG5	-0.012	0.030	-0.386	0.700
MARKET	-0.008	0.004	-1.799	0.073
EM	-0.083	0.027	-3.113	0.010
Mean dependent var	0.721	S.D. dependent var		0.219
S.E. of regression	0.841	Akaike info criterion		0.183
Sum squared resid	83.714	Schwarz criterion		0.711
Log likelihood	-8.661	Hannan-Quinn criter.		0.661
Avg. log likelihood	-0.218			
Obs with Dep=0	361	Total obs		407
Obs with Dep=1	45			

9. الفرضية الثالثة الفرعية الأسلوب الأول

Dependent Variable: MAT				
Method: ML - Binary Logit (Quadratic hill climbing)				
Date: 12/16/08 Time: 12:28				
Sample: 1		450		
Included observations:		415		
Excluded observations:		35		
Convergence achieved after 15 iterations				
QML (Huber/White) standard errors & covariance				
Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
ROA^2	-20.911	19.131	-1.093	0.274
LAV	-1.416	1.585	-0.893	0.372
BIG5	-1.087	0.608	-1.788	0.041
MARKET	-0.350	0.121	-2.905	0.004
AA	0.675	0.365	1.850	0.032
Mean dependent var	0.043	S.D. dependent var		0.204
S.E. of regression	0.203	Akaike info criterion		0.367
Sum squared resid	16.961	Schwarz criterion		0.416
Log likelihood	-71.158	Hannan-Quinn criter.		0.386
Avg. log likelihood	-0.171			
Obs with Dep=0	397	Total obs		415
Obs with Dep=1	18			

10. الفرضية الفرعية الثالثة الأسلوب الثاني

Dependent Variable: MAT				
Method: ML - Binary Logit (Quadratic hill climbing)				
Date: 12/16/08 Time: 13:13				
Sample: 1		450		
Included observations:		407		
Excluded observations:		43		
Convergence achieved after 11 iterations				
QML (Huber/White) standard errors & covariance				
Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
ROA^2	-29.527	20.830	-1.418	0.156
LAV	-1.793	1.653	-1.085	0.278
BIG5	-0.070	0.638	-0.110	0.912
MARKET	-0.430	0.148	-2.914	0.004
EM	1.284	0.540	2.379	0.017
Mean dependent var	0.044	S.D. dependent var		0.206
S.E. of regression	0.203	Akaike info criterion		0.358
Sum squared resid	16.547	Schwarz criterion		0.407
Log likelihood	-67.795	Hannan-Quinn criter.		0.377
Avg. log likelihood	-0.167			

11. الفرضية الفرعية الرابعة من الرئيسية الثانية، الأسلوب الأول

Dependent Variable: OTHER				
Method: ML - Binary Logit (Quadratic hill climbing)				
Date: 12/16/08 Time: 13:43				
Sample: 1		450		
Included observations:		415		
Excluded observations:		35		
Convergence achieved after 36 iterations				
QML (Huber/White) standard errors & covariance				
Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
ROA^2	-24.736	17.180	-1.440	0.150
LAV	-13.599	1.665	-8.166	0.000
BIG5	1.201	0.328	3.664	0.000
MARKET	-0.500	0.100	-5.002	0.000
AA	0.000	0.000	-0.675	0.500
Mean dependent var	0.007	S.D. dependent var		0.085
S.E. of regression	0.086	Akaike info criterion		0.097
Sum squared resid	3.030	Schwarz criterion		0.145
Log likelihood	-15.040	Hannan-Quinn criter.		0.116
Avg. log likelihood	-0.036			
Obs with Dep=0	412	Total obs		415
Obs with Dep=1	3			

12. الفرضية الفرعية الرابعة من الرئيسية الثانية الأسلوب الثاني

Dependent Variable: OTHER				
Method: ML - Binary Logit (Quadratic hill climbing)				
Date: 12/16/08 Time: 13:53				
Sample: 1		450		
Included observations:		407		
Excluded observations:		43		
Convergence achieved after 13 iterations				
QML (Huber/White) standard errors & covariance				
Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
ROA^2	-14.075	10.661	-1.320	0.187
LAV	-13.811	1.975	-6.993	0.000
BIG5	1.220	0.345	3.531	0.000
MARKET	-0.498	0.103	-4.834	0.000
EM	-0.136	1.220	-0.111	0.911
Mean dependent var	0.007	S.D. dependent var		0.086
S.E. of regression	0.087	Akaike info criterion		0.098
Sum squared resid	3.029	Schwarz criterion		0.147
Log likelihood	-14.963	Hannan-Quinn criter.		0.118
Avg. log likelihood	-0.037			
Obs with Dep=0	404	Total obs		407
Obs with Dep=1	3			

ملحق رقم (2) التقرير المعدل، وسبب التعديل، والمستحقات الاختيارية، والمتغيرات الوهمية.

سيرمز للتقرير المعدل بسبب التغييرات المحاسبية (AC) Accounting Change، استمرارية الشركة (GC) Going Concern، حالة عدم التأكد (MU) Material Uncertainties، الأسباب الأخرى (OR) Other Reasons.

الرقم	اسم الشركة	السنة	تقرير معدل		المستحقات الاختيارية	التعبير عن إدارة الأرباح بمتغير وهمي
1	الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن	2001	1	MU	(1,069,607)	0
		2002	0	-	(890,375)	0
		2003	0	-	(719,433)	0
		2004	1	MU	107,499	1
		2005	1	MU	2,731,519	1
		2006	0	-	(159,602)	0
2	العربية لتصنيع وتجارة الورق	2001	0	-	(53,642)	0
		2002	0	-	(816,350)	0
		2003	0	-	543,116	1
		2004	0	-	(587,432)	0
		2005	0	-	772,171	1
		2006	0	-	142,140	1
3	الألبان الأردنية	2001	0	-	(258,271)	0
		2002	0	-	6,458	1
		2003	0	-	(199,622)	0
		2004	0	-	(211,820)	0

1	715,864	-	0	2005		
0	(52,605)	-	0	2006		
0	(181,769)	-	0	2001	العامة للتعدين	4
0	(236,008)	-	0	2002		
1	362,508	-	0	2003		
1	184,626	-	0	2004		
0	(128,936)	-	0	2005		
0	(420)	-	0	2006		
0	(679,787)	-	0	2001	العربية لصناعة الألمنيوم / آرال	5
0	(1,617,939)	-	0	2002		
0	(1,368,051)	-	0	2003		
1	1,469,217	-	0	2004		
1	2,006,198	-	0	2005		
1	190,362	-	0	2006		
0	(1,439,198)	-	0	2001	الصناعية التجارية الزراعية / الإنتاج	6
1	1,385,737	-	0	2002		
1	11,454,8771	GC	1	2003		
1	2,459,500	-	0	2004		
1	1,464,087	GC	1	2005		
0	(2,415,248)	GC	1	2006		
0	(96,721)	-	0	2001	مصانع المنظفات الكيماوية العربية	7
0	(127,839)	-	0	2002		

1	345,442	-	0	2003		
0	(184,357)	-	0	2004		
0	(161,932)	-	0	2005		
1	225,404	-	0	2006		
1	161,896	AC	1	2001	الوطنية لصناعة الصلب	8
1	80,751	AC	1	2002		
0	(277,386)	AC	1	2003		
0	(1,197,741)	AC	1	2004		
1	1,146,151	-	0	2005		
1	86,330	-	0	2006		
1	685,673	-	0	2001	دار الدواء للتنمية والاستثمار	9
1	288,594	-	0	2002		
0	(675,258)	-	0	2003		
0	(192,665)	-	0	2004		
0	(692,545)	-	0	2005		
1	586,200	-	0	2006		
1	821,301	GC	1	2001	الصناعات البتر وكيماوية الوسيطة	10
1	809,513	GC	1	2002		
0	(338,889)	GC	1	2003		
0	(404,791)	GC	1	2004		
1	2,319,302	-	0	2005		
1	55,192	-	0	2006		

0	(1,609,998)	-	0	2001	مصانع الاجواخ الاردنية	11
0	(1,843,734)	-	0	2002		
1	1,003,170	-	0	2003		
1	81,467	-	0	2004		
1	286,514	-	0	2005		
1	2,082,581	-	0	2006		
1	27,014	-	0	2001	مصانع الخزف الاردنية	12
1	474,508	-	0	2002		
0	(574,491)	-	0	2003		
0	(601,397)	-	0	2004		
1	166,814	-	0	2005		
1	507,552	-	0	2006		
1	147,959	-	0	2001	مصانع الورق والكرتون الأردنية	13
0	(201,328)	-	0	2002		
0	(158,068)	-	0	2003		
0	(316,315)	-	0	2004		
1	791,336	-	0	2005		
0	(263,583)	-	0	2006		
1	14,529,152	GC	1	2001	مناجم الفوسفات الأردنية	14
0	(18,634,533)	GC	1	2002		
1	4,352,174	GC	1	2003		
1	21,914,470	GC	1	2004		

0	(20,353,443)	-	0	2005		
0	(1,807,822)	-	0	2006		
0	(632,596)	-	0	2001	الأردنية لصناعة الأنابيب	15
0	(135,796)	-	0	2002		
0	(130,726)	-	0	2003		
1	509,345	AC	1	2004		
0	(319,434)	AC	1	2005		
1	709,208	-	0	2006		
1	303,243	-	0	2001	الدباغة الأردنية	16
0	(414,554)	-	0	2002		
1	196,864	-	0	2003		
0	(174,995)	-	0	2004		
0	(49,955)	-	0	2005		
1	139,400	-	0	2006		
0	(535,007)	-	0	2001	المركز العربي للصناعات الدوائية والكيماوية	17
0	(618,693)	-	0	2002		
1	322,487	-	0	2003		
0	(587,563)	-	0	2004		
1	553,268	-	0	2005		
1	865,511	-	0	2006		
0	(67,515)	-	0	2001	الجنوب لصناعة الفلاتر	18
0	(17,999)	-	0	2002		

0	(46,170)	-	0	2003		
0	(92,709)	-	0	2004		
0	(17,836)	-	0	2005		
1	242,229	-	0	2006		
1	0	GC	1	2001	الصناعات الوطنية	19
1	0	-	0	2002		
0	0	-	0	2003		
0	0	-	0	2004		
0	0	-	0	2005		
0	0	-	0	2006		
1	63,239	-	0	2001	الصناعات الكيماوية الأردنية	20
0	(385,242)	-	0	2002		
0	(404,386)	-	0	2003		
0	(46,605)	-	0	2004		
1	735,910	-	0	2005		
1	37,082	-	0	2006		
1	143,513	-	0	2001	العالمية للصناعات الكيماوية	21
1	149,687	-	0	2002		
0	(215,621)	-	0	2003		
1	16,641	-	0	2004		
0	(52,014)	-	0	2005		
0	(42,205)	-	0	2006		

0	(537,529)	-	0	2001	الاستثمارات العامة	22
0	(542,916)	OR	1	2002		
0	(47,661)	-	0	2003		
1	335,997	-	0	2004		
0	(23,872)	OR	1	2005		
1	815,983	OR	1	2006		
1	(78,784)	GC	1	2001	رافيا الصناعية للأكياس البلاستيكية	23
1	78,784	GC	1	2002		
0	0	-	0	2003		
0	0	-	0	2004		
0	0	-	0	2005		
0	0	-	0	2006		
1	134,987	-	0	2001	الصناعات الصوفية	24
1	113,715	-	0	2002		
0	(65,220)	-	0	2003		
0	(78,335)	-	0	2004		
0	(81,741)	-	0	2005		
0	(23,409)	-	0	2006		
0	(79,543)	-	0	2001	الصناعات والكبريت الأردنية / جيمكو	25
0	(51,695)	-	0	2002		
0	(62,773)	-	0	2003		
0	(32,429)	-	0	2004		

1	330,594	-	0	2005		
0	(104,156)	-	0	2006		
0	(2,133,475)	-	0	2001	التنقيب للصناعات الإنشائية	26
0	(2,269,814)	-	0	2002		
0	(1,809,748)	-	0	2003		
0	(715,808)	-	0	2004		
1	6,928,846	-	0	2005		
1	9,020,776	-	0	2006		
0	(90,070)	-	0	2001	الأردنية للصناعات الخشبية / جوايكو	27
1	1,977,965	-	0	2002		
0	(785,481)	-	0	2003		
0	(824,425)	AC	1	2004		
1	549,105	AC	1	2005		
0	(827,097)	-	0	2006		
1	346,299	MU	1	2001	الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية	28
1	781,977	MU	1	2002		
0	(1,346,303)	MU	1	2003		
1	95,431	MU	1	2004		
1	1,883,856	MU	1	2005		
0	(1,068,660)	MU	1	2006		
1	406,486	GC	1	2001	السلفوكيماويات الأردنية	29

1	619,167	GC	1	2002		
1	149,056	GC	1	2003		
1	3,826,646	GC	1	2004		
1	2,749,247	GC	1	2005		
1	187,398	GC	1	2006		
0	(6,436,583)	-	0	2001	مصانع الاسمنت الأردنية	30
1	88,866	-	0	2002		
1	14,452,492	-	0	2003		
0	(5,190,768)	-	0	2004		
0	(1,284,061)	-	0	2005		
0	(1,629,945)	-	0	2006		
1	6,702,276	-	0	2001	البوتاس العربية	31
1	3,158,494	-	0	2002		
0	(1,680,147)	-	0	2003		
0	(10,550,270)	-	0	2004		
1	9,234,493	-	0	2005		
0	(6,864,848)	-	0	2006		
1	1,811,108	-	0	2001	اتحاد الصناعات الكيماوية والزيوت النباتية	32
0	(1,167,505)	-	0	2002		
1	93,920	-	0	2003		
0	(109,656)	-	0	2004		
1	339,853	-	0	2005		

0	(967,717)	-	0	2006		
0	(195,089)	-	0	2001	الأردنية لصناعات الصوف الصخري	33
1	94,466	-	0	2002		
0	(301,291)	-	0	2003		
0	(19,894)	-	0	2004		
1	334,770	-	0	2005		
1	87,040	-	0	2006		
0	(1,622,148)	-	0	2001	الدخان والسجائر الدولية	34
0	(2,700,710)	-	0	2002		
0	(1,595,616)	-	0	2003		
1	2,853,827	-	0	2004		
1	909,303	-	0	2005		
1	2,155,345	-	0	2006		
1	1,786,747	-	0	2001	العالمية الحديثة لصناعة الزيوت النباتية	35
0	(452,596)	-	0	2002		
0	(522,910)	-	0	2003		
1	36,776	-	0	2004		
0	(524,457)	-	0	2005		
0	(323,558)	-	0	2006		
0	(520,377)	-	0	2001	الوطنية لصناعة الكلورين	36
1	582,476	-	0	2002		

0	(441,897)	-	0	2003		
0	(72,536)	-	0	2004		
0	(381,790)	-	0	2005		
1	834,126	-	0	2006		
0	(865,110)	GC	1	2001	الموارد الصناعية الأردنية	37
1	27,283	GC	1	2002		
0	(517,221)	MU	1	2003		
1	1,245,172	MU	1	2004		
1	434,300	MU	1	2005		
0	(324,425)	MU	1	2006		
0	(6,013,978)		0	2001	الكابلات الأردنية الحديثة	38
0	(6,285,841)	-	0	2002		
0	(4,482,271)	-	0	2003		
1	3,278,329	-	0	2004		
1	1,490,750	-	0	2005		
1	12,013,007	-	0	2006		
1	563,961	GC	1	2001	الصناعات الهندسية العربية	39
0	(156,752)	GC	1	2002		
1	473,306	GC	1	2003		
0	(31,082)	GC	1	2004		
1	208,396	GC	1	2005		
1	70,094	GC	1	2006		

1	285,472	-	0	2001	الزي لصناعة الالبسة الجاهزة	40
0	(234,793)	-	0	2002		
0	(438,707)	-	0	2003		
1	245,333	-	0	2004		
1	481,947	-	0	2005		
0	(339,250)	-	0	2006		
0	(189,143)	-	0	2001	الوطنية للصناعات النسيجية والبلاستيكية	41
1	49,655	-	0	2002		
1	388,350	-	0	2003		
0	0	-	0	2004		
0	0	-	0	2005		
0	0	-	0	2006		
1	59,348	GC	1	2001	الوطنية للصناعات الهندسية المتعددة	42
1	214,143	GC	1	2002		
1	71,090	GC	1	2003		
1	349,009	GC	1	2004		
1	1,194,636	GC	1	2005		
0	(1,746,045)	GC	1	2006		
0	(541,039)	-	0	2001	الباطون الجاهز والتوريدات الانشائية	43
0	(207,228)	-	0	2002		
1	166,101	-	0	2003		

0	(292,207)	-	0	2004		
1	856,068	-	0	2005		
1	18,302	-	0	2006		
1	18,867	GC	1	2001	نيزك لصناعة القوالب والمعدات	44
1	60,537	GC	1	2002		
0	0	-	0	2003		
0	0	-	0	2004		
0	0	-	0	2005		
0	0	-	0	2006		
0	(2,475,711)	-	0	2001	حديد الاردن	45
0	(2,169,413)	-	0	2002		
0	(509,473)	-	0	2003		
1	2,177,181	-	0	2004		
1	4,019,618	-	0	2005		
0	(1,042,202)	-	0	2006		
0	(244,478)	MU	1	2001	العربية للصناعات الكهربائية	46
1	62,202	MU	1	2002		
0	(209,179)	MU	1	2003		
1	152,611	MU	1	2004		
0	(230,641)	MU	1	2005		
1	469,482	-	0	2006		
0	(1,210,535)	MU	1	2001	الشرق الاوسط للصناعات الدوائية والكيماوية	47

0	(1,106,398)	-	0	2002		
0	(891,255)	-	0	2003		
0	(835,634)	-	0	2004		
1	2,520,753	-	0	2005		
1	1,523,068	-	0	2006		
0	(1,795,128)	-	0	2001	مصانع الاتحاد لانتاج التبغ والسجائر	48
0	(2,086,093)	-	0	2002		
1	520,073	-	0	2003		
0	(1,759,628)	-	0	2004		
1	5,116,662	-	0	2005		
1	4,114	-	0	2006		
1	207,843	GC	1	2001	المتحدة للصناعات الزجاجية	49
1	66,273	GC	1	2002		
0	(67,440)	GC	1	2003		
0	0	-	0			
0	0	-	0			
0	0	-	0			
0	(365,876)	-	0	2001	رم للصناعات المعدنية	50
0	(346,502)	-	0	2002		
0	(341,509)	-	0	2003		
0	(542,407)	-	0	2004		
1	1,907,726	-	0	2005		

0	(311,428)	-	0	2006		
0	(357,455)	-	0	2001	الدولية للصناعات الخزفية	51
0	(62,605)	-	0	2002		
0	(297,592)	-	0	2003		
1	304,590	-	0	2004		
1	573,536	-	0	2005		
0	(160,475)	-	0	2006		
1	13,917	AC	1	2001	الدولية لإنتاج الأقمشة	52
1	56,764	AC	1	2002		
0	0	-	0	2003		
0	0	-	0	2004		
0	0	-	0	2005		
0	0	-	0	2006		
0	(784,146)	-	0	2001	اللؤلؤة لصناعة الورق الصحي	53
1	393,174	-	0	2002		
0	(503,361)	-	0	2003		
1	279,651	-	0	2004		
1	376,966	-	0	2005		
1	237,719	-	0	2006		
0	(262,103)	-	0	2001	الوطنية للدواجن	54
1	210,835	-	0	2002		
1	86,084	-	0	2003		

0	(1,260,554)	-	0	2004		
0	(1,205,737)	-	0	2005		
1	2,431,475	-	0	2006		
0	(133,376)	-	0	2001	العالمية لصناعة البصريات والسمعيات	55
0	(803,276)	-	0	2002		
1	(1,056,139)	-	0	2003		
0	(527,828)	-	0	2004		
1	3,225,010	-	0	2005		
0	(704,388)	-	0	2006		
0	(141,351)	-	0	2001	الوطنية لصناعة الألمنيوم	56
0	(478,639)	-	0	2002		
0	(296,889)	-	0	2003		
1	1,089,460	-	0	2004		
1	319,841	-	0	2005		
0	(492,423)	-	0	2006		
0	(91,076)	-	0	2001	المصانع العربية الدولية للأغذية	58
0	(2,144)	-	0	2002		
1	482,767	-	0	2003		
0	(96,227)	-	0	2004		
0	(212,174)	-	0	2005		
0	(81,144)	-	0	2006		
0	(1,009,833)	MU	1	2001	دار الغذاء	59

1	716,987	MU	1	2002		
1	311,763	MU	1	2003		
0	(40,939)	MU	1	2004		
1	990,866	MU	1	2005		
1	1,088,655	MU	1	2006		
1	173,288	GC	1	2001	العصرية للصناعات الغذائية والزيوت النباتية	60
0	(172,878)	GC	1	2002		
1	304,442	GC	1	2003		
1	58,618	GC	1	2004		
0	0	-	0	2005		
0	0	-	0	2006		
0	(12,771,922)	-	0	2001	مجمع الشرق الاوسط للصناعات الهندسية	61
0	(9,620,160)	-	0	2002		
0	(10,536,829)	-	0	2003		
0	(9,251,710)	-	0	2004		
1	25,835,054	-	0	2005		
1	16,345,566	-	0	2006		
0	(213,639)	-	0	2001	الإقبال للطباعة والتغليف	62
1	505,938	-	0	2002		
0	(552,675)	-	0	2003		
1	250,774	-	0	2004		

0	(61,900)	-	0	2005		
1	71,501	-	0	2006		
0	(1,352,256)	-	0	2001	البترول الوطنية	63
0	(146,181)	-	0	2002		
0	(535,270)	AC	1	2003		
1	42,689	AC	1	2004		
1	1,648,585	AC	1	2005		
1	342,434	AC	1	2006		
0	(81,647)	-	0	2001	أمانة للاستثمارات الزراعية والصناعية	64
0	(189,187)	-	0	2002		
0	(235,363)	-	0	2003		
0	(95,776)	-	0	2004		
1	756,937	AC	1	2005		
0	(154,965)	AC	1	2006		
0	(871,248)	-	0	2001	العالمية لصناعة المنظفات/ مجمع الظليل	65
0	(899,771)	-	0	2002		
0	(909,964)	-	0	2003		
1	2,749,663	-	0	2004		
1	523,494	-	0	2005		
0	(592,174)	-	0	2006		
0	(628,555)	-	0	2001	المتحدة التكاملية للصناعات المتعددة	66

0	(2,205,056)	-	0	2002		
0	(1,524,401)	-	0	2003		
1	6,844,764	-	0	2004		
0	(113,319)	-	0	2005		
0	(2,373,436)	-	0	2006		
0	(274,508)	-	0	2001	الاتحاد للصناعات المتطورة	67
1	314,463	-	0	2002		
1	259,962	-	0	2003		
1	66,601	-	0	2004		
0	(349,506)	-	0	2005		
0	(17,012)	-	0	2006		
0	(1,280,571)	-	0	2001	الاستثمارات والصناعات المتكاملة	68
0	(4,694,205)	-	0	2002		
0	(3,943,774)	-	0	2003		
0	(3,188,796)	-	0	2004		
1	9,497,785	AC	1	2005		
1	3,609,559	AC	1	2006		
0	(5,199,339)	GC	1	2001	التبغ والسجاير الأردنية	69
1	5,761,623	GC	1	2002		
1	4,877,502	GC	1	2003		
0	(4,975,123)	GC	1	2004		
1	12,634,198	GC	1	2005		

1	8,179,390	GC	1	2006		
0	(1,163,453)	-	0	2001	مصانع الزيوت النباتية الأردنية	70
1	18,334	-	0	2002		
1	893,281	-	0	2003		
0	(562,462)	-	0	2004		
0	87,925	-	0	2005		
1	726,376	-	0	2006		
0	(27,674)	-	0	2001	الدولية لصناعات السيليكا	71
0	(65,602)	-	0	2002		
0	(6,817)	-	0	2003		
0	(46,004)	-	0	2004		
1	301,834	-	0	2005		
0	(155,737)	-	0	2006		
0	(54,047)	MU	1	2001	الأردنية الدولية للصناعات	72
0	(29,406)	GC	1	2002		
1	20,604	-	0	2003		
0	(39,919)	-	0	2004		
1	106,337	-	0	2005		
0	(3,571)	-	0	2006		
0	(727,233,176)	-	0	2001	الكندي للصناعات الدوائية	73
0	(727,114,016)	-	0	2002		
0	(413,610,311)	-	0	2003		

		2004	0	-	(559,695,273)	0
		2005	0	-	3,152,098,069	1
		2006	0		(724,445,294)	0
74	شركة الترافيين	2001	0	-	166,077	1
		2002	0	-	232,934	1
		2003	0	-	(66,588)	0
		2004	0	-	(117,637)	0
		2005	0	-	71,592	1
		2006	0	-	(286,375)	0
75	مصفاة البترول الأردنية	2001	1	MU	(29,184,541)	0
		2002	1	MU	(26,543,631)	0
		2003	1	MU	2,233,093	1
		2004	1	MU	(17,354,156)	0
		2005	1	MU	42,319,999	1
		2006	0	-	28,529,237	1

	حالات التقرير المعدل	**عدد مرات تكرار الحالة**	**عدد مرات ارتباطها بإدارة الأرباح**
1	الشك في الاستمرارية	**50**	
2	حالة عدم التأكد	**31**	
3	التغيرات المحاسبية	**18**	
4	أسباب أخرى	**3**	
	المجموع الكلي	**102**	

ملحق رقم (3) تقرير المدقق المعدل، وسنوات التعديل، وأسماء شركات التدقيق

سنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
سم الشركة باللغة عربية	اسم المدقق	اسم المدقق	اسم المدقق	اسم المدقق	اسم المدقق	اسم المدقق
وطنية لصناعة الصلب	خليفة والريان	خليفة والريان	خليفة والريان	خليفة والريان		
ناجم الفوسفات الأردنية	المحاسبون لمتحدون	المحاسبون المتحدون	المحاسبون المتحدون	المحاسبون المتحدون		
أردنية لصناعة الأنابيب				سابا وشركاهم	سابا وشركاهم	
صانع الاسمنت الأردنية				ديلويت أند توش	ديلويت أند توش	
موارد الصناعية الأردنية	غاوي للتدقيق	غاوي للتدقيق	غاوي للتدقيق	غاوي للتدقيق	غاوي للتدقيق	غاوي للتدقيق
صفاة البترول الأردنية	سابا وشركاه	سابا وشركاهم	سابا وشركاهم		سابا وشركاهم	
أردنية لتجهيز وتسويق دواجن	سابا وشركاهم			سابا وشركاهم	سابا وشركاهم	
صناعية التجارية الزراعية/ إنتاج			المحاسبون المتحدون		المحاسبون المتحدون	المحاسبون المتحدون
صناعات البتر وكيماوية وسيطة	المجموعة المهنية	المجموعة المهنية	المجموعة المهنية	المجموعة المهنية		
صناعات الوطنية	سابا وشركاهم					
استثمارات العامة		إبراهيم العباسي وشركاه			سابا وشركاهم	سابا وشركاهم
وطنية لصناعة الكوابل كهربائية	المجموعة المهنية	المجموعة المهنية	المجموعة المهنية	المجموعة المهنية	المجموعة المهنية	المجموعة المهنية
سلفوكيماويات الأردنية	غاوي لتدقيق	غاوي لتدقيق	غاوي لتدقيق	غاوي لتدقيق	غاوي لتدقيق	غاوي لتدقيق
صناعات الهندسية العربية	سابا وشركاهم	سابا وشركاهم	سابا وشركاهم	سابا وشركاهم	معروف المقبل	سابا وشركاهم
وطنية للصناعات الهندسية متعددة	المجموعة المهنية	المجموعة المهنية	المجموعة المهنية	المجموعة المهنية	المجموعة المهنية	المجموعة المهنية
زك لصناعة القوالب المعدات	إبراهيم العباسي	إبراهيم العباسي				
عربية للصناعات الكهربائية	إبراهيم العباسي	إبراهيم العباسي	إبراهيم العباسي	إبراهيم العباسي	إبراهيم العباسي	
متحدة للصناعات الزجاجية	سابا وشركاهم	سابا وشركاهم	سابا وشركاهم			
دولية لإنتاج الأقمشة	إبراهيم العباسي	إبراهيم العباسي				

أردنية الدولية للصناعات	سابا وشركاهم	سابا وشركاهم				
افيا الصناعية للأكياس بلاستيكية	إبراهيم العباسي	إبراهيم العباسي وشركاه				
عصرية للصناعات الغذائية	المهنيون العرب	المهنيون العرب	المهنيون العرب	المهنيون العرب		
شرق الأوسط للصناعات دوائية	المهنيون العرب					
ر الغذاء	المهنيون العرب	المهنيون العرب	المهنيون العرب	المهنيون العرب	المهنيون العرب	المهنيون العرب
انة للاستثمارات الزراعية					المهنيون العرب	المهنيون العرب
استثمارات والصناعات متكاملة					ارنست يونج	ارنست يونج
تبغ والسجائر الأردنية	المحاسبون المتحدون	المحاسبون المتحدون	المحاسبون المتحدون	المحاسبون المتحدون	المحاسبون المتحدون	المحاسبون المتحدون
ركة البترول الوطنية			المحاسبون المتحدون	المحاسبون المتحدون	المحاسبون المتحدون	المحاسبون المتحدون
أردنية للصناعات خشبية/جوا يكو				المحاسبون المتحدون	المحاسبون المتحدون	
2	**19**	**16**	**17**	**18**	**12**	

الملحق رقم (4) المتغيرات الضابطة.

2001					
Lav Ratio	Current Ratios	ROI2	ROI	Log_{10} (market)	الرمز
35.08	0.90	3.65	-1.91	6.36	**141002**
47,81	0.95	7.45	-2.73	6.30	**141003**
26.41	1.81	136.42	11.68	6.87	**141004**
12.30	5.94	73.10	8.55	6.33	**141005**
14.57	2.85	46.38	6.81	7.06	**141006**
60.85	0.77	24.30	-4.93	6.99	**141009**
17.26	2.85	141.13	11.88	6.80	**141010**
13.21	4.97	87.05	-9.33	6.71	**141011**
14.03	5.55	158.26	12.58	7.63	**141012**
112.67	0.36	225.00	-15.00	5.75	**141013**
34.50	5.62	38.94	6.24	7.32	**141014**
10.01	4.98	52.56	7.25	6.82	**141015**
32.91	3.07	12.11	3.48	6.78	**141017**
68.88	1.02	0.04	0.20	8.06	**141018**
31.25	2.27	5.86	2.42	6.48	**141019**
8.29	10.40	19.80	4.45	6.57	**141020**
7.49	8.82	69.39	8.33	6.85	**141023**
57.78	1.13	180.90	-13.45	6.26	**141024**
93.28	0.98	367.49	-19.17	5.96	**141025**
15.88	3.63	314.00	17.72	6.60	**141026**
26.98	3.30	24.60	4.96	6.35	**141027**
5.95	8.60	82.45	9.08	7.12	**141029**
68,84	0.73	381.03	-19.52	5.38	**141030**
12.28	6.26	230.74	-15.19	5.89	**141031**
30.95	1.08	14.59	3.82	6.20	**141032**

50.58	0.82	12.18	-3.49	6.45	**141036**
68.16	1.08	2.04	-1.43	6.39	**141038**
43.54	1.96	0.72	-0.85	6.43	**141039**
55.41	1.17	19.89	-4.46	5.80	**141040**
35.78	1.39	30.14	5.49	8.24	**141042**
30.45	3.95	46.38	6.81	8.49	**141043**
57.69	1.33	159.01	-12.61	6.17	**141044**
11.29	6.09	0.34	-0.58	5.88	**141045**
30.18	1.17	158.26	12.58	7.68	**141048**
13.75	4.15	61.15	-7.82	6.82	**141052**
17.24	1.68	10.30	3.21	6.73	**141054**
48.81	1.73	9.12	-3.02	6.38	**141055**
22.96	1.84	53.58	-7.32	5.74	**141056**
38.90	1.85	34.93	5.91	6.87	**141059**
64.50	0.79	0.56	-0.75	7.24	**141060**
47.72	1.54	5.02	-2.24	6.84	**141061**
45.95	0.74	25.40	-5.04	5.74	**141062**
82.03	0.12	56.85	-7.54	6.56	**141063**
43.20	0.92	10.05	3.17	6.44	**141065**
65.12	1.02	52.56	7.25	5.50	**141069**
29.22	1.74	132.48	11.51	7.48	**141070**
33.91	1.70	38.07	6.17	6.40	**141072**
23.49	1.75	43.69	-6.61	6.66	**141073**
34.18	1.58	387.70	19.69	6.59	**141074**
3.10	22.44	438.06	-20.93	5.98	**141075**
41.82	1.66	4.33	2.08	6.73	**141077**
53.77	1.85	108.99	10.44	6.32	**141078**
38.88	1.25	0.00	0.04	5.41	**141079**

12.12	4.46	316.13	17.78	6.85	**141081**
22.53	1.83	13.25	3.64	7.44	**141084**
28.85	2.59	21.31	-4.62	5.68	**141086**
11.07	3.40	58.98	7.68	6.82	**141091**
1.82	2.16	66.91	8.18	6.78	**141092**
53.28	0.57	22.18	-4.71	6.52	**141094**
66.87	0.28	167.70	-12.95	6.10	**141095**
45.36	2.51	2.79	1.67	7.22	**141097**
22.31	2.49	66.42	8.15	6.89	**141100**
2.51	27.74	87.24	9.34	7.00	**141103**
34.61	0.47	24.01	-4.90	7.00	**141105**
32.91	1.00	272.58	-16.51	7.20	**141106**
41.03	1.72	0.36	0.60	7.00	**141107**
10.57	3.76	166.15	12.89	6.48	**141110**
85.91	1.13	1.49	-1.22	7.00	**141117**
150.65	2.30	111.09	-10.54	7.47	**141140**
57.91	1.26	26.42	5.14	6.55	**141141**
7.87	1.59	73.79	-8.59	6.59	**141170**
21.10	0.89	9.86	-3.14	7.00	**141201**
2.90	16.19	3.42	-1.85	7.00	**141203**
72.57	1.31	5.66	2.38	8.62	**142041**
			2002		
Lav Ratio	**CurrRatios**	**ROI2**	**ROI**	**Log_{10} (mrkt)**	الرمز
53.42	0.80	0.01	0.11	6.48	**141002**
53,58	0.94	25.70	-5.07	6.33	**141003**
22.90	1.84	196.84	14.03	6.92	**141004**
11.17	7.90	1.10	1.05	6.47	**141005**
14.25	3.08	16.56	4.07	7.06	**141006**

71.99	1.12	36.00	-6.00	6.86	**141009**
19.94	3.08	123.88	11.13	6.90	**141010**
12.25	5.07	54.61	-7.39	6.74	**141011**
12.64	6.11	214.92	14.66	7.82	**141012**
129.70	0.25	212.58	-14.58	5.90	**141013**
34.86	5.36	22.56	4.75	7.28	**141014**
11.44	4.93	46.24	6.80	6.91	**141015**
25.45	2.91	42.64	6.53	7.00	**141017**
65.92	1.88	2.53	1.59	8.03	**141018**
20.42	3.38	40.07	6.33	6.58	**141019**
8.27	10.47	9.67	3.11	6.57	**141020**
8.96	7.27	117.29	10.83	7.08	**141023**
57.08	1.57	0.02	0.14	6.26	**141024**
14.24	3.94	167.18	12.93	6.55	**141026**
17.49	5.50	13.25	3.64	6.31	**141027**
8.99	6.30	46.92	6.85	7.25	**141029**
68,84	0.73	381.03	-19.52	5.38	**141030**
9.11	8.52	125.44	-11.20	5.66	**141031**
12.86	2.63	191.27	13.83	6.19	**141032**
53.35	0.79	6.30	-2.51	6.47	**141036**
24.48	2.04	232.26	15.24	6.57	**141038**
38.91	1.77	1.21	-1.10	6.67	**141039**
57.40	1.18	13.84	-3.72	5.65	**141040**
30.89	0.86	93.70	9.68	8.28	**141042**
33.10	3.64	13.03	3.61	8.50	**141043**
59.84	1.41	1.49	-1.22	5.85	**141044**
5.08	13.46	1.21	1.10	6.19	**141045**
36.51	1.08	223.20	14.94	7.75	**141048**

12.48	4.79	2.62	1.62	6.73	**141052**
39.43	0.45	0.01	0.11	6.94	**141054**
57.79	1.79	0.94	-0.97	6.16	**141055**
27.05	0.54	744.20	-27.28	5.70	**141056**
39.52	2.09	32.26	5.68	7.00	**141059**
50.02	2.47	136.42	-11.68	7.41	**141060**
42.24	1.72	4.67	2.16	6.82	**141061**
50.81	1.12	32.60	-5.71	5.63	**141062**
88.01	0.12	50.98	-7.14	6.56	**141063**
50.94	1.51	2.53	1.59	6.43	**141065**
70.89	0.93	35.88	-5.99	5.52	**141069**
36.39	1.69	182.25	13.50	7.44	**141070**
24.51	2.32	12.53	3.54	6.56	**141072**
31.09	1.08	39.19	-6.26	6.67	**141073**
41.84	1.30	257.28	16.04	7.58	**141074**
1.83	28.85	0.79	0.89	5.74	**141075**
40.82	1.68	4.33	2.08	6.73	**141077**
42.33	2.50	48.58	6.97	6.58	**141078**
45.25	1.64	66.26	-8.14	5.41	**141079**
13.60	4.61	159.26	12.62	7.00	**141081**
12.98	2.55	87.05	9.33	7.63	**141084**
26.26	2.80	109.62	-10.47	5.87	**141086**
11.62	3.61	46.24	6.80	6.92	**141091**
2.31	1.15	85.01	9.22	6.88	**141092**
60.60	0.67	6.40	-2.53	6.66	**141094**
54.96	0.47	56.55	-7.52	5.98	**141095**
55.91	1.91	4.93	2.22	7.15	**141097**
11.46	4.04	69.39	8.33	7.06	**141100**

4.72	12.38	15.29	3.91	7.00	**141103**
38.37	0.46	11.16	-3.34	6.62	**141105**
25.84	1.00	20.70	-4.55	7.21	**141106**
46.23	1.67	9.12	-3.02	7.00	**141107**
9.93	5.54	493.28	22.21	6.67	**141110**
85.22	1.31	1.66	-1.29	7.00	**141117**
166.92	0.74	65.61	-8.10	7.47	**141140**
55.17	1.28	4.58	2.14	6.57	**141141**
3.20	5.14	0.24	0.49	6.49	**141170**
27.67	1.69	77.44	-8.80	7.00	**141201**
32.83	0.10	5.76	-2.40	7.00	**141202**
40.40	3.57	18.49	-4.30	7.00	**141203**
79.93	1.53	2.72	1.65	8.61	**142041**
			2003		
Lav Ratio	**CurrRatios**	**ROI2**	**ROI**	**Log_{10} (mrkt)**	الرمز
46.76	1.06	0.14	0.38	6.54	**141002**
75.47	0.37	14.39	3.79	6.30	**141003**
28.25	1.63	129.28	11.37	7.02	**141004**
15.63	4.64	167.44	12.94	6.78	**141005**
20.77	2.27	9.73	3.12	7.06	**141006**
71.64	0.82	19.36	-4.40	5.95	**141009**
16.64	2.27	64.32	8.02	6.94	**141010**
10.95	5.17	67.24	-8.20	6.88	**141011**
13.34	5.63	183.60	13.55	8.03	**141012**
177.38	0.16	18.83	4.34	5.90	**141013**
28.25	16.99	15.13	3.89	7.46	**141014**
11.13	5.29	42.38	6.51	7.10	**141015**
24.42	1.75	18.40	4.29	7.05	**141017**

61.05	2.90	2.59	1.61	8.27	**141018**
27.17	2.70	31.58	5.62	6.89	**141019**
7.27	11.82	0.56	-0.75	6.54	**141020**
10.70	6.28	79.39	8.91	7.20	**141023**
52.06	1.65	13.99	3.74	6.26	**141024**
13.48	3.74	183.06	13.53	6.75	**141026**
14.35	6.27	15.60	3.95	6.40	**141027**
7.51	5.71	112.78	10.62	7.34	**141029**
13.40	6.06	0.98	0.99	5.89	**141031**
22.54	1.16	4.75	-2.18	6.40	**141032**
60.20	0.61	30.69	-5.54	6.47	**141036**
24.17	2.02	0.01	0.10	6.59	**141038**
42.12	1.75	0.71	-0.84	6.97	**141039**
60.02	0.79	64.16	-8.01	6.22	**141040**
25.34	1.84	226.50	15.05	8.51	**141042**
34.52	3.49	265.69	-16.30	8.59	**141043**
67.67	1.23	327.25	-18.09	6.26	**141044**
3.38	18.05	0.11	0.33	6.78	**141045**
27.52	2.13	121.66	11.03	7.77	**141048**
7.50	8.16	0.00	0.06	6.88	**141052**
32.78	0.70	54.02	7.35	7.28	**141054**
52.82	1.62	121.22	11.01	7.04	**141055**
48.12	3.26	30.58	5.53	7.38	**141059**
57.93	1.90	107.54	-10.37	7.41	**141060**
39.77	2.30	0.38	-0.62	6.79	**141061**
54.57	0.71	375.97	-19.39	5.89	**141062**
92.77	0.12	30.58	-5.53	6.56	**141063**
48.36	0.88	10.63	3.26	6.45	**141065**

25.42	2.29	170.04	13.04	7.73	**141070**
26.73	2.20	5.57	-2.36	6.68	**141072**
32.18	1.02	3.17	1.78	7.11	**141073**
35.17	1.22	238.70	15.45	7.76	**141074**
1.59	33.49	0.48	0.69	5.74	**141075**
45.10	1.54	0.10	0.31	6.74	**141077**
40.09	2.59	12.25	3.50	6.83	**141078**
25.14	1.88	36.00	6.00	6.89	**141081**
16.22	2.21	40.70	6.38	7.71	**141084**
24.25	3.07	1.49	-1.22	6.06	**141086**
21.62	2.33	73.10	8.55	7.19	**141091**
1.69	1.56	75.69	8.70	6.09	**141092**
32.99	1.44	0.74	-0.86	7.07	**141094**
59.07	0.19	310.11	-17.61	6.31	**141095**
54.66	2.63	9.36	3.06	7.61	**141097**
13.19	3.28	37.45	6.12	7.05	**141100**
2.04	24.01	27.77	5.27	7.00	**141103**
42.56	0.48	4.80	-2.19	6.62	**141105**
63.34	0.24	363.02	19.05	7.21	**141106**
47.18	1.27	6.97	-2.64	7.00	**141107**
78.33	1.33	0.00	-0.06	7.00	**141117**
184.94	0.48	92.54	-9.62	7.47	**141140**
61.96	1.26	1.19	1.09	6.54	**141141**
2.87	6.89	5.48	2.34	6.31	**141170**
33.22	0.35	65.93	-8.12	7.00	**141201**
10.48	1.79	73.10	-8.55	7.00	**141203**
74.80	1.18	4.20	2.05	8.08	**142041**
			2004		

Lav Ratio	CurrRatios	ROI2	ROI	Log_{10} (mrkt)	الرمز
55.11	1.22	3.69	-1.92	6.72	**141002**
88.41	0.26	66.10	-8.13	6.07	**141003**
26.73	1.70	108.99	10.44	6.98	**141004**
13.21	6.26	326.16	18.06	6.94	**141005**
35.54	1.50	0.15	0.39	7.07	**141006**
75.03	0.78	91.97	9.59	7.03	**141009**
20.35	1,50	54.91	7.41	6.97	**141010**
7.60	7.63	55.06	-7.42	7.00	**141011**
13.92	5.33	187.69	13.70	8.10	**141012**
42.38	0.86	77.97	-8.83	5.90	**141013**
18.37	6.72	6.40	2.53	7.68	**141014**
12.82	3.49	14.29	3.78	7.22	**141015**
19.37	1.82	65.45	8.09	7.28	**141017**
59.41	2.24	1.93	1.39	8.38	**141018**
24.13	3.16	93.32	9.66	7.14	**141019**
8.68	9.39	8.41	2.90	6.51	**141020**
8.71	7.72	27.56	5.25	7.13	**141023**
45.61	1.89	27.98	5.29	6.18	**141024**
15.38	3.43	142.09	11.92	6.82	**141026**
12.26	7.34	21.16	4.60	6.49	**141027**
8.79	4.33	46.79	6.84	7.60	**141029**
5.82	11.59	174.24	13.20	6.14	**141031**
4.66	1.67	1.54	-1.24	6.37	**141032**
60.48	0.51	22.00	-4.69	6.54	**141036**
24.56	2.35	51.55	7.18	6.72	**141038**
50.08	1.60	24.70	4.97	7.33	**141039**
75.24	0.92	1.44	-1.20	5.63	**141040**

21.23	3.26	562.64	23.72	8.87	**141042**
37.27	3.62	52.42	7.24	8.96	**141043**
25.08	4.39	67.90	8.24	6.68	**141044**
5.92	7.70	35.28	5.94	6.76	**141045**
34.61	1.74	65.29	8.08	7.84	**141048**
8.14	8.63	35.28	5.94	7.02	**141052**
21.53	0.99	47.61	6.90	7.23	**141054**
41.11	3.92	9.36	3.06	7.01	**141055**
66.57	1.90	65.77	8.11	7.74	**141059**
62.47	1.49	62.09	-7.88	7.41	**141060**
56.22	1.17	125.89	-11.22	6.89	**141061**
99.48	0.11	51.70	-7.19	6.56	**141063**
48.26	1.29	19.27	4.39	7.09	**141065**
20.80	2.83	268.96	16.40	7.89	**141070**
15.15	3.23	4.04	2.01	6.93	**141072**
41.36	0.74	51.41	-7.17	7.21	**141073**
33.08	1.82	102.62	10.13	7.85	**141074**
51.99	1.32	1.59	-1.26	6.69	**141077**
34.23	3.10	1398.76	-37.40	6.70	**141078**
43.36	1.32	67.57	8.22	6.91	**141081**
13.11	2.59	50.55	7.11	7.64	**141084**
76.08	0.67	40.45	6.36	6.25	**141086**
25.40	2.19	53.88	7.34	7.31	**141091**
0.89	0.61	16.00	4.00	7.04	**141092**
52.84	0.99	0.77	-0.88	6.99	**141094**
68.29	0.03	197.96	-14.07	6.29	**141095**
63.18	2.13	13.76	3.71	7.84	**141097**
6.92	6.70	34.57	5.88	7.15	**141100**

5.14	8.78	37.58	6.13	7.00	**141103**
47.69	0.32	26.11	-5.11	6.48	**141105**
42.27	0.46	33.99	5.83	7.20	**141106**
45..51	0.37	190.99	-13.82	7.00	**141107**
32.39	1.50	158.51	12.59	7.01	**141110**
82.70	0.75	6.97	-2.64	7.00	**141117**
203.79	0.35	115.78	-10.76	7.47	**141140**
67.71	1.23	1.90	1.38	6.83	**141141**
4.33	4.66	13.18	3.63	6.52	**141170**
38.96	0.23	61.15	-7.82	7.00	**141201**
5.98	10.38	1.49	1.22	7.00	**141203**
77.28	1.33	3.24	1.80	8.24	**142041**
2005					
Lav Ratio	**CurrRatios**	**ROI2**	**ROI**	**Log_{10} (mrkt)**	الرمز
47.99	1.03	0.79	0.89	6.85	**141002**
74.51	0.30	72.42	-8.51	6.27	**141003**
26.54	1.60	151.04	12.29	7.00	**141004**
14.61	6.04	352.31	18.77	7.13	**141005**
23.54	2.20	50.13	7.08	7.14	**141006**
42.98	0.66	52.13	-7.22	7.12	**141009**
29.96	2,20	45.16	6.72	7.34	**141010**
28.10	2.28	0.44	-0.66	6.80	**141011**
16.00	4.30	178.49	13.36	8.10	**141012**
31.79	1.42	336.36	-18.34	5.90	**141013**
9.69	4.03	57.15	7.56	8.06	**141014**
16.40	2.88	0.05	0.22	7.04	**141015**
31.77	1.82	59.29	7.70	7.35	**141017**
55.43	2.32	16.24	4.03	8.51	**141018**

33.11	2.14	1.96	-1.40	6.88	**141019**
13.43	5.43	144.72	-12.03	6.63	**141020**
8.29	5.69	89.87	9.48	8.15	**141023**
38.40	3.18	51.98	7.21	6.23	**141024**
21.39	2.62	173.19	13.16	6.88	**141026**
8.95	10.09	16.40	4.05	6.54	**141027**
7.74	4.02	39.44	6.28	7.76	**141029**
9.58	7.36	5.62	2.37	6.31	**141031**
7.30	2.31	1057.55	-32.52	6.27	**141032**
10.62	3.01	615.54	24.81	7.19	**141036**
30.44	2.15	140.42	11.85	7.01	**141038**
37.55	2.11	30.91	5.56	7.38	**141039**
41.67	2.00	5.86	2.42	6.47	**141040**
21.92	3.06	679.64	26.07	8.83	**141042**
37.80	3.70	107.95	10.39	9.03	**141043**
30.18	3.17	7.95	2.82	6.69	**141044**
7.89	4.64	94.67	9.73	6.97	**141045**
30.58	1.43	25.30	5.03	7.89	**141048**
7.92	9.26	8.35	2.89	6.96	**141052**
13.51	2.14	169.52	13.02	7.27	**141054**
17.31	7.78	1.72	1.31	6.91	**141055**
65.77	1.16	120.34	10.97	7.94	**141059**
29.27	0.97	101.20	-10.06	7.41	**141060**
33.15	1.86	10.56	3.25	7.10	**141061**
106.55	0.11	50.41	-7.10	6.56	**141063**
41.08	1.43	46.38	6.81	7.68	**141065**
41.55	1.43	50.84	7.13	7.94	**141070**
17.17	3.02	4.08	2.02	7.05	**141072**

28.78	1.49	2.69	-1.64	7.36	**141073**
23.55	3.09	71.74	8.47	8.15	**141074**
71.31	2.43	24.60	-4.96	6.99	**141077**
24.69	4.75	19.62	4.43	6.82	**141078**
33.55	1.48	0.04	-0.21	6.88	**141081**
7.64	4.27	223.20	14.94	7.73	**141084**
40.50	1.54	35.52	5.96	6.77	**141086**
32.44	1.89	56.70	7.53	7.28	**141091**
0.79	0.12	4.49	2.12	7.28	**141092**
41.40	1.29	1.35	1.16	7.46	**141094**
74.26	2.82	61.78	7.86	8.09	**141097**
6.78	7.85	2.99	1.73	6.96	**141100**
3.08	10.53	0.08	0.28	7.00	**141103**
20.00	0.48	49.56	-7.04	6.47	**141105**
34.34	1.50	18.32	4.28	7.28	**141106**
48.36	0.35	10.24	-3.20	7.00	**141107**
26.84	15.30	208.80	14.45	7.05	**141110**
93.93	0.94	260.82	-16.15	7.00	**141117**
246.50	0.20	225.90	-15.03	7.47	**141140**
61.57	1.34	26.73	5.17	6.96	**141141**
1.68	17.03	137.12	11.71	6.50	**141170**
49.03	0.08	137.36	-11.72	7.00	**141201**
13.11	2.44	26.94	5.19	7.07	**141203**
84.42	1.57	2.76	1.66	8.25	**142041**
			2006		
Lav Ratio	**CurrRatios**	**ROI2**	**ROI**	**Log_{10} (mrkt)**	الرمز
79.22	0.31	69.22	-8.32	6.18	**141003**
53.64	0.83	19.45	4.41	6.77	**141004**

12.86	6.52	18.23	4.27	7.18	**141005**
35.25	1.76	31.25	5.59	7.17	**141006**
43.60	0.74	140.42	-11.85	6.99	**141009**
57.00	0.14	0.56	0.75	7.18	**141010**
25.39	1.85	2.04	-1.43	6.68	**141011**
16.90	3.90	134.79	11.61	8.00	**141012**
19.48	1.39	0.02	-0.15	6.00	**141013**
5.25	2.76	33.29	5.77	7.88	**141014**
15.46	2.99	105.06	-10.25	6.71	**141015**
41.84	1.24	31.92	5.65	7.35	**141017**
51.66	1.52	50.27	7.09	8.38	**141018**
25.72	3.12	18.66	4.32	6.88	**141019**
17.16	3.58	676.52	-26.01	6.39	**141020**
5.53	7.42	5.62	-2.37	6.97	**141023**
40.33	2.13	93.12	9.65	6.15	**141024**
26.79	2.14	152.52	12.35	6.81	**141026**
9.26	9.77	2.92	1.71	6.36	**141027**
8.32	3.31	72.93	8.54	7.78	**141029**
24.04	2.79	28.20	5.31	6.25	**141031**
6.31	2.53	0.20	-0.45	6.52	**141032**
25.70	2.42	285.95	16.91	7.09	**141038**
30.76	2.57	46.24	6.80	7.44	**141039**
51.02	1.93	33.64	-5.80	6.72	**141040**
30.20	1.68	541.03	23.26	8.89	**141042**
33.14	3.22	106.92	10.34	7.96	**141043**
21.18	2.33	72.25	8.50	7.22	**141044**
13.25	4.31	274.56	-16.57	6.69	**141045**
47.63	0.96	3.76	1.94	7.67	**141048**

7.57	10.06	6.55	2.56	6.88	**141052**
9.57	3.24	77.97	8.83	7.17	**141054**
23.13	1.26	4.84	2.20	6.91	**141055**
67.38	1.16	182.79	13.52	7.99	**141059**
81.60	0.64	73.44	-8.57	7.11	**141060**
35.28	1.63	1.90	1.38	6.91	**141061**
0.31	4.88	7.78	-2.79	6.56	**141063**
43.58	0.83	111.72	10.57	7.72	**141065**
12.27	4.52	65.12	8.07	7.88	**141070**
19.65	2.91	48.02	6.93	6.86	**141072**
36.34	1.49	35.88	5.99	7.50	**141073**
39.11	1.70	106.50	10.32	7.95	**141074**
61.03	1.73	8.70	2.95	7.43	**141077**
27.11	24.69	1.61	1.27	6.57	**141078**
27.88	1.65	3.42	1.85	6.68	**141081**
16.73	1.81	260.50	16.14	7.69	**141084**
44.83	1.45	4.04	2.01	7.05	**141086**
24.16	2.51	106.92	10.34	7.21	**141091**
1.71	0.03	0.66	-0.81	7.37	**141092**
30.11	2.09	7.13	2.67	7.25	**141094**
40.06	2.13	31.81	5.64	8.25	**141097**
31.26	3.53	12.11	3.48	6.80	**141100**
1.15	31.98	3.57	1.89	7.00	**141103**
28.11	0.35	32.26	-5.68	6.71	**141105**
37.65	0.80	9.80	3.13	7.23	**141106**
48.36	5.70	2.34	-1.53	7.00	**141107**
30.86	1.75	301.37	17.36	7.01	**141110**
100.08	0.91	1.17	-1.08	7.00	**141117**

246.50	0.20	225.90	-15.03	7.47	**141140**
66.40	1.24	21.25	4.61	6.57	**141141**
2.87	10.92	0.62	0.79	6.52	**141170**
1.00	1.00	1.00	1.00	7.00	**141201**
64.62	0.19	2171.56	46.60	7.00	**141202**
17.71	2.27	6.76	-2.60	6.87	**141203**
88.30	1.42	11.16	3.34	7.20	**142041**